سيـــادة

العدد الثالث - نوفمبر 2022

مجلة دورية تصدر عن شبكة
شمال أفريقيا للسيادة الغذائية

ملف العدد:

الكفاح من أجل العدالة المناخية والسيادة الغذائية

محور: لقاءات وتجارب الشعوب

محور: مفاهيم وتعريفات

مقال بالعدسة

صورة الغلاف : إلياس تراس

المصور: علي ازناك

الفهرس

الافتتاحية 4

محور: لقاءات وتجارب الشعوب

معضلة المناخ و سبل التدارك: حوار مع «جواد مستقبل» عضو مبادرة التزام الشعوب من أجل المناخ 10

صغار الفلاحات في مصر يواجهن التهميش الاجتماعي والتغيرات المناخية 14

محور: مفاهيم وتعريفات

إنضاج مفردات العدالة في اللغة العربية 22

ملف العدد: الكفاح من أجل العدالة المناخية والسيادة الغذائية

التغيرات المناخية و حلول الفلاحة الايكولوجية في لبنان 26

إعادة بناء السياسة الزراعية بوجه التغيرات المناخية في الجزائر 30

التغيرات المناخية ومنتجو الغذاء: الفلاحون المصريون نحو مستقبل أشد قسوة 36

عولمة البذور المحورة وراثيًا، وتداعياتها على المزارعين والتغيرات المناخية بمنطقة شمال أفريقيا 44

التغير المناخي وتملح الأراضي يعمقان معاناة فلاحي دلتا النيل 50

المياه في المنطقة العربية والتغييرات المناخية والسيادة الغذائية 54

مقال بالعدسة

الترحال الرعوي بين تحميله مسؤولية التدهور البيئي واعتباره سبيلا لاسترجاع التنوع الإحيائي 58

الأراء الواردة في المقالات المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي شبكة شمال أفريقيا للسيادة الغذائية

الافتتاحية: الكفاح من أجل العدالة المناخية والسيادة الغذائية في شمال أفريقيا/المنطقة العربية

حمزة حموشان / الجزائر

إن الجائحةَ الراهنة، المندرجةَ ضمن ما نجتازُ من أزمةٍ اجمالية متعددةِ الأبعاد، تدلُّ على أن ما نعيشُ حاليا شعورٌ مسبق بأسوء الأمور القادمة ما لم نَّتخذ التدابيرَ اللازمة لتطبيق حلولٍ عادلة للأزمة المناخية الجارية.

لقد باتتْ آثارُ تغير المناخ واقعاً في شمال أفريقيا وغرب آسيا، وهي تُقوِّضُ الأسس الاقتصادية-الاجتماعية والايكولوجية للحياة في المنطقة. تعاني دول مثل الجزائر وتونس والمغرب ومصر من موجات حر متكررة وحادة، وفترات جفاف مطولة، وهي الظواهر التي لها آثار كارثية على الزراعة وصغار المزارعين. في صيف 2021، واجهت الجزائر حرائق غابات غير مسبوقة ومدمرة، وتعرضت تونس لموجة حر خانقة، حيث اقتربت درجات الحرارة من 50 درجة مئوية، وعانى جنوب المغرب من جفاف مروع للموسم الثالث على التوالي، وفي جنوب مصر، فقد 1100 شخص بيوتهم في فضيانات وأُصيب المئات بسبب لدغات العقارب التي خرجت من الأرض بسبب الظروف المناخية المتطرفة. وفي السنوات المقبلة، تُقدّر هيئة المناخ (IPCC) أن منطقة حوض المتوسط ستتعرض لاشتداد الأحداث المناخية المتطرفة، مثل حرائق الغابات والفيضانات، مع زيادة في معدلات القُحولة والجفاف[1].

تضر آثار هذه التغيرات بقدر غير متناسب بالمهمشين في المجتمع، لا سيما صغار المزارعين والمشتغلين بالرعي والعمال الزراعيين والصيادين. بدأ الناس بالفعل يشعرون بالاضطرار إلى ترك أراضيهم بسبب موجات الجفاف والعواصف الشتوية الأقوى والأكثر تواتراً، وتوغّل الأراضي الصحراوية وارتفاع مستوى سطح البحر.[2] تعاني المحاصيل من الفشل في مواسم الحصاد، وتقلّ مصادر المياه تدريجياً، فيشتدّ تأثيرها

1 هيئة المناخ. 2021. «تقرير التقييم السادس»:
IPCC (2021) Sixth Assessment Report – Working group 1: The physical science basis.
https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg1/.[بالإنكليزية]

2 انظر-ي: حمزة حموشان وميكا مينيو-بالويللو. 2015. «الثورة القادمة في شمال إفريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية».
https://www.rosalux.de/fileadmin/rls_uploads/pdfs/sonst_publikationen/North_Africa-the_fight_for_Climate_Justice_survival_arab-version.pdf

المصور: علي أ.

على الإنتاج الغذائي في منطقة تعتمد بشكل مزمن على الواردات الغذائية.[3] سوف تطرأ ضغوط هائلة على إمدادات المياه القليلة بالفعل بسبب التغيرات في أنساق تساقط الأمطار وتوغل مياه البحر في خزانات المياه الجوفية، فضلاً عن الإفراط القائم في استخدام تلك المياه. بحسب مقال نُشر في دورية «لانسيت»، سوف يعرّض هذا أغلب الدول العربية لمستوى فقر مائي مُطلق بواقع 500 متر مكعب للفرد سنوياً بحلول العام 2050.[4]

يتوقع علماء المناخ بتغير المناخ في قطاعات واسعة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو يهدّد مقدرة بقاء السكان على قيد الحياة نفسها.[5] في شمال أفريقيا على سبيل المثال، ستشمل الفئات التي ستتغير حياتها بأكبر قدر صغار المزارعين في دلتا النيل والمناطق الريفية في كل من المغرب وتونس، والصيادين في جربة وقرقنة (تونس) وسكان عين صالح في الجزائر واللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف (الجزائر) والملايين ممن يعيشون في عشوائيات القاهرة والخرطوم وتونس العاصمة والدار البيضاء.

ما يحرك عنف التغير المناخي هو قرار الاستمرار في حرق الوقود الأحفوري، وهو اختيار اتخذته الشركات والحكومات الغربية، بتعاون مع الطبقات الحاكمة في مختلف الدول. إضافة إلى ذلك، تعتبر اجتثات الغابات والزراعة غير المستدامة بتشجيع من قطاع الزراعة التجارية والصناعية (Agribusiness) وتربية الحيوانات المكثّفة من القطاعات الأخرى المتسببة في انبعاثات كبيرة تساهم في تغير المناخ.

تضع الأنظمة السلطوية في المنطقة خطط الطاقة والمناخ بمساعدة داعميها في الرياض وبروكسل

3 Amouzai, A. and Kay, S. 2021. 'Towards a just recovery from the Covid-19 crisis: the urgent struggle for food sovereignty in North Africa'. Transnational Institute and North African Food Sovereignty Network. https://www.tni.org/en/publication/towards-a-just-recovery-from-the-covid-19-crisis

4 El-Zein, A. et al. 2014. 'Health and ecological sustainability in the Arab world: a matter of survival', The Lancet 383(9915): 458–476.

5 Lelieveld, J. et al. (2016) 'Strongly increasing heat extremes in the Middle East and North Africa (MENA) in the 21st century', Climatic Change 23.

وواشنطن. وتتعاون النُخب المحلية الثرية مع الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية العالمية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ورغم وعودها، فإن تصرفات هذه المؤسسات تُظهر أنها عدوّةٌ للعدالة المناخية وبقاء الجنس البشري.

في كل عام، يجتمع قادة العالم، سياسيين ومستشارين وإعلام ولوبيات الشركات، في مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP – كوب). لكن على الرغم من التهديد الذي يواجه الكوكب، تستمر الحكومات في السماح بتصاعد انبعاثات الكربون وبتفاقم الأزمة. بات جليا، بعد ثلاثة عقود مما وصفته الناشطة البيئية السويدية غريتا ثونبرغ بـ «بلاه بلاه بلاه»، أن المحادثات المناخية مفلسة وفاشلة. اختطفتها الشركات والمصالح الخاصة التي تروج لحلول كاذبة هدفها جني الأرباح، مثل أفكار تجارة الكربون وما يُسمى بـ «الصفر الصافي» و«الحلول المستندة إلى الطبيعة»، بدلاً من إجبار الأمم الصناعية والشركات متعددة الجنسيات على تقليل الانبعاثات الكربونية وترك الوقود الأحفوري حيث هو، في باطن الأرض.[6]

جذب مؤتمر كوب26 ، المنعقد في غلاسغو في العام 2021 ، اهتماماً إعلامياً هائلاً لكنّه لم يحقق أيّ عوائد كبرى. و يُرجح أنّ محادثات 2022 و2023 التي ستنعقد في المنطقة العربية (كوب27 في مصر وكوب28 في الإمارات) لن تؤدي إلى إنجاز يُذكر، لا سيما في ضوء اشتداد التنافس الجيو-سياسي العالمي على خلفية الحرب في أوكرانيا، وهو سياق لا يسمح بتعاون القوى الكبرى، ويمثل ذريعة إضافية لاستمرار الإدمان العالمي على الوقود الأحفوري. سيكون هذا هو المسمار الأخير في نعش محادثات التغير المناخي.

إن بقاء الجنس البشري يعتمد على ترك الوقود الأحفوري في باطن الأرض، وعلى التكيف مع المناخ المتغير مع الانتقال إلى طاقات متجددة ومعدلات مستدامة من استخدام الطاقة وتحولات اجتماعية أخرى. سوف تُنفَق المليارات على محاولة التكيف، من البحث عن مصادر مائية جديدة وإعادة هيكلة الزراعة وتغيير المحاصيل وبناء حواجز بحرية (مصدات أمواج) لإبقاء الماء المالح بعيداً عن اليابسة، وتغيير شكل المدن وطبيعتها، ومحاولة الانتقال إلى مصادر خضراء للطاقة ببناء البنية التحتية المنشودة والاستثمار في الوظائف والتكنولوجيا الخضراء. لكن مصالح مَن ستخدم هذه التحولات والانتقال الطاقي؟ ومن المتوقع أن يدفعوا أغلى تكاليف الأزمة المناخية والتعاملات معها؟

تصيغ حالياً نفس القوى وبنى السلطة الشرهة التي أسهمت في حدوث تغير المناخ الردَّ عليه والتعامل معه. هدفها الأساسي هو حماية المصالح الخاصة وجني أرباح أكبر. في حين تعكف المؤسسات المالية العالمية، مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، على وضع تصورات عن الحاجة إلى الانتقال المناخي، فإن تصوراتها هي تصورات بانتقال رأسمالي بقيادة الشركات في معظم الأحيان، وليست تصورات بخطط تقودها المجتمعات المحليّة وفي خدمة مصالحها. لا تجد أصوات منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية عادةً آذاناً صاغية عندما يتعلق الأمر بعواقب هذا الانتقال والحاجة إلى بدائل عادلة وديمقراطية. على النقيض من ذلك تتحدث المؤسسات المالية العالمية، ومعها وكالة التنمية الألمانية ومختلف هيئات الاتحاد الأوروبي، بوضوح وبصوت مسموع، وتنظم الفعاليات وتنشر التقارير في دول المنطقة العربية. إنها تسلط الضوء على مخاطر العالم الذي يزداد حرارةً وتدعو إلى تحركات عاجلة، بما يشمل استخدام طاقة متجددة أكثر وخطط للتكيف. لكن تحليلاتها للتغير المناخي والانتقال المنشود ضيّقة ومحدودة وهي في واقع الأمر خطرة، إذ تهدد بإعادة إنتاج نفس أنماط الاستلاب ونهب الموارد التي تسم حقبة الوقود الأحفوري الحالية.

على العموم، تهيمن على أغلب الكتابات عن التغير المناخي والأزمة الإيكولوجية والانتقال الطاقي في شمال أفريقيا والمنطقة العربية المؤسسات النيوليبرالية الدولية. تحليلاتها متحيزة ولا تتعاطى مع أسئلة الطبقة والعرق والجندر والعدل والسلطة أو التاريخ الكولونيالي. حلولها المقترحة ووصفاتها للمشاكل تستند إلى السوق، وتأتي من أعلى لأسفل، ولا تتصدى للأسباب الجذرية لأزمات المناخ والبيئة والغذاء والطاقة. وتؤدي المعرفة التي تنتجها هذه المؤسسات وبشكل عميق إلى عدم التمكين، وتتجاهل أسئلة القمع والمقاومة، وتركز بقوة على نصائح «الخبراء»، مع إقصاء الأصوات «القادمة من أسفل».

6 Friends of the Earth International (2021) 'Chasing carbon unicorns: the deception of carbon markets and "net zero"'. Available at: https://www.foei.org/publication/chasing-unicorns-carbon-markets-net-zero/; Corporate Accountability (2020) 'Not zero: how "net zero" targets disguise climate inaction'. Available at: https://www.corporateaccountability.org/resources/explainer-not-zero/

المصور: علي أ.

رؤيةَ المستقبل التي تقدمها أطرافٌ مثل البنك العالمي، ووكالة التنمية الألمانية والهيئة الأمريكية للتنمية الدولية ووكالة التنمية الفرنسية، والكثير من هيئات الاتحاد الأوروبي، تُبقي الاقتصاد خاضعاً لمنطق الربح الخاص، بما يشمل الدفع بالمزيد من خصخصة المياه والأرض والموارد والطاقة، بل وحتى الغلاف الجوي. وتشمل المرحلة الأخيرة في هذا التّوجه الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي يجري تنفيذها في كل قطاع في المنطقة، وتشمل كذلك قطاع الطاقات المتجددة. الدفع نحو خصخصة الطاقة وهيمنة الشركات في مجال الانتقال الطاقي ظاهرة عالمية لا تقتصر على شمال أفريقيا والمنطقة العربية، لكن آليات هذه العملية هنا متقدمة أكثر، ولم تصادف إلى الآن مقاومة كبيرة. المغرب ماضٍ بقوة في هذا المسار، وكذلك تونس. وهناك دفع قوي بالخصخصة وتوسيعها في قطاع الطاقة المتجددة في تونس، مع إتاحة محفزات هائلة للمستثمرين الأجانب لإنتاج الطاقة الخضراء في البلاد، بما يشمل إنتاجها لأغراض التصدير. وتسمح القوانين التونسية باستخدام الأراضي الزراعية في تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة في بلد يعاني بالفعل من تبعية غذائية حادة[7] (كما تبين في أثناء انتشار جائحة كوفيد ثم حتى وقت كتابة هذه السطور، مع توسع الحرب لأوكرانيا).

تشدّد حتمًا هكذا تطورات في المنطقة على أهمية طرح سؤال: "الطاقة من أجل ماذا ومن أجل من؟ من الذين سيخدمهم الانتقال الطاقي؟" تستعرض المؤسسات المالية الدولية والشركات والحكومات "الاقتصاد الأخضر" أو ما تسمّيها ب"التنمية المستدامة" بصفتها منظورًا جديدًا. لكنها في واقع الأمر امتداد لنفس منطق التراكم الرأسمالي والتسليع والتعامل بمنطق مالي بحت، بما يشمل تطبيق كل هذا على الطبيعة ذاتها.

إن الواقع التاريخي والسياسي والجيوفيزيائي لمنطقة شمال أفريقيا يعني أن كلًّا من الآثار والحلول الخاصة بالأزمة المناخية ستكون مختلفة في المنطقة عن وضعها في أية سياقات أخرى. انخرط شمال أفريقيا في الاقتصاد الرأسمالي العالمي من موقع تابِع: أثّرت القوى الاستعمارية على دول شمال أفريقيا أو أجبرتها على قبول بناء اقتصاداتها بالأساس حول استخراج الموارد وتصديرها- عادةً ما تُقدم رخيصة في صورة خام - اقتراناً باستيراد السلع الصناعية عالية القيمة. النتيجة هي نقل واسع النطاق للثروة إلى

7 انظر-ي: شبكة شمال أفريقيا للسيادة الغذائية – تونس. 2019. "فلاحتنا، غذاؤنا، سيادتنا: تحليل للسياسات الفلاحية التونسية على ضوء مفهوم السيادة الغذائية". https://bit.ly/3CfnHMg.

المراكز الإمبريالية على حساب التنمية المحلية.[8] يؤكد استمرار هذه العلاقات غير المتكافئة أو المتعادلة حتى اليوم على دور دول شمال أفريقيا بصفتها جهات مُصدِّرة للموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز والسلع الأساسية المعتمدة بشكل مكثف على المياه والأرض، مثل المحاصيل الزراعية النقدية. يفاقم تجذّر النمط الاقتصادي الاستخراجي التصديري هذا التبعية الغذائية والأزمة الإيكولوجية، ويكرس علاقات هيمنة امبريالية وتراتبيّات استعمارية جديدة.[9]

ومن ثم أسئلة مهمة يجب طرحُها عند الحديث عن التصدي لتغير المناخ والتحول نحو الطاقات المتجددة في المنطقة: كيف سيكون التعامل العادل مع التغير المناخي هنا؟ هل يعني حرية الانتقال إلى أوروبا وفتح الحدود معها؟ هل يعني تسديد الدين المناخي والإنصاف والتعويض من قبل الحكومات الغربية والشركات متعددة الجنسيات والنخب المحلية الثرية؟ هل يعني الانتقال بعيداً عن النظام الرأسمالي؟ ما الذي يجب أن يحدث لموارد الوقود الأحفوري في المنطقة والجاري استخراجها حالياً من قبل شركات غربية؟ أيجدر علينا إذن تغيير النمط الزراعي الاستخراجي والاستنزافي الموجّه نحو التصدير الذي يطغى على اقتصاديات دول شمال أفريقيا؟ من الذي يجب أن يتحكم في الطاقة المتجددة لدينا؟ ما معنى التكيّف مع المناخ المتغير، ومن سيشكل هذه الآليات ومن سيستفيد منها؟ ومن هي الأطراف التي ستكافح من أجل تغيير حقيقي وتحوّلات جذريّة؟

بينما بدأت بعض الحكومات عبر العالم في التعامل مع تغير المناخ بجدية، فهي كثيراً ما تفعل هذا انطلاقاً من منظور "الأمن المناخي"،[10] من تدعيم للدفاعات ضد ارتفاع مستوى سطح البحر إلى مواجهة الحوادث المناخية المتطرفة، ولكن كثيراً ما تُفعّل إجراءاتها أيضاً ضد "تهديد" اللاجئين المناخيين وضد إعادة التفاوض على توزيع السلطة عالمياً. علينا أن نبدأ بالبحث في قضايا التغير المناخي من خلال منظور العدالة، لا منظور الأمن. إن مستقبلاً يَتم تشكيله حول منظور "الأمن" سيُخضع نضالاتنا لأطر مفاهيمية وتخيّلية تعيد في نهاية المطاف تمكين قوى الدولة القمعية، مع فرض المنطق الأمني والعسكري على الاستجابة لتغير المناخ. المزيد من الدبابات والبنادق، وجدران أعلى، وحدود أكثر "عسكرة"، هي إجراءات لن تحل الأزمة المناخية والغذائية. في أفضل الأحوال، سوف تسمح للأغنياء بالبقاء في أوضاع مريحة مع تحميل سائر العالم كلفة الجمود في التعامل مع التغير المناخي. علينا أن نُقدِم على قطيعة نهائية مع نظام الاستغلال الرأسمالي للناس والكوكب، الذي أدى إلى الأزمة المناخية والغذائية، لا أن نُمكّن هذا النظام بتسليحه وتعميق وجوده.

إن أحد أوجه المقاومة الراهنة هي تثقيف الاجيال الحالية بمنظور العدالة المناخية و السيادة الغذائية ، من أجل بناء أدوات النضال الجماعي، لذلك نسعى أن تكون مجلة "سيادة" إحدى روافد التثقيف المناضل في منطقتنا، وشبكة شمال افريقيا للسيادة الغذائية أحد أدوات هذا النضال.

8 Amin, S. 1990. Delinking: Towards a polycentric world. Zed Books; Amin, S. 2013. The Implosion of Capitalism. Pluto Press; Rodney, W. 2012. How Europe Underdeveloped Africa. London: Pambazuka Press; and Galeano, E. (1973) Open Veins of Latin America. New York: Monthly Review Press.

9 حمزة حموشان (2019) "النمط الاستخراجي ومقاومته في شمال أفريقيا"، ترانس-ناشونال:
https://www.tni.org/files/publication-downloads/the_maghreb_arabic_finale_2.1.pdf
وانظر: ليلى رياحي وحمزة حموشان (2020) "التبعية الشاملة والمعمقة في شمال أفريقيا"، ترانس-ناشونال.
https://www.tni.org/en/deep-and-comprehensive-dependency?content_language=ar

10 Buxton, N. 2021. 'A primer on climate security: the dangers of militarising the climate crisis'. Transnational Institute. https://www.tni.org/en/publication/primer-on-climate-security

المصور: ليلى الرياحي

معضلة المناخ و سبل التدارك

حوار مع "جواد مستقبل" عضو مبادرة التزام الشعوب من أجل المناخ

المصور : نادر بوحموش

عرفت الحركات من اجل عدالة مناخية في الآونة الاخيرة تجدرا نسبيا خاصة في صفوف الشباب. هذا التجدر ناتج بالأساس عن خيبات الامل المتوالية من عجز الحكومات و أصحاب القرار الخاضعين كلية لمصالح الشركات الكبرى في عدم احترام الاتفاقيات المبرمة بخصوص المناخ .

تعد مبادرة التزام الشعوب المعروفة سابقا بمبادرة اتفاقية غلاسكو احد ابرز الائتلافات حيث تضم معظم المجموعات و الحركات الشبابية التي تساءل النموذج الرأسمالي الاستخراجي النيوكولونيالي المفروض على العالم.

الغاية من هذا الحوار مع الرفيق جواد مستقبل هو التعريف بهذه المبادرة وأهدافها و مبادئها و أشكال التنظيم و النضال التي تعتمدها .

سيادة: بدءاً، نود منكم تعريفا مقتضبا لمبادرة التزام الشعوب من أجل المناخ؟

مبادرة التزام الشعوب من أجل المناخ، المعروفة سابقا باتفاقية غلاسكو، مبادرة أطلقتها مجموعة من منظمات الشباب المهتمة بقضايا العدالة المناخية، كمنظمة كليمماكسيمو البرتغالية واكستانشن ريبيلين والجمعية من أجل المستقبل والشباب من أجل المناخ.

جاءت هذه المبادرة في خريف العام 2019، بعد خيبة أمل جديدة حلت بهذه المنظمات بعد قمة الكوب 25 بمدريد، و تراخي المسؤولين الحكوميين والشركات من داخل فضاء الكوب، و تخلفهم عن اتخاذ قرارات حازمة وضرورية أمام ما يسمى الاستعجالية المناخية التي تهدد الحياة على كوكبنا، و تُضر بشكل خاص بالفئات المفقرة و المهمشة وبشعوب الجنوب العالمي. قررت هذه المنظمات أن تطلق مبادرة من أجل دفع المنظمات المكافحة لأخذ زمام المبادرة وعدم انتظار مناسبات الكوب للتحرك والتعبئة.

فشل الحكومات والمؤسسات في التحرك اللازم رغم أكثر من 25 عاما من المفاوضات، ومواصلة اعتمادها

> **ليست التغيرات المناخية المرتبطة بظاهرة الاحتباس الحراري مجرد توقعات للمستقبل، بل أمر واقع منذ مدة، لاسيما عبر الظواهر المتطرفة، من فيضانات وحرائق غابات وموجات حرارة.**

نموذجا رأسماليا استخراجيا واستعماريا جديدا قائما على الطاقات الأحفورية يقودنا نحو الهاوية ايكولوجيا، ويعمق الفوارق بين دول الشمال والجنوب العالمي، كما يعمق الفوارق داخل كل دولة. كل هذا حدا بالمنظمات المستاءة الى التكتل، والانخراط في مسلسل لقاءات ونقاشات بقصد الاتفاق بشأن الأدوات وما تحتاج حركة العدالة المناخية ككل من خطة لتعود أقوى وتتقدم، وكذلك سبل التنسيق دوليًا وعدم انتظار هذه المفاوضات البيروقراطية كل مرة.

الغرض من اتفاقية غلاسكو هو استعادة المبادرة من الحكومات والمؤسسات الدولية من خلال إنشاء أداة بديلة للعمل (الجرد وجدول أعمال المناخ ثم أجندة الشعوب) وفضاء لمناقشة مختلف الاستراتيجيات والتنسيق بين مختلف مكونات حركة العدالة المناخية. حتى الآن، ركزت حركة العدالة المناخية تركيزًا شديدا جدًا على الضغط على الحكومات لإجبارها على اتخاذ إجراءات بشأن المناخ، أو للدفع باتجاه اتفاقيات دولية أقوى في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) ، مثل بروتوكول كيوتو في عام 1997. أو اتفاقية باريس في عام 2015. وفي المقابل، استمرت الانبعاثات في الارتفاع. ومن هنا تروم هذه المبادرة أن تقترح المنظمات المناضلة خطة عمل خاصة بها، وعدم التعويل على الحكومات والمؤسسات الدولية للقيام بذلك.

سيادة: باتت التغيرات المناخية مسألة حياة أو موت، ما تقييمكم للوضع المناخي بالعالم ؟

الوضع أكثر من كارثي ومخيف، وتنذر تقارير مجموعة الخبراء الحكوميين حول تطور المناخ IPCC بتطورات أسوأ مرعبة في السنوات القليلة القادمة.

إننا إزاء تماطل للحكومات، و مواصلتها نمط انتاج و استهلاك وتوزيع لا يتجاهل حجم الأزمة المناخية الشاملة الحالية وحسب، بل يعمقها. فحسب التقرير الأخير للمجموعة الثالثة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ GIEC – IPCC الصادر في أبريل/ نيسان الماضي، سنصل إلى 1.5 درجة مئوية في وقت مبكر من العام 2030. ومن أجل تفادي ذلك، يؤكد التقرير على ضرورة بدء خفض ملحوظ في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية خلال 3 سنوات القادمة، على أن نصل إلى الذروة في موعد لا يتجاوز العام 2025، وخفض الانبعاثات إلى النصف بحلول العام 2030 إذا توخينا تفادي تجاوز نقطة اللاعودة التي حددها تقرير سابق في 1.5 درجة مئوية.

ليست التغيرات المناخية المرتبطة بظاهرة الاحتباس الحراري مجرد توقعات للمستقبل، بل أمر واقع منذ مدة، لاسيما عبر الظواهر المتطرفة، من فيضانات وحرائق غابات وموجات حرارة. هذه الظواهر تزداد وثيرتها وحِدَّتُها في العديد من مناطق العالم: فيضانات بلجيكا والمانيا العام الماضي، وحرائق الغابات في تركيا والجزائر والمغرب على سبيل المثال لا الحصر.

وستتضاعف، بحسب التقرير ذاته، هذه الظواهر 5 مرات في حالة مواصلة انبعاثات الغازات الدفيئة منحاها الحالي، أي بلوغ حالة احترار عالمي يقارب 3 درجات مئوية.

سيادة: بنظركم، كيف يمكن، خارج لقاءات الكوب COP الرسمية، الضغط على الشركات متعددة الجنسية والحكومات من أجل الحد من انبعاثات غازات الدفيئة ؟

تعتمد اتفاقية التزام الشعوب من أجل المناخ جملة واسعة من الاستراتيجيات والتكتيكات، بما في ذلك العصيان المدني، لتحقيق التخفيضات اللازمة للانبعاثات لمنع ارتفاع درجة الحرارة بمقدار 1.5 درجة مئوية بحلول العام 2100. كما بلورت الحركة في لقاءاتها العديد من المقترحات لحملات عملية من أجل التحرك منها:

المصور : علي أ.

- **أنشطة ضد سلاسل التوريد و المنشآت الصناعية الملوثة**

اقتراح نشاط واحد لتعطيل واحدة أو أكثر من سلاسل الإمداد بالوقود الأحفوري العالمية، من خلال تنظيم أنشطة في مكان الاستخراج، وفي المصفاة، وعلى مستوى النقل، والتصدير، إلخ.

- **قوافل العدالة البيئية**

تنظيم قوافل من أجل لقاء المجتمعات المحلية والإنصات لها، ودعم نضالها، ومناقشة البدائل الممكنة. جرى الاتفاق على تنظيم قوافل هذا العام في عدة بلدان. ستكون هذه القوافل أيضًا فرصة لتوجيه أصابع الاتهام والاحتجاج على المشاريع الملوثة القريبة من هذه المجتمعات.

- **حملات التضامن**

إرساء هيكلة تتيح للمنظمات القيام بأنشطة تضامن على نطاق دولي في حالة وقوع كارثة مناخية، وكذا التضامن مع نضالات السكان المحليين أو في حالة اعتقال أو اختطاف المناضلين من أجل عدالة بيئية.

سيادة: كيف ترون إمكان بناء حركة بيئية عمالية من أجل انتقال بيئي عادل ومستدام؟

هذا سؤال صعب للغاية، وليست هناك للأسف وصفة سحرية. الأكيد هو استحالة بناء هذه الحركة سوى من أسفل، وعبر نضالات ميدانية بمعية ضحايا الظلم البيئي أنفسهم. يعد كسب ثقة العمال ومنظماتهم وتعبئتها، خاصة المنشئات الصناعية الملوثة، أكبر تحد لهذه الحركة.

يجب اعتبار العمال شريكا استراتيجيا وجزءا من الحل في بلورة البدائل من أجل تغيير نمط أنشطة هذه المنشئات، أو وقفها وإبدالها بأخرى. يمثل الشغيلة، في معظم الأحيان، أول ضحايا هذه الصناعات الملوثة، ولن يترددوا في الدفاع عن بدائل تحترم بيئتهم

وصحتهم إذا ما اتخذت مصالحهم المادية المباشرة بعين الاعتبار.

تعد هذه المسألة جوهر مفهوم الانتقال الطاقي أو التنموي العادل.

سيادة: شمال أفريقيا والشرق الأوسط من المناطق التي تدفع كلفة التغيرات المناخية الناتجة عن البلدان الصناعية، هل من منظورات نضالية لدى حركتكم تشمل هذه المناطق من أجل عدالة مناخية؟

تعد منطقتنا، منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، رمزا للظلم المناخي. فبينما نجد كل دول المنطقة، باستثناء الدول البترولية، لا تتحمل أي مسؤولية في انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للانحباس الحراري، تأتي المنطقة في مقدمة المناطق الأشدّ تأثرا بالتغيرات المناخية الناتجة عن الاحتباس الحراري خاصة اشكالية ندرة المياه.

كما أسلفت، جاءت اللقاءات المختلفة بحزمة تكتيكات وأشكال تحرك وتنظيم حملات، وحتى الفعل المباشر والعصيان المدني. وجرى الاتفاق على اختيار كل منظمة للأشكال الملائمة لسياقها المحلي. للأسف، تشهد منطقتنا تراجعا بالغا في مجال الحريات، خاصة مع انتصار الثورة المضادة بعد الانتفاضات الشعبية الكبيرة التي هزت المنطقة سنة 2011، ما يجعل هامش تحرك المنظمات ضيقا للغاية. ومع ذلك يكافح السكان المحليون بشكل يومي دفاعا عن أقاليمهم – الأرض والمياه والغابة ... بوجه هجوم الطبقات السائدة ومواصلتها عمليات التراكم عبر السلب التي ورثتها عن مستعمرينا وتتمادى فيها اليوم بتنسيق مع شركاتها العالمية.

يجب أن نجعل دعم هذه التحركات، ومتابعتها والتعريف بها والتعلم منها، منطلقا من منطلقات بناء حركة من أجل عدالة بيئية بمنطقتنا.

سيادة: ستُنظم قمة المناخ، الكوب 27، في شرم الشيخ بمصر، هل تستعدون لمبادرة ما؟

للأسف، كما الحال بالنسبة للمغرب في قمة كوب 22، سيسعى نظام السيسي القامع للحريات إلى استغلال هذه المناسبة لتلميع صورته على المستوى الدولي. وفي المقابل تسعى الدول الغربية، مدفوعة بشركاتها العالمية، إلى الحصول على مزيد من الصفقات، خاصة في الميدان الطاقي. ويجدر هنا التذكير بأن شركة سيمنس الألمانية فازت بعقد بناء أحد أعظم مشاريع الطاقة الحرارية في العالم، عبارة عن ثلاثة محطات لتوليد الطاقة الكهربائية باستعمال الغاز الطبيعي، والتي تم تدشينها سنة 2018. تبلغ القيمة الإجمالية لهذا المشروع 6 مليار يورو، وسينتج 14400 ميغاوات، أي ما يعادل ما يفي بحاجات 40 مليون نسمة.

كما هيأ نظام السيسي، على غرار معظم أنظمة منطقتنا، مخططا من أجل فتح سوق انتاج الطاقة سواء المتجددة او الأحفورية أمام الخواص. كلها مشاريع يتم تمويلها بديون تثقل كاهل ميزانية الدولة وتزيد تبعيتها.

سيكون تنظيم أنشطة نضالية حقيقية ومستقلة بموازاة قمة الكوب 27 أمرا صعبا، لا بل ومستحيلا في نظري. وذلك بفعل الوضع القمعي والحصار الذي تعاني منه الحركات المناضلة بمصر، حيث يفوق عدد المعتقلين السياسيين اليوم ما كان في عهد حسني مبارك سيء الذكر.

إن قرار تنظيم الكوب في ظل أنظمة كنظام السيسي، والخروقات اليومية لحقوق الإنسان وحقوق السكان المحليين، أمر يؤكد موقف مبادرتنا الداعي إلى فك الحركات العالمية المناضلة الارتباط مع أجندة الكوب الرسمية، والتحرر من وهم الضغط على الحكومات والمؤسسات لإرغامها على اتخاذ القرارات اللازمة.

هذا لا يمنع ضرورة استغلال مناسبة الكوب، حيث يكثر الحديث عن الإشكالية المناخية في القنوات الرسمية، من أجل فضح مخططات الحاكمين والشركات العالمية التي تدافع عن رأسمالية خضراء، رأسمالية الكوارث -باستعارة تعبير نعومي كلاين-التي ترى في الأزمة المناخية الشاملة التي انتجتها فرصة ذهبية لتحقيق مزيد من الأرباح.

من جانبنا، نخطط للمساهمة في اللقاءات الاشتراكية الايكولوجية التي ستنظم قبل نهاية هذا العام في تركيا، وذلك بقصد مواصلة التنسيق والتعبئة حول حملات نضالية نسعى الى بناءها مع من هم في الاسفل ومع الضحايا الحقيقيين للأزمة الحضارة الرأسمالية التي تمثل الأزمة الايكولوجية اليوم أحد أخطر تجلياتها.

صغار الفلاحات في مصر يواجهن التهميش الاجتماعي والتغيرات المناخية

هدير أحمد/ مصر

المصور: هدير احمد

سياسات الإفقار الاقتصادي

كثير منا أسير الصورة النمطية القديمة للمرأة الريفية التي تحلب بقراتها لتصنع من لبنها الزبد وجبن السدة، وتحرص على مشاركة جيرانها بما تجود به الأرض والماشية، وشريكة في الزراعة وقائمة على رعاية الأرض وتدبير شئونها. تغيرت تلك الصورة، واختفت مظاهر الريف المصري التي اعتدناها. يمكن إرجاع أسباب هذا التغير إلى السبعينيات وبداية سياسة الانفتاح والتحرير الاقتصادي التي انتهجتها الدولة المصرية، والتي تسارعت وتيرتها في التسعينيات مع بداية «الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي» تنفيذًا لاتفاقات مصر مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

كان من الآثار المباشرة لتلك السياسات تسريح العمالة، وزيادة معدلات البطالة التي وصلت إلى 8.8% عام 1991 و9.9% عام 2018، وخفض الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية، وتوسع الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص والاستثماري على حساب انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي والخدمات. في القطاع الزراعي؛ مُنحت الأراضي التي يتم استصلاحها للمستثمرين المحليين والأجانب[1]. وبات صغار الفلاحين مجرد مأجورين لدى أصحاب رأس المال والأرض. فكان أكثر من تضرر من تلك السياسات أولئك الذين لا يملكون إلا قوة عملهم من أجل الإنفاق على متطلبات الحياة من عمال وفلاحين.

1 للمزيد حول عمليات استحواذ المستثمرين الأجانب على الأراضي الزراعية في مصر، ودور الدولة الداعم لتلك العمليات، انظر: محمد رمضان، الاستحواذ على الأراضي في مصر: حول النموذج التنموي واستدامة الموارد، شبكة شمال افريقيا للسيادة الغذائية، 24 أغسطس 2022، https://bit.ly/3qy969W

> تمثّل النساء تقريبًا نصف قوة العمل في القطاع غير المنظم في مصر. وقد أظهرت نتائج التعداد بمصر أن 30.3% من الأسر المصرية تعولها امرأة، 58.3% من هؤلاء المعيلات أميات، و89.9% منهن مشتغلا ت

النساء في قلب الأزمة

ارتفعت معدلات الفقر حتى وصلت إلى 29.7% (حوالي 30 مليون مصري) عام (2019-2020)، كما ارتفع معدل البطالة، وتشير تقارير المركزي للإحصاء إلى أن أكثر المُتعطلين عن العمل من النساء، حيث بلغ معدل البطالة بين النساء أربعة أضعاف المعدل بين الرجال عام 2010. ولمواجهة الفقر، تلجأ أغلب النساء إلى العمل في القطاع غير المنظم الذي بات يضم الآن 47.4% من قوة العمل في مصر. ومع استمرار السياسات الرأسمالية، ارتفعت نسبة الفقراء بين هؤلاء من 39.3% عام 2017/2018 إلى 43.1% عام 2019/2020. أوضح التقرير أن 44% منهم يعملون بالقطاع الزراعي.

وتمثّل النساء تقريبًا نصف قوة العمل في القطاع غير المنظم في مصر. وقد أظهرت نتائج التعداد بمصر أن 30.3% من الأسر المصرية تعولها امرأة، 58.3% من هؤلاء المعيلات أميات، و89.9% منهن مشتغلات[2]. فمع انتشار الفقر والبطالة يُزج بهؤلاء النساء في سوق العمل وهنّ غير مدربات أو مؤهلات مهنيا، لذا يلجأ أغلبهن إلى العمل في القطاع الزراعي، وهو القطاع الأول في سوق العمل غير المنظم. في الريف، يقمن بمهن العاملات الزراعيات، وتصنيع وبيع المواد الغذائية (الجبن ـ الالبان ـ مشتقات الحليب) كما يعملن في تربية الحيوانات والطيور وبيعها.

لا تتمتع النساء في هذا القطاع بأي نوع من الحماية الاجتماعية. فقد استبعدت المادة (97) من قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 عاملات الزراعة البحتة من أحكام باب تشغيل النساء[3]. لذا يتعرضن لظروف عمل قاسية وشديدة العشوائية.

2 بحث القوى العاملة تقرير سنوي (تقرير تحليلي)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يونيو 2021، https://bit.ly/3PFFDFb

3 منى عزت، الأوضاع الاجتماعية وتأثيرها على التمكين الاقتصادي للنساء، مؤسسة المرأة الجديدة، https://bit.ly/3PIJVvj

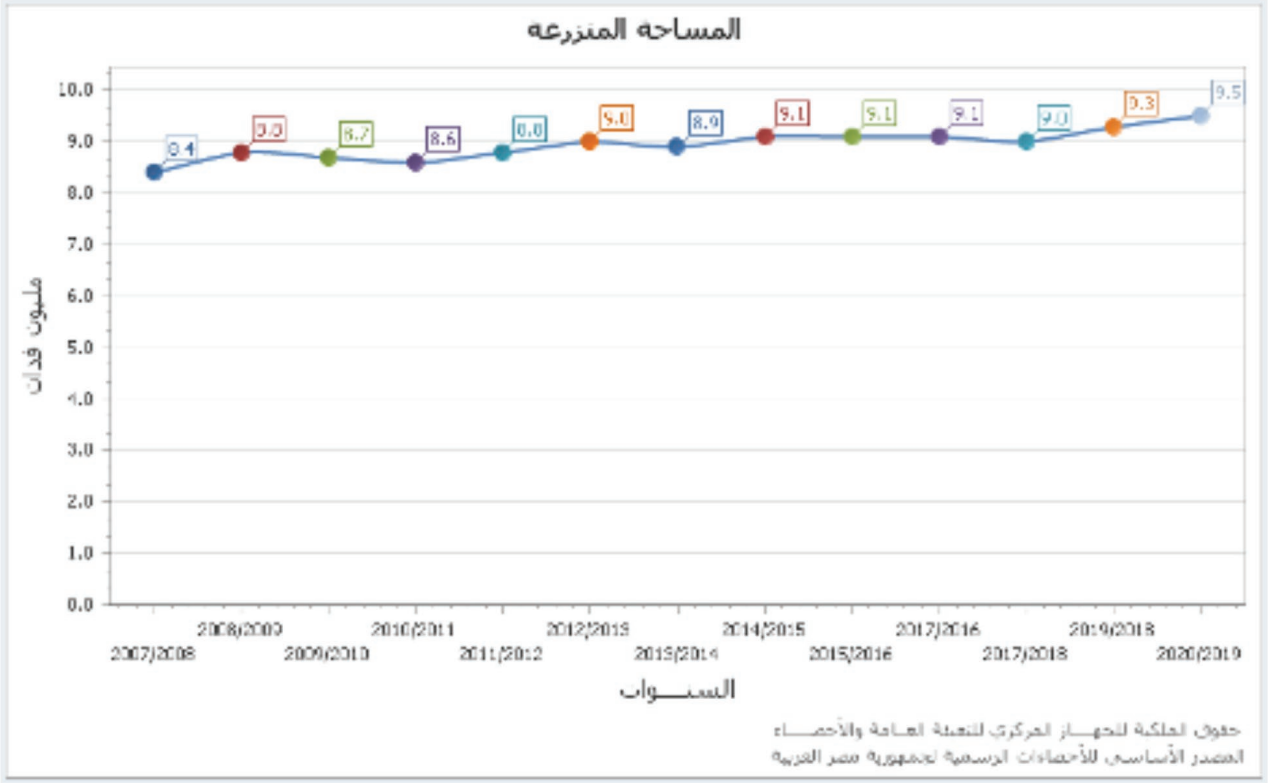

التغير المناخي وتآكل أراضي الوادي والدلتا

أضاف التغير المناخي أعباءً جديدة على كاهل صغار الفلاحين/ات وعاملات الزراعة. فقد أدت التغيرات المناخية، وما صاحبها من ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض نسبة سقوط الأمطار، إلى جفاف التربة وتهديد خصوبتها. كما تزايد الزحف العمراني على الأراضي الزراعية القديمة (أراضي الوادي والدلتا) مع تراجع إنتاجية الأرض وارتفاع تكاليف الإنتاج، حتى تقلصت مساحتها إلى حوالي ٦.١ مليون فدان، مقابل زيادة مساحة الأراضي المستصلحة والتي تُمنح للمستثمرين المحليين والاجانب. وتقدرها أغلب البيانات الرسمية بأكثر من ٣.٥ مليون فدان[4]. أدى هذا التقلص بدوره إلى تقزّم مساحة الأراضي الزراعية المملوكة للأسر الفقيرة، ما نتج عنه انخفاض نسبة صغار الفلاحين فى مقابل زيادة نسبة المستثمرين الزراعيين! وأحدث تغييراً هيكلياً في البنى الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بطبيعة عمل الفلاحات وعاملات الزراعة.

«الأرض لمن يزرعها» عبارة لا تعرفها سدمنت الجبل

سدمنت الجبل هي إحدى قرى الظهير الصحراوي لمركز إهناسيا التابع لمحافظة بني سويف. مجتمع مصغر لمصر، يتفشى فيه الفقر، وتتقلص فيه الأراضي الزراعية القديمة، في مقابل زيادة أراضي الاستصلاح الزراعي. تضم مئات عاملات الزراعة، اللاتي يعملنّ باليومية في «مشروع مبارك القومي لشباب الخريجين» لدى عدد من المستثمرين الزراعيين.

تتحمل هؤلاء المزارعات العبء الأكبر من مشكلات البلاد الاقتصادية، ما بين ارتفاع الأسعار وتراجع أسعار العملة وزيادة التضخم بمعدلات هي الأعلى منذ نوفمبر 2018. كما يواجهن ظروف عمل قاسية ومناخا صحراويا حادا.

«من الساعة الخامسة إلى السابعة صباحًا يتجمع بالمكان أكثر من مئتي عامل وعاملة، أغلبهن من النساء والفتيات الصغيرات، يفترشن الأرض بجانب بعضهن البعض، يكسو ملامحهن الهم والحزن، يكون المشهد أقرب إلى الطقوس الجنائزية.

يصف عم مفتاح، صاحب مقهى شعبي صغير مشهد تجمع العاملات الزراعيات ممازحا : «قاعدين كدا ليه، لسه الميت مطلعش؟». هكذا، بجوار مقهاه كل صباح تتجمهر العاملات « في انتظار قدوم أصحاب الأراضي الباحثين عن الأيدي العاملة. «قد تنتظر إحداهن لساعات قبل أن يختارها أحد المزارعين للعمل لديه».

4 النشرة الرسمية لاحصاءات المساحات المحصولية والانتاج النباتي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فبراير 2022، https://bit.ly/3PIkLgu

المصور : هدير احمد

تواجه العاملات الزراعيات بهذه المنطقة مشقة كبيرة للوصول إلى مكان عملهن، حيث يسكنّ قرى يبعد بعضها كيلومترات عديدة عن الجبل، ويعتمدنّ بشكل أساسي على « التوك توك» للوصول إلى مكان العمل، وهو وسيلة مواصلات عبارة عن صندوق صغير مكشوف لا يتجاوز طوله مترًا واحدًا وكذلك عرضه، ينقل الواحد حوالي 10-8 عاملات.

وفضلا عن كونه وسيلة مواصلات غير آدمية لنقل العاملات، فهو وسيلة متعبة تُسبب لهن الكثير من آلام الظهر والرقبة، كما أنها غير آمنة على الإطلاق في طريق صحراوي غير معبد. وقد يتطلب الأمر ركوب أكثر من وسيلة مواصلات، ما يسبب اقتطاع جزء ليس بالقليل من أجورهنّ اليومية المتدنية وغير الثابتة. فإن استطاعت إحداهن الحصول على عمل اليوم، لا تضمن أن يختارها أحد المزارعين للعمل في اليوم التالي. وقد تنتظر وتنتظر لساعات ثم تعود إلى بيتها خالية اليدين.

تتحمل هؤلاء النساء حرارة الشمس العالية والمناخ الصحراوي القاسي للحصول على «لقمة العيش». بعضهن يُعيل الاسرة بمفرده بشكل كامل لغياب الأب أو تعطله عن العمل أو لمساعدته في نفقات المعيشة.

تقول أرزاق جابر (32 سنة) « أتحمل ما لا يتحمله أحد لإعالة أسرتي وتربية أطفالي، فأنا مُطلقة وأعول ثلاثة أطفال بمفردي، كما أنني أسكن بالإيجار. ما يضطرني إلى الخروج للعمل من الخامسة صباحًا وحتى الحادية عشر ظهرًا».

وتقول صباح أمين « والله شاربين المر... عمري 57 سنة وأعمل عاملة زراعية منذ عشرين عامًا، اضطرني ضيق الحال للخروج إلى العمل لمساعدة زوجي وأبنائي». تكسو كفيها التشققات والندوب، وتحمل بإحداهما منجلاً وتقول: «عايزين بس أي حاجه تساعدنا على العيشه، مفيش تأمين ولا معاش، نفضل نشتغل لحد ما نموت، إن تعبنا وبطلنا شغل نموت من الجوع»

وتضيف رانيا شحات « رجالتنا يوم فيه ويوم مفيش، عندي بنت على وش جواز عايزه أجهزها، أجيب منين... شقيانين... نشتغل يوم ويوم نعاود من غير شغل، 50 جنيه.. 60 جنيه في اليوم هتعمل إيه في الغلا دا.. متشتريش حتى أنبوبة غاز، الانبوبة بـ 80 جنيه و 100 جنيه دلوقت؟ غير أننا بندفع فلوس كتير عشان نوصل لهنا، أنا من «البهسمون» يعني ممكن أركب مواصلتين ولا تلاته لحد هنا وادفع 10 جنيه بس في المواصلات»

تدفع أغلب تلك الأسر بأبنائها إلى العمل، وبخاصة الفتيات اللاتي يجبرن على إهمال دراستهن لمساعدة الأسرة، إما بالعمل خارج المنزل بأجور زهيدة أو بالمساهمة في الأعباء المنزلية وتعويض غياب الأب والأم عن المنزل للعمل. كما تتزايد في تلك الظروف احتمالات تعرض الفتيات لعنف جسدي، فقد وصلت

نسبة المعنفات جسديًا ونفسيًا من النساء العاملات بأجر نقدي إلى 3.2% عام 2015 أي حوالي 96 ألف سيدة.

تقول أرزاق «كل اللي عندها بنت 10 سنين أو أكتر بتسحبها في إيدها وتجيبها تشتغل معاها.. يعني هتأكلها وتجهزها منين؟» وتابعت « كثير منهم بيتعرضوا لمضايقات واعتداءات، أي واحدة لو بعدت شوية ممكن واحد يأذيها»

وتقول ملك جمعه، 13 عامًا « بدأت بالعمل هنا منذ تسعة أشهر، أخرج كل صباح مع أبي بحثًا عن الرزق، ويحرص على بقائي بجانبه طول الوقت، فهو لا يفلت يدي أبدًا «بيخاف عليا حد يأذيني وساعات يبعتني أمانة مع جارتنا ويوصيها متسبنيش»

داخل قرية سدمنت يميل معظم الفلاحين/ات إلى التخلي عن الأرض ببيعها أو البناء عليها أو بتأجيرها لآخرين. مجبرين على ذلك لعدة اسباب: منها ارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف إنتاجية الأرض الزراعية التي استُنزفت جراء استخدام الكثير من المبيدات الزراعية والأسمدة لمواجهة تقلبات المناخ ومقاومة الآفات والفطريات التي تظهر مع ارتفاع درجات الحرارة، وزيادة الإنتاجية لتحقيق ربح أعلى. بالإضافة إلى تقلبات الأسعار التي تشهدها سوق المواد الغذائية وعدم قدرتهم على منافسة المستثمرين الزراعيين.

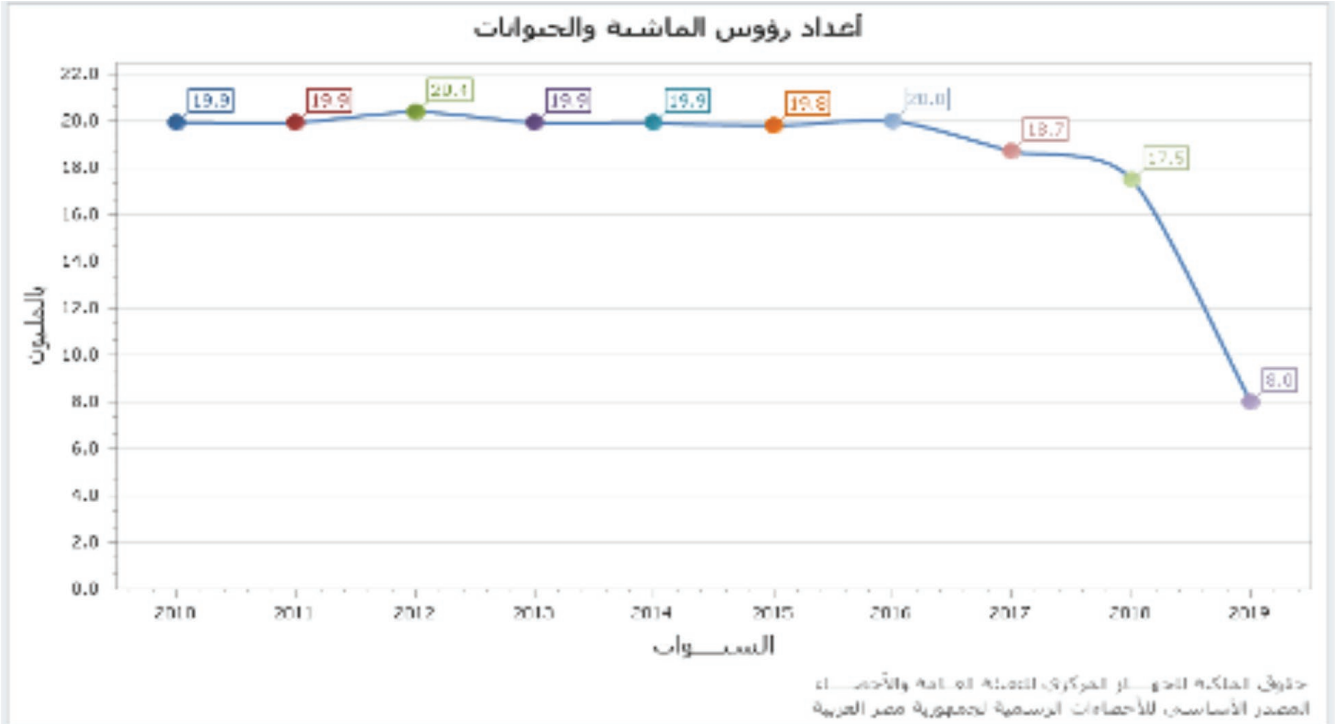

تقول الحاجة هناء، رئيسة نقابة الفلاحين بالمنيا: «لم تعد إنتاجية الأرض وجودة المحاصيل كما كانت. فارتفاع الحرارة الحاد في هذا الصيف قد أتلف الكثير من المحاصيل، وقلت إنتاجية الأرض إلى النصف» وتضيف «اختفت الكثير من الزراعات، لم نعد نزرع قطن أو فول أخضر، رغم أن أسعار بيع القطن جيدة لكن لا نستطيع زراعته في هذا الجو»

وتضيف: «دفع ارتفاع أسعار المبيدات والأسمدة المبالغ فيه بعض الفلاحين إلى إتلاف محصول بطاطس العام الماضي، وتركه في الأرض دون أن يقوموا بجنيه. وذلك بعد أن تبين أن جني المحصول وبيعه لن يحقق لهم أي ربح يذكر»

وتتابع: «أُفضل تأجير أرضي بدلاً من زراعتها، فالعائد ليس مجزيًا» وتضيف «عادة ما يضطر الفلاحون وبخاصة المستأجرون، إلى شراء ما يحتاجونه من مواد زراعية من السوق السوداء بأسعار مضاعفة، فالأسمدة تصرفها الجمعية الزراعية لمالك الأرض وليس للمستأجر، وبالتالي لا يكون أمام المستأجر سوى الشراء من السوق السوداء، وتصبح التكلفة أعلى من العائد»

وتتابع « هذا فضلا عما يواجهه الفلاح من مشاكل التسويق» « هنا في بلدنا بنودي المحصول سوق العبور- السوق الرئيسي لبيع الخضار والفاكهة في مصر- وهناك التجار الكبار بينزلوا السعر الأرض ويدوا المحصول رتبة أقل عشان سعره ينزل. الفلاح مبيقاش قدامه غير البيع حتى لو السعر هيغطي بس جزء من التكاليف اللي اتحملها، يأما ياخد المحصول ويرجع بيه تاني ويبقى زود خسارته بزيادة تكاليف النقل رايح جاي».

ويقول طه عويس، مُستأجر (42 سنة) « لم نكن نستخدم المبيدات من قبل عند زراعة الذرة الشامي، أما الآن، ومع ارتفاع درجات الحرارة، اضطر إلى رش المحصول أكثر من مرة لمقاومة الآفات وبعض الفطريات التي تظهر بفعل الحرارة، ما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة، فالعائد من المحصول لا يغطي حتى نصف نفقاته. حتى مواعيد الزراعة لم تعد كما كانت، كنا نزرع القمح ابتداء من شهر سبتمبر، أما الآن لا نستطيع زراعته قبل شهر يناير» ويتابع « الله غالب، الفلاحة مهنة ابتُلينا بها، لو أنني أجيد غيرها لما استمريت في العمل بها».

تراجع الثروة الحيوانية

لم يتخل الفلاحون/ات عن أراضيهم فحسب، بل تخلوا عن ماشيتهم أيضًا، فمع ارتفاع أسعار الأعلاف وتدهور إنتاجية الأرض بات من الصعب على معظمهم رعاية ماشيته، ما أضرّ بالكثير من النساء العاملات في تصنيع المواد الغذائية وتربية الحيوانات، والتي تعد مصدر الرزق الأول للكثيرات منهن، حيث لا يُسمح هنا بتملك النساء للأرض الزراعية، لذا يعتمدن على ما يقمن بتصنيعه وبيعه من ألبان وجبن وزبدة. ويشير تقرير الجهاز المركزي للإحصاء إلى انخفاض أعداد رؤوس

الماشية والحيوانات من 17.5 مليون رأس في 2018 إلى 8 مليون رأس في 2019 .[5]

وقد ارتفعت نتيجة لذلك أسعار الألبان بشكل كبير. قال سكرتير شعبة الألبان بالغرفة التجارية أن أسعار الألبان والجبن قد سجلت في يوليوز 2022 ارتفاعا بنسبة 10% نتيجة ارتفاع أسعار الأعلاف والحمى القلاعية [6]. ويتراوح سعر كيلو اللبن الجاموسي بين 12-20 جنيه. وتنتشر الآن في قرى مصر محطات تجميع الألبان التي تشتري الألبان بغرض توريدها إلى مصانع الزبادي والجبن الكبيرة. تقول تايبه أمين (62 عام) « الفلاح هيأكل مواشيه منين، الأرض تعبت، مبقتش تجيب خير زي الأول، والعلف سعره في الطالع» وأضافت « احنا بعنا حتة أرض بعد ما دخلت كردون المباني- أي سُمح بالبناء عليها- وبنأجر جزء، والباقي بنزرعه درة شامي نأكل منه البهايم» وعن اختفاء منتجات الألبان من جبن وزبد تقول: « بنوديهم المحطة، محدش بيعمل زبدة وجبنه في بيته زي الأول، ومحدش يقدر يشتريهم مننا بالأسعار دي زي في المحطة».

تعمق السياسات الاقتصادية التي تُعزز الفقر وتدعم رأس المال، بالإضافة إلى التغيرات المناخية التي تواجهها البلاد، وتراجع خصوبة الأرض الزراعية وانتاجيتها، أزمة العاملات الزراعيات والفلاحات في الريف المصري.

تقدم السيادة الغذائية نموذجًا بديلاً يُعطي الأولوية لصغار منتجي الغذاء ومستهلكيه، ويشجع النساء العاملات في هذا القطاع الحيوي على تكوين تنظيمات تدافع عن حقوقهنّ، وأولها وجود تشريع ينظم بيئة عملهن فيما يتعلق بتحديد ساعات العمل والأجر المناسب ووسائل الانتقال، ويعمل على تحسين ظروف العمل الصحية والبيئية، بالإضافة إلى المطالبة بتخصيص برامج حماية اجتماعية تكفل لهن رعاية صحية جيدة وبرامج تقاعد مناسبة.

تُظهر الحالة المصرية بوضوح صارخ أهمية الانتقال الفوري إلى بديل السيادة الغذائية؛ حيث يدعم هذا النموذج صغار الفلاحين والفلاحات والزراعات الصغيرة في مواجهة المستثمرين والشركات الكبيرة، من ناحية السماح لهم/ن بتملك الأراضي. فحق النفاذ إلى الأرض من الركائز الأساسية للسيادة الغذائية، بالإضافة إلى مطالبة الدولة بتحديد أسعار المواد الغذائية بما يضمن لهم/ن تحقيق ربح معقول لتحسين ظروفهم المعيشية خاصة في ظل ما يواجهونه من منافسة شرسة مع الشركات الزراعية والتجارية الكبرى. كما ينادي بديل السيادة الغذائية بوقف استنزاف الموارد البيئية وزيادة تعميق التغيرات المناخية التي باتت تهدد ملايين الفلاحين/ ات في مصر بفقد مصدر رزقهم. ويراهن على قدرة صغار الفلاحين/ات على استغلال الموارد بطرق أكثر عقلانية لا يحكمها منطق الربح والمنفعة الاقتصادية.

5 النشرة السنوية لإحصاءات الثروة الحيوانية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يونيو 2022 ، https://bit.ly/3T7qJdC

6 ارتفاع أسعار الألبان والجبن بسبب الحمى القلاعية وزيادة الأعلاف، مصراوي، 30 يوليو، 2022، https://bit.ly/3cd0X79

المصور: مروة ممدوح

إنضاج مفردات العدالة في اللغة العربية

هيئة تحرير سيادة

إنَّ استراتيجيات التراكم في منطقتنا تجلب معها المقاومة والتناقضات بين مصالح رأس المال ومصالح المجتمعات المحلية والمزارعين والصيادين والعُمّال والمعطّلين عن العمل. شهد العقد الأخير ارتفاعا لتحركات اجتماعيّة جديدة نسبيا ضد استخراج الموارد، وهي تحركات مرتبطة بالحركة العالمية للعدالة البيئيّة. وماهي إلا مظهر من مظاهر التوجّه البيئي لدى الفقراء المتنامي نتيجة نزاعات تدور حول طرق استعمال وتوزيع الموارد البيئيّة اللازمة لكسب العيش. لا يتعلّق هذا الوعي البيئي كثيرًا بالمحافظة على الكائنات النّادرة والطبيعة البِكر. بل هو بالأحرى بحث عن عدالة بيئية واجتماعيّة وصراعٌ ضدّ الاقصاء الاجتماعي وضدّ عنف وتسلط النيوليبرالية ونخبها. وغالبا ما يكون العنصر البيئي عاملاً ثانوياً أمام الحقوق الاقتصادية والاجتماعيّة مثل التشغيل وتطوير البنية التحتية وتوزيع الثروة ودمقرطة اتخاذ القرارات.

نحن بحاجة إلى مفردات للحديث عن القضايا البيئية والمناخية باللغة العربية، لإنصاف رؤيةً لمستقبل آمن وعادل نتمكن من الكفاح من أجله. مجرد استيراد المصطلحات والمفاهيم من أماكن أخرى من هذا الكوكب لن ينجح – فلكي تتردد أصداء الأفكار في مسامع الناس في منطقتنا، يجب أن تنشأ هذه المفاهيم في شمال أفريقيا وتجد تربة خصبة لتتجذّر فيها. ولكن من المفيد أيضا التفاعل مع الحركات الاقليمية والعالمية والتعلم منها ومن تجاربها.

العديد من هذه الحركات تستعمل مفاهيم العدالة المناخية والعدالة البيئية والانتقال العادل. ولا يوجد تعريف واحد لأي من هذه المفاهيم، ولكن هذا لا يقوّض قيمتها.

المصور: نادر بوحموش

العدالة المناخية

تم تقديم مصطلح **العدالة المناخية** وبلورته من قبل منظمات العدالة البيئية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. لقد كان نتيجة ربط العدالة الاجتماعية بالمشاكل البيئية المحددة جغرافياً. لم يتم فصلها عن النضالات الأخرى مثل مناهضة العنصرية، والنضال ضد الهيمنة المالية/التجارية الشمالية على الجنوب، وحركة **العدالة العالمية أو مناهضة العولمة** التي ظهرت لأول مرة في الاحتجاجات ضد منظمة التجارة العالمية في سياتل عام 1999.

عادة ما تنطوي **العدالة المناخية** على الاعتراف بمسؤولية الغرب الصناعي التاريخية في التسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي، وتأخذ في الاعتبار تباين آثارها وعدم تناسب مستويات التصدي لها في البلدان والمجتمعات. إنها تميز وتركّز على دور علاقات السلطة في التسبب في تغير المناخ وفي صياغة الاستجابة له وتحديد من يتحمل هذا العبء. وهذا بدون نسيان أبعاد الطبقة أو العرق أو الجنس، ومسائل الإرث الاستعماري والاستغلال الرأسمالي الحالي. **العدالة المناخية** تعني القطيعة مع «العمل كالمعتاد» الذي يحمي النخب السياسية العالمية، والشركات متعددة الجنسيات والأنظمة العسكرية، وتتطلب تحولا وتكيّفا اجتماعيا وبيئيا جذريا.

العدالة البيئية

ظهر مصطلح **العدالة البيئية** في الولايات المتحدة نتيجةً للنضالات ضد إلقاء النفايات في ولاية كارولينا الشمالية في العام 1982. منذ الثمانينيات، أظهرت مئات التقارير أن «الأشخاص السود" والسكان ذوي الدخل المنخفض عانوا من أضرار بيئية أكبر من مواقع النفايات والمصافي وبنية النقل التحتية قياسا بالمجتمعات البيضاء والميسورة. كانت مكافحة الظلم البيئي، بالنسبة للأشخاص الذين شاركوا في هذا النضال، جزءًا من الكفاح ضد العنصرية. وعادة ما تتمحور **العدالة البيئية** حول احتياجات المجتمع، ما يجعل صناعة الوقود الأحفوري والصناعات الكبيرة الأخرى مسؤولة ويجب أن تتوجّه نحو علاقة مستدامة مع الطبيعة. في هذا الإطار، لا يمكننا فصل التأثيرات المدمرة للبيئة عن التأثيرات على الناس، وأن المجتمعات الأفقر يتم استغلالها لصالح الأقوى والأغنى (رؤية طبقية). تؤكد العدالة البيئية أيضًا بسيادة الناس على أراضيهم ومواردهم الطبيعية.

الانتقال العادل

نعرفُ أن النظامَ الاقتصادي الراهنَ يُقوِّض أنظمةَ بقاءِ الحياة على الكوكب، وسينتهي إلى انهيار. لذا بات الانتقالُ محتوما بينما العدالة ليست كذلك. يمثل **الانتقال العادلُ** في هذا السياق انتقالا مُنصفا نحو اقتصادٍ مستدام ايكولوجيا، ومنصفٍ وعادلٍ لكل أعضائه. ويعني الانتقالُ العادل انتقالا من نظام اقتصادي قائم على استخراج الموارد واستغلال الأشخاص إلى نظام مُهيكل بالأحرى حول استرجاع وإحياء مجالات الحياة والحقوق وكرامة البشر. إن رؤيةً جذرية **للانتقال العادلِ** تُدرك تدمير البيئة والاستخراج الرأسمالي، والعنف الامبريالي، واللامساواة، والاستغلال، والتهميش وفق محاور العرق والطبقة والنوع الاجتماعي، وتحلّلُها بما هي مفاعيل متزامنة لنظام شامل يستدعي التغيير. و»الحلول" التي تسعى إلى تناول بُعد واحد، مثل الكارثة البيئية، دون اعتبار البنيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الكامنة خلفها، "حلول زائفة".

ويستند **الانتقالُ العادل** كذلك على مفاهيم مثل الديمقراطية والسيادة الشعبية على الأرض، الثروات، الغذاء والطاقة لتشكيل رؤية عالم يتيح للناس الإفادة والتحكم في الموارد التي يحتاجون لأجل حياة لائقة، وحيث يقومون بدور سياسي في اتخاذ القرار حول كيفية استعمال تلك الموارد ومن يستعملها. يجب أن يكون هذا الانتقال خاضعا لرقابة المجموعات السكانية، لا أن تترك للقطاع الخاص، لأن المشاركة النشيطة في اتخاذ القرار وبناء الانتقالات أمرٌ حاسمٌ.

ولا يقتصر أمر الانتقال على الطاقة. إذ تمثل الزراعةُ الصناعية والتجارية مكانَ التقاء آخرَ بين السيطرة الامبريالية وتغير المناخ. فهي ليست إحدى محركات تغير المناخ وحسبُ، بل تُبقي بلدانَ الجنوب أسيرةَ نموذجٍ زراعي غير مستدام ومدمرٍ، قائم على تصدير منتجات زراعات ريعية وعلى استنزاف الأراضي والموارد المائية النادرة في مناطق جافة وشبه جافة، مثل مصر وتونس والمغرب (وكذا الجزائر أكثر فأكثر). وفي هذا السياق تقع مسألة **السيادة الغذائية** في قلب مفاهيم العدالة البيئية/المناخية والانتقال العادل.

السيادة الغذائية

إن "**السيادة الغذائية**" ليست مجرد مفهوم تمردي، ولكنها أيضًا مشروع جذري للتغيير الاجتماعي والاقتصادي العميق نحو السيادة الشعبية للمنتجين الحقيقيين للمواد الغذائية على وجه الخصوص والمضطهدين بشكل عام. ترتبط "**السيادة الغذائية**" عمومًا بحق الشعوب في تقرير المصير على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وبناءً على هذا المنطق، فإن أي مناقشة للسيادة الغذائية في بلدان المنطقة العربية يجب أن تتناول المسائل المتعلقة ببنيات السلطة غير العادلة على المستوى العالمي، واستدامة الموارد، ونزع ملكية الفلاحين التاريخي وزعزعة استقرارهم في الفترة الاستعمارية وفي حقبة ما بعد الاستعمار من خلال فرض الإصلاحات الاستعمارية الجديدة وبرامج التقويم الهيكلي النيوليبرالية.

وبنفس القدر من الأهمية، لا يمكن اختزال السيادة الغذائية في مناقشة بسيطة حول الزراعة. إنها تتعلق بطبيعة وأداء الاقتصاد بأكمله. كذلك، لا يمكن ربطها بالمدى القصير وبزراعة كثيفة مرتكزة على الصادرات في إطار نموذج فلاحي تجاري وصناعي. في الواقع، إنها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالسيادة الشعبية، وبالديمقراطية الجذرية، وبالعدالة القائمة على إعادة التوزيع، وبمبادرات الاستدامة التي يقودها صغار الفلاحين/ الحيازات العائلية وغيرهم من صغار المنتجين الآخرين.

كل هذه المفاهيم تتقاطع مع بعضها البعض وتغني النقاشات حول مسائل العدالة الاجتماعية والاقتصادية. ونحن نعتقد أنه يجب تبنيها في رؤانا التحررية وأقلمتها مع بيئاتنا السياسية وسياقاتنا الاجتماعية.

على سبيل الختام

يجب أن يغيِّر التّحوّل/الانتقال الأخضر والعادل بشكل أساسي نظامنا الاقتصادي العالمي الذي لا يصلح على المستوى الاجتماعي والبيئي، وحتى البيولوجي (مثلما كشفته جائحة كوفيد-19)، وأن ينهيَ العلاقات الاستعمارية التي ما زالت تستعبِد الشّعوب. يجب أن نتسائل دائماً: من يمتلك ماذا؟ من يفعل ماذا؟ من يحصل على ماذا؟ من يفوز ومن يخسر؟ ومصالح من تأتي في المرتبة الأولى؟ نحن بحاجة إلى الابتعاد عن المنطق الإمبريالي والعرقي (وكذلك الجندري) لتحميل العبء للآخرين، الذي إذا تُرك دون تحدٍّ، لن يؤدي إلّا إلى استعمار أخضر ومزيد من السعي للاستخراج والاستغلال من أجل أجندة خضراء مزعومة.

يستلزم الكفاح من أجل العدالة المناخية والانتقال العادل أخذ المسؤوليات ونقاط الضعف المتفاوتة بين الشمال والجنوب في عين الاعتبار. لذلك يجب سداد الديون البيئية والمناخية إلى بلدان الجنوب العالمي التي باتت أكثر تضرراً من تغيرات المناخ والتي حبَستها الرأسمالية العالمية في نمط استخراجي نهّاب ومدمّر. يجب، في سياق عالمي من اللّبرلة القسرية والدفع باتجاه صفقات تجارية غير عادلة، بالإضافة إلى التدافع الإمبريالي على النفوذ وموارد الطاقة ، ألا يصبح أيّ انتقال أخضر وأيّ حديث عن الاستدامة واجهة لامعة لمخططات الاستعمار الجديد للنهب والسيطرة.

يجب أن يكون الانتقال الأخضر في منطقتنا، كما في سائر بلدان أفريقيا وسائر بلدان الجنوب، مشروعاً قائما على السيادة، موجهاً أساسا نحو الداخل، وقاصدا أولا تلبيةَ الحاجاتِ المحلية قبل النظر في إمكان التصدير. لا يمكنُ أن نستمر في الإنتاج لصالح غيرنا، وإطاعة إملاءاتهم. إننا نحتاج، لتصميم وتطبيق تحول عادل بعيداً عن الوقود الأحفوري والنمط الاستخراجي (بما يشمل القطاع الزراعي)، إلى إنقاذ بيئتنا من براثن آليات السوق وإعادة صياغة النقاش حول قضايا العدالة والمحاسبة والمنفعة الجماعية. ويجب علينا أن نبتعد عن منطق رأس المال الذي يجزّئ أسباب عيشنا وأراضينا ويسلّعها ويخصخصها.

إن الأزمة البيئية والانتقال الضروري يتيحان لنا، من أوجه عدة، فرصةً لإعادة تكييف السياسة. لذا يجب أن يكون النضال من أجل انتقال عادل وعدالة مناخية ديمقراطيًّا للغاية عبر خرط مجموعات السكان الأكثر تضررا والاستجابة لحاجات الجميع. المقصود بناء مستقبلٍ يتيح للجميع كفايتَه من الطاقة وبيئةً نظيفةً وآمنةً، ومستقبلٍ منسجمٍ مع المطالب الثورية للانتفاضات الافريقية والعربية، مطالبِ السيادة الشعبية والحرية والعدالة الاجتماعيةً.

وسوف يكون هذا النضال العالمي سمة القرن الحادي والعشرين.

لبنان: التغيرات المناخية وحلول الفلاحة الإيكولوجية

الحركة الزراعية لبنان /سياق

المصور : - الحركة الزراعية بلبنان

قطاع الزراعة في لبنان: حلقة مفرغة من الديون والتدهور

منذ أن تأسس الكيان اللبناني مطلع القرن العشرين تحت الاستعمار الفرنسي، عانت مؤسسات الدولة اللبنانية من التبعية الكاملة للاستعمار وذيوله عبر العقود التالية، إن كان بشكل اتفاقيات ومعاهدات تجارية زراعية احتكارية (مثل زراعة وتصنيع وتصدير التبغ)، أو الاعتماد على المؤسسات والشركات الخاصة العابرة للقارات مثل شركات المياه العالمية نستله، وغيرها. فالطبقة الحاكمة كانت قد ورثت السياسات التاريخية التي نشأت من الاستعمار، على شكل امتيازات تجارية وزراعية وسلطوية، أدّت إلى عواقب كارثية مستمرة. لذا، يعاني قطاع الزراعة والأغذية الزراعية في لبنان من ركود مزمن واعتماد على رأس المال التمويلي والتجارة الدولية، في ظل غياب المساواة في توزيع الموارد، الذي يعتبر من السمات الأساسية في النظام الغذائي النيوليبرالي، حيث الاستقطاب الواضح بين المزارع الصناعية الزراعية الكبيرة والموجهة نحو التصدير، من جهة، وصغار الملاكين الذين يعانون من النقص في رأس المال، من جهة أخرى.[1]

تتعارض هذه الدينامية مع مصالح أصحاب الحيازات الصغيرة وتحوّلهم إلى مجرّد متلقّين للأسعار وتجبرهم على تحويل ممارساتهم باتجاه الأنظمة الصناعية أحادية المحصول للحفاظ على معدلات إنتاجية تنافسية، مما يفرض تكاليف دخول عالية على المزارعين الصغار وحتى المتوسطين المرتبطين قسرًا بسلاسل إنتاج تحتكرها شركات الغذاء الكبرى الممتدة عبر البلد والمرتبطة مع شركات الغذاء والكيماويات العابرة للقارات. نتيجة لذلك، يتم توريطهم بسلسلة ديون تبدأ بسعر البذور المهجنة الصناعية ولا تنتهي بأسعار الأدوية، ومرحلة بيع المحصول في أسواق الجملة والمفرق، بل تمتد لتطال الصحة الشخصية للمزارعين وكلفة العلاج (لهم ولعائلتهم ومحيطهم) غير المتوفرة عبر أي قناة نقابية أو رسمية أو حتى خيرية. كما تأتي التقلّبات الكبيرة في أسعار المواد الغذائية، وارتفاع كلفة المدخلات المستوردة والطاقة، والضرائب التي يفرضها الوسطاء والتجار، وضعف البنية التحتية، وسيطرة دوائر النفوذ على التعاونيات لتضع أصحاب الحيازات الصغيرة في حالة من العزلة والحصار وفي دوامة لا متناهية من الدين والتدهور البيئي.

1 كنج حمادة، «الحق في الغذاء في لبنان،» راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، 2019، متوفر على الرابط: https://www.annd.org/arabwatch2019/righttofood/ar/index.pdf.

الأثر البيئي لسياسات الدولة

يضاف كل ذلك إلى الأثر البيئي العميق لتجزئة الأراضي بشكلها الحالي، حيث تمثّل نصف حيازات المزارع 10% فقط من إجمالي الأراضي الزراعية، وتسيطر 10% من الحيازات على حوالي ثلثي الأراضي ((FAO, 2022، وتمثّل المستغلات التي لا تتجاوز مساحتها 2 هكتارًا 86% من المجموع وهي لا تستغل سوى ربع الأراضي الزراعية.[2] ويظهر أيضًا أن 70% من المزارع التي تشغل 18.2% من الأراضي الصالحة للزراعة في لبنان هي أقل من 10 هكتارات.[3] هكذا، تنتشر الحيازات الكبيرة للمالكين الغائبين المغطاة بأشجار الفاكهة شبه الاستوائية كثيفة الاستهلاك للمياه والموجهة نحو التصدير مثل الحمضيات والأفوكادو أو الإنتاج المكثّف للبطاطس والأبصال.[4] لا يفرض هذا النمط من الإنتاج ضغطًا كبيرًا على احتياطيات المياه فحسب، بل إنه يساهم أيضًا بشكل كبير في تلوث الأنهار والأحواض المائية الجوفية وتلوث التربة بمياه الجريان السطحي للكيماويات الزراعية ، مثل حالة زراعة البطاطس الصناعية في سهل البقاع و تأثيره على نهر الليطاني (Kouzayha et al.، 2013).

ويرتبط الدور التدميري غير الخاضع للمساءلة لرأسماليي الأغذية الزراعية أيضًا بصب مياه الصرف الصناعي الخام من مصانع الأغذية الزراعية والمسالخ في الممتلكات العامة، مثل نهر الليطاني في البقاع، والذي يغطي أكثر من 24 من المساحة الزراعية في لبنان. يأتي ذلك على حساب سبل عيش مجتمعات بأكملها تعتمد على النهر للشرب والري، مما يشكل مخاطر صحية وبيئية كبيرة (Shaban & Hamzé، 2018). ويُجبر المزارعون على استخدام المياه العادمة لري الحقول خلال فترات الجفاف، مما يؤدي إلى تلوث تربتهم بالمعادن الثقيلة وانتشار الأمراض الفتاكة مثل التهاب الكبد والتيفوئيد.

ويؤدّي غياب استراتيجية زراعية واضحة ومحدودية الدعم إلى فراغ مؤسسي تستخدمه الحكومة غالبًا كورقة مساومة عند التفاوض على حزم الإنقاذ مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (Oxfam International, 2020). على سبيل المثال، فإن البناء التعسفي للسدود يوفّر للدولة طريقة فعّالة لخصخصة الأراضي العامة، وتسليع الموارد العامة، وسلب أصحاب الحيازات الصغيرة المحليين، وتحويل التكلفة الباهظة للبنية التحتية غير المستدامة إلى الطبقات الدنيا. فمعظم السدود في لبنان كانت قد بنيت على رماد عشرات الملايين من الأمتار المربعة من الغابات، مما أدى إلى تدهور نظم بيئية بأكملها، وتلويث مصادر المياه الطبيعية، وتعطيل سبل عيش الناس، وتعريض صحتهم لخطر تلوث المياه.

لكن السدود ليست سوى واحد من العوامل المساهمة في تدهور الأراضي والتصحّر في لبنان، وهي تضاف إلى ممارسات ضارة كإعادة توجيه مجاري المياه الطبيعي، وتآكل التربة بسبب الممارسات الزراعية غير المستدامة والرعي الجائر والجفاف الدوري والاستخراج غير المنظم وغير القانوني في الغالب لمواد البناء من المحاجر غير المنظمة، والتوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية، وانتشار حرائق الغابات التي لا يمكن السيطرة عليها خلال فترات الصيف الدافئة بمعدلات سريعة للغاية، لتدمّر أنظمة بيئية بأكملها، وتهدد سلامة المجتمعات الريفية وسبل عيشها، وتسرع في تصحر لبنان.

واقع المزارعين الصغار والعمال الزراعيين

تشير الأرقام إلى أن 88% من العاملين في الزراعة يعملون بشكل غير رسمي،[5] ولا يمكنهم الاستفادة من أي نوع من التغطية الرسمية أو خطط أو معاشات التقاعد، وحسب أرقام الأمم المتحدة فإن 67% من أسر المزارعين تقع تحت خط الفقر.[6] ويبقى أن المزارع في لبنان هو الحلقة الأضعف في سلسلة الإمداد الغذائية، مع أنه من المفترض أن يكون صاحب الموقع المحوري في كل هذه السلسلة. فهو يعاني ضمن ما يعانيه، من الديون للشركات والمصارف والكونتوارات الزراعية المرتبطة والممثلة للشركات العابرة للقارات، كما يعاني من تهميش مشاركته في تقرير السياسات التي تحكم القطاع المتمحور حول

2 مجموعة مؤلفين، راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء، «الورقة الخلفية،» شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، 2019، ص.62، متوفر على الرابط: https://www.annd.org/arabwatch2019/righttofood/ar/index.pdf.

3 المصدر السابق، ص.68.

4 حمادة 2019.

5 LFHLCS, p.61.

6 حمادة 2019، ص.216-217.

جهده الشخصي العملي، زد على ذلك وضعه وحيدًا في مواجهة حيتان المال والسلطة وتشكيلاتها مما يجعله فريسة للسياسات الرأسمالية الزراعية العشوائية الساعية وراء الربح السريع دون مراعاة القيمة الغذائية والضرر المتأتي من الممارسات الزراعية الصناعية المتمحورة حول المخصبات والمبيدات الكيماوية والتي هي بمجملها مدمرة للبيئة ولصحة المزارع وعائلته. ومن خلال عملنا الميداني، بدأنا ملاحظة ارتفاع حالات الوفاة بين المزارعين بسبب المبيدات الكيماوية التي يتم نصحهم بشرائها واستعمالها من قبل «الاختصاصيين» و«الصيدليات الزراعية» وغيرها من المؤسسات والجهات، وهي ممارسات مدمرة تزداد وتيرتها ووقعها باضطراد، بسبب زيادة قوة السموم في المبيدات الكيماوية والاعتماد عليها من دون رقابة أو تنظيم حكومي، وربما بالتواطؤ بين السلطات والشركات الكبيرة.

تغير المناخ

تتمتع منطقة شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط بأعلى مستويات التنوع البيولوجي النباتي في العالم، لكنها تتعرّض كذلك إلى تهديدات كبيرة وصلت إلى «أبعاد حرجة، حيث من المتوقع أن يعاني التنوع البيولوجي في المتوسط من أكبر انخفاض نتيجة لتغيّر المناخ...وقد تؤدي زيادة تواتر وشدة ومدة الظواهر المناخية المتطرفة إلى اضطراب خطير في التوازن بين مسببات الأمراض والغطاء النباتي.»[7]

ووفقًا لنائبة المنسّقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان، «قدّرت وزارة البيئة أنّ تغيّر المناخ سيسبّب انخفاضًا بنسبة 14% في الناتج المحلي الإجمالي للبنان بحلول العام 2040، لينخفض بعدها إلى 32% بحلول العام 2080.»[8] ولا يختلف تأثير تغيّر المناخ على المزارعين في لبنان عن تأثيره العالمي، أي تناقص التساقطات المطرية والثلجية منذ أكثر من 10 سنوات، وانتشار الحرائق الذي يأتي أيضًا بسبب الإهمال والفساد والسياسات العقارية التجارية التي تشجّع على حرق الغابات لاستملاكها واستخراج مواردها الطبيعية والانتشار العمراني.

وعلى الرغم من اعتباره من أغنى البلدان العربية وفي دول حوض المتوسط بالموارد المائية، تأثرت موارد لبنان بالتغيرات المناخية في السنوات الأخيرة بعد تذبذب مواعيد وتراجع نسب هطول الأمطار التي تراوحت نسب انخفاضها بين 6 و12%، حيث أصبحت حصة الفرد الواحد من المياه المتوفرة في لبنان دون مستوى ندرة المياه أي ما يعادل 1000 متر مكعب في السنة، قابل ذلك تضاعف الحاجة لدى السكان، إلى جانب المشكلة الأبرز وهي سوء إدارة الموارد، التي زادت من حدة الموضوع تعقيدًا مع تفاقم الأزمات التي عصفت بالبلاد.

نحو مقاومة شعبية مبنية على التعاون والزراعة الإيكولوجية

إن أزمة الزراعة في لبنان حاليًا، وبالتالي الأزمات الغذائية المتتالية التي تعاني منها البلاد ما هي إلا أحد مظاهر التناقضات الهيكلية في الاقتصاد النيوليبرالي، والسياسات التي تفرضها الأسواق العالمية والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، التي تتطلب مواجهتها العمل لإلغاء العلاقات الاجتماعية الاستغلالية وإقامة علاقات تعاونية تشاركية مبنية على التضامن بين القطاعات والمناطق في كل من الإنتاج والاستهلاك ضمن مقاربة زراعية إيكولوجية، وإعادة تنشيط القطاع الزراعي اللبناني وتصميم نظام بيئي زراعي مكتف ذاتيًا مع التركيز على تقنيات الزراعة التقليدية للتربة والتنوع البيولوجي، بالإضافة إلى توفير أصناف محلية ومناسبة ثقافيًا ومتنوعة من المنتجات الصحية من خلال نظام قيمة بديل محصن ضد تقلبات العملة.

تأتي الحلقة الأولى من هذه المقاربة بتحقيق سيادة البذور الإقليمية القادرة على تلبية الاحتياجات المحلية وضمان السيطرة الديمقراطية المحلية على أصناف البذور المحلية، بناءً على مبادئ الحق في حفظ البذور وإعادة زراعتها، والحق في تبادل البذور، واستخدامها لتربية أصناف جديدة، والحق في المشاركة الديمقراطية والنشطة وفي صياغة السياسات الخاصة بالبذور كمورد مشترك، المستنيرة من خلال الوصول المفتوح إلى البيانات والأبحاث الأكاديمية. وهي تكتمل باستعادة مفهوم المشاع عن طريق حفظ ومضاعفة الأنواع المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات البرية، بالإضافة إلى تشجيع الأساليب المستدامة للبحث عن الطعام والإدارة الديمقراطية للموارد الطبيعية. وهذا يستدعي تقليل اعتماد المزارعين والمستهلكين على النظم الزراعية المهيمنة عن طريق تقويض سوق

7 Lelieveld, J. et al, «Climate change and impacts in the Eastern Mediterranean and the Middle East: A regional climate assessment by the Cyprus Institute,» Research Media Ltd., 2012.

8 نجاة رشدي، نائبة المنسّقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان، المنسّقة المقيمة ومنسّقة الشؤون الإنسانية، «تغيّر المناخ في لبنان: تهديدٌ مضاعف،» موقع الأمم المتحدة - لبنان، 1 أيلول/سبتمبر 2021، متوفر على الرابط: https://lebanon.un.org/ar/142648-tghywr-almnakh-fy-lbnan-thdydun-mdaf.

الأغذية التقليدية والتنافس عليها، والأهم من ذلك، من خلال التعاون كآلية علائقية مدفوعة بالتضامن والاكتفاء الذاتي، تتغلب على التجزئة الرأسية وأنماط الحوكمة التي تحافظ على التبعية المتبادلة.

وعلى المستوى العملي، يستدعي ذلك سد الهوّة المعرفية والتقنية من خلال إنشاء مراكز إرشادية محلية، تكون أيضًا بمثابة منصات محلية للمشاركة المجتمعية وأنشطة التنظيم الذاتي وتبادل الخبرات والتفاوض على اتفاقيات عادلة والمبادرة بمشاريع جماعية. هذا بالإضافة إلى العمل على تجسير الانقسامات الإقليمية والتخفيف من التحيّز الحضري وتنشيط الاقتصادات الريفية من خلال المساعدة المتبادلة وبرامج الرعاية الاجتماعية الجماعية التي تغطي الصحة والتعليم والترفيه، والعمل على توسيع وتنويع الإنتاج الغذائي بين الأقاليم والقطاعات اعتمادًا على التكامل الرأسي والأفقي للعمل التشاركي والتعاوني، من تصنيع المدخلات الزراعية إلى تجهيز الأغذية والاستهلاك النهائي. وأخيرًا، لا تكتمل أي معالجة لوضع القطاع الزراعي، وخاصة الأغذية الزراعية، من دون خلق فرص عمل غير تمييزية في كل مرحلة من مراحل سلاسل القيمة وربط نضالات المزارعين الصغار والعمال الزراعيين، بما فيهم المهاجرين والمهاجرات، من خلال إطار تنظيمي شامل ومتكامل يتجاوز الانقسامات العرقية والطائفية والجندرية.

وفي هذا الإطار، وانطلاقًا من مبادئ السيادة الغذائية والزراعة الإيكولوجية، تبادر الحركة الزراعية في لبنان إلى وضع الأسس لهذا التحول في عدّة مناطق من لبنان، ضمن إمكانياتها ومن خلال بناء شبكة علاقات مع مجموعات ومنظمات تتوافق مع مبادئها، وتسعى لتشجيع الزراعة التقليدية الإيكولوجية والحفاظ على التنوع الإيكولوجي المترافق مع البحث العلمي الحديث، والتدريب المكثّف على الزراعة المستدامة، وتربية النحل والحشرات المفيدة وتحفيز الكائنات المجهرية في التربة، والمكافحة الطبيعية للآفات وصناعة العلاجات البيئية، والإصدارات المعرفية المكتوبة والسمع بصرية، والتشجير من الأنواع البلدية المحلية، وتسهيل التبادل المفتوح والمتبادل للبذور من خلال شبكة منظمة للحفاظ على التنوع الجيني للمحاصيل وزيادته. وهي تعمل حاليًا على تطوير هذه البرامج، وخاصة من خلال التوسّع نحو مناطق متنوعة حول البلد واستصلاح الأراضي المهجورة (بما فيها التي أزيلت منها الألغام والقنابل العنقودية)، واستكمال تصميم وتنفيذ نموذج بنك بذور حي قابل للتطوير يركز على تكيّف البذور الأصلية وإكثارها ونشرها وحفظها، مع التركيز على الأصناف المرنة والمستدامة التي تتكيف مع نظام الإنتاج الخاص بالمزارعين وتستجيب بشكل أفضل للآفات والأمراض والتحديات الزراعية التي يطرحها المحيط البيئي والمناخي سريع التغيّر.

خاتمة

لا شك بأن الممارسات الضارة والسياسات النيوليبرالية قد أدّت إلى تعميق أزمة الزراعة في لبنان، وقد تضاعفت مفاعيلها بسبب الاحتباس الحراري، صنيعة الدول الرأسمالية الكبرى ونتيجة انبعاثات نشاطاتها الصناعية المدمرة للبيئة والموارد والغلاف الجوي، الذي يضع الشعوب تحت تهديد دائم مبني على سياسات استعمارية مغلفة بشكل مساعدات إنسانية واقتصادية تتعارض مع مبادئ التنمية العادلة والشاملة والحفاظ على البيئة المحلية والعالمية. ولا يمكن الخروج من هذه الأزمة المركّبة باستخدام الحلول الجزئية والممارسات الزراعية المغلفة بمفاهيم برّاقة جاعلة منها موضة مثل الزراعة الحضرية والبيئة الخضراء والمنتجات الصديقة للبيئة والزراعة المستدامة والمعمرة، وما إلى ذلك.

إن تحقيق العدالة من أجل الطبيعة والمجتمعات المتضررة من انعدام الأمن الغذائي وتغيّر المناخ يستدعي التحوّل الفوري عن أنماط التسليع والتملّك الاستخراجية، من تقويض مفاهيم حقوق الملكية المطلقة وتفكيك التبعية للسوق واعتماد مبادئ السيادة الغذائية وتطويرها لتناسب الأوضاع المحلية.

باختصار، لا يمكن تحقيق العدالة المناخية والغذائية إلا من خلال تغيير جذري في نظام الغذاء والعلاقات الاجتماعية التي تحكمه.

إعادة بناء السياسة الزراعية بوجه التغيرات المناخية في الجزائر

عمر بيسعود/ الجزائر

المصور: علي أ.

الظروف الزراعية المناخية صعبة والموارد الطبيعية نادرة وهشة في الجزائر ...

ينضاف إلى الاكراه المرتبط بالتضاريس، حيث المنحدرات سمة للمساحات الزراعية الجزائرية، إكراه مناخي.

يندرج مناخ الجزائر في الطراز المتوسطي، مع أمطار بالغة العنف في الشتاء تؤدي إلى تعرية شديدة. وفي الصيف تنْدُر جدا التساقطات المطرية، وترتفع الحرارة إلى مستويات بالغة. وقد تبلغ الامطار 1600 ملم في السنة في المرتفعات، وهي غير منتظمة من سنة إلى أخرى، ومتفاوتة التوزيع. وتتراوح التساقطات في السهول الداخلية الفسيحة بين 100 و400 ملم في السنة. وتتميز تلك المساحات الداخلية الفسيحة بمناخ جاف وبارد شتاءً، وحار وجاف صيفاً. وفيها يتركز زهاء ثلثي المساحات المزروعة. وتنتشر فيها، ضمن مزاوجة بين تربية الماشية واستغلال انتشاري لأراضي الحبوب، الزراعاتُ السنويةُ لاسيما الحبوبُ والخضرُ الجافة إلى جانب تربية الأغنام والأبقار. وتبلغ سيرورة تدهور الموارد الطبيعية مستوى كبيرا بفعل الجفاف، وتهشيش الأراضي الناتج عن التعرية الريحية وضعف الموارد المائية والممارسة الكثيفة للأنشطة الزراعية-الرعوية.

مناخ مساحات السهوب الشاسعة من النمط شبه الجاف، وحتى يدنو من الجاف فيما يخص بعض المساحات غربَ البلد. ويتمثل أهم نشاط في تربية الأغنام وفق نمط انتشاري، مع أنماط أكثر تكثيفا أحيانا قائمة على تغذية مستوردة. وتبدي أراضي السهوب، الفقيرة وذات النسبة الضعيفة من المواد العضوية، أيضا حساسية قوية للتعرية وللتدهور [1].

وأخيرا، المساحات المزروعة المتعلقة بالنظام البيئي الصحراوي عرضة لاستغلال انطلاقا من فرشتين من المركّب النهائي و الطبقة البينية لقارية

(complexe terminal et du continental intercalaire).

باختصار، يقع قسم كبير من الجزائر الزراعية في المثلث الجاف وشبه الجاف الذي يمثل 85% من مساحة الأراضي الاجمالية – باستثناء الصحراء-وتضم 60 % من السكان الزراعيين. وهي عرضة لتوالي الجفاف بفعل نقص التساقطات وتفاوت توزيعها.

بحسب معطيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يبلغ الاجهاد المائي 137,9% في فترة 2009-2017، مقابل أكثر بقليل من 50% في المغرب، و 121,1% في تونس [2]. وقياسا بالبلدان المجاورة، نجد جاهزية الماء المتجدد للفرد في غير صالح الجزائر، وتقدر في

العام 2017 بـ 232 ملم مكعب للفرد مقابل 811 ملم مكعب للفرد في المغرب و400 في تونس.

تؤثر الإكراهات الفيزيقية الضاغطة على مقدرات الجزائر الطبيعية تأثيرا حادا على التوازنات البيئية لمختلف المناطق الطبيعية. وتُضر تعرية الأراضي بأكثر من 13 مليون هكتار من التراب الوطني الذي يفقد كل سنة زهاء 400 ألف هكتار (البنك العالمي 2021) [3]. وتواصل تعرية الأراضي، برغم جهود الدولة في مجالات الحفاظ على المياه و الأرض، تقدمَها وتتضرر الموارد المائية كثيرا بفَرْطِ الاستغلال أو الملوحة. ويهدد التصحر أكثر من 17 مليون هكتار في مناطق السهوب، ويتعرض الغطاء الغابوي بشمال الجزائر بشكل دائم للخطر الطبيعي (الحرائق) أو للضغط البشري (اجتثاث الغابات-استصلاح الأراضي). وبحسب التقرير الأخير للبنك العالمي (2021) [4]، تواجه أكثر من 99% من الأراضي المجردة من غاباتها في الجزائر خطرَ حريق متوسط أو مرتفع. وتشير نفس المؤسسة أيضا إلى أن «عدد اندلاع الحرائق يرتفع منذ العام 2010، وأنه جرى منذ حرائق 2016 و2020 تمديدُ حقبة المراقبة وتعبئة مصالح محاربة الحرائق الغابات» [5].

مؤهلات طبيعية كامنة تهددها جدا التغيراتُ المناخية الجارية

الآثار المحسوسة لتغير المناخ في الجزائر رصدتها تقارير عديدة منجزة بطلب من السلطات. وتتمثل في انخفاض السيلان والإثلاج، وتعرية أشد، وارتفاع الطلب على الماء بسبب تبخر أكبر والتبخر النتحي (بشكل رئيس على صعيد المساحات المسقية)، وتدهور جودة الماء، وتقصير الدورة النباتية بسبب مناخ أشد سخونة، وانتقال نبات الحلفاء نحو الشمال وتعويضه بأنواع أشد مقاومة للجفاف، وتصحر جلي أكثر فأكثر لمنظر المناطق شبه الجافة، ونقل الريح للرمال بقدر أكبر نحو الشمال، وتغير حقبة هجرة الطيور المهاجرة، وتواتر أكبر لحرائق الغابات (أكثر من 25 ألف هكتار سنويا من المساحات المحروقة في الجزائر). يمكن اعتبار عامل المناخ عاملا مُفاقما لحرائق الغابات الأخيرة [6]. كما تلاحظُ عودةُ الأمراض المفاجئة والطفيليات عند النباتات.

التغيرات المناخية تفاقم هشاشات المقدرات ا لطبيعية

سجل تقرير التشخيص ضمن الخطة الوطنية للمناخ لعام 2018 أن «مناخ الجزائر يتغير بقوة: من الشمال إلى الجنوب... انتقل من صبغة متوسطية رطبة إلى وسط صحراوي وجاف مرورا بمناخ شبه جاف. ينتج هذا المناخ عن تأثير مزدوج من الدورة الهوائية لخطوط العرض المتوسطة والدورة المدارية والصحراوية (PNC, 2018) [7].

بحسب آخر تقرير (2021) لمجموعة الخبراء الحكوميين حول تطورات المناخ (GIEC)، سيتجاوز الاحترار العالمي عتبة +1,5 درجة مئوية و+2 درجة مئوية في أثناء القرن 21 ما لم تتحقق تخفيضاتٌ قوية لانبعاثات غازات الدفيئة [8] في العقود القادمة [9]. كما كان العقدان الماضيان (2000،2020) مطبوعين بتكاثر الحوادث المناخية القصوى (فيضانات، جفاف، موجات برد وحرارة شديدة). كما أكدت مجموعة الخبراء الحكوميين حول تطورات المناخ على دور النشاط البشري في التغيرات المناخية الملحوظة حاليا.

بيد أن احترار المناخ في المنطقة المغاربية أشد وقعا من المستوى المتوسط عالميا. بلغ ارتفاع الحرارة على صعيد عالمي في القرن العشرين 0،74 درجة مئوية، بينما بلغ في المنطقة المغاربية ما بين 1،5 و2 درجة مئوية حسب المناطق، ويؤدي كل احترار إضافي بـ+0،5 درجة مئوية، حسب مجموعة الخبراء الحكوميين حول تطورات المناخ ، في حدة وتواتر فترات الحرارة القصوى (موجات حر، تساقطات مطرية قوية، جفاف...)

أبرزت دراسةٌ لأثرِ التغيرات المناخية على الموارد المائية، بإشراف الوكالة الوطنية للموارد المائية في الجزائر (2009)، بناء على فحص متواليات بيانات التساقطات المطرية منذ العام 1900، أن التساقطات في انخفاض بنسبة 40% غربَ البلد، و30% شرقَه. وهكذا تؤكد كل الأبحاث أن الجزائر ستشهد تجددا للحوادث المناخية القصوى، من موجات حر وتنامي حاد للقحولة والتصحر، وحرائق غابات الخ.

تُبرز النماذج المناخية أن هذه الميول، التي باتت مؤكدة بالملاحظات، ستتعزز خلال 20 سنة المقبلة. وبالتالي ينتصبُ تحديٌّ كبير في بلد حيث يرمي توجه السياسات الزراعية إلى تكثيف متزايد لأنماط استغلال

الموارد الطبيعية: كيف يمكن في هذه الشروط زيادة الإنتاج الزراعي مع الحفاظ على الموارد الطبيعية المهددة بشدة مستقبلا بفعل التغيرات المناخية الجارية؟

سيكون ثمة مع تغير المناخ تعزز للأحداث المناخية القصوى، وتدهور للبيئة الطبيعة (جفاف، فيضانات، موجات حر، حرائق غابات، اجهاد مائي، تصحر، تعرية أو تدهور حاد للتنوع الأحيائي أرضا وبحرا). وستنخفض التساقطات المطرية، بالنسبة لبلد كالجزائر، وسترتفع درجات الحرارة، ما ستكون له عواقب مباشرة على مقدرات تعبئة مورد الماء وعلى أنظمة الزراعة. وباعتبار قطاع الزراعة أول مستهلك لهذا المورد، ستتضرر مباشرة الانتاجات الزراعية وبالتالي العرض المتاح للمستهلكين[10].

إذ تتوقع مجموعة الخبراء الحكوميين بشأن تطورات المناخ انخفاضا (بالقيمة) للإنتاج بنسبة 21% في أفق عام 2080 فيما يخص مجمل الإنتاج الزراعي لحوض المتوسط، مع بلوغ أقصى انخفاض في الجزائر بنسبة 40%. وستتعرض الزراعات المطرية، المتأثرةُ بوجه خاص بتقلبات المناخ، لانخفاض في التساقطات، وتتوقع أشد السيناريوهات تشاؤما ضياعا في المناطق الزراعية المطرية بنسبة 64%. ويُرتقب بلوغُ خسائر متوسطة في المردود قد تصل إلى نسبة 31% إلى 39% فيما يخص زراعة القمح، وكذا انخفاضٌ في إنتاجية الخضر بنسبة من 15 إلى 30% في أفق العام 2030. وفي السهول السهبية العليا الجزائرية، ستُسبِّب الاضطرابات المناخية، لاسيما تساقطات مطرية أقل، هشاشة أكبر للأوساط الرعوية المستعملة من قبل مربي الماشية. [11].

لن ننسى، ضمن هذه اللوحة الاجمالية السريعة، أن تدهور المناخ سيُسبب انخفاضا في مداخيل الأسر الفلاحية، وارتفاعا لأسعار أهم المنتجات، ما يهدد قدرةَ السكان الشرائية وسيادة البلد الغذائية. هذا التشخيص متفق عليه الى حد بعيد من قبل الخطة الوطنية للمناخ لعام 2018 التي تبنتها السلطات.

أي تدابير متخذة لمواجهة هذه الأخطار؟

حتى قبل أن يتخذ موضوع تغير المناخ طابعه الراهني، تجدر الاشارة إلى برامج متعددة سبق إطلاقها من قبل السلطات العمومية الجزائرية في سنوات 1970. كان ضمنها بناء سد أخضر كبير على طول 1200 كلم وعمق متوسطه 20 كلم لمحاربة التصحر، وكذا مشاريع في إطار حماية الموارد الطبيعية قامت بها المندوبية السامية لمحاربة التصحر، وأشغال حماية السفوح من التعرية المائية أو تطوير النشاط الاقتصادي الغابوي العقلاني[12].

تمثلت التدابير الرئيسية للتكيف مع تغير المناخ، المُوصى بها منذ مطلع سنوات 1980، في اقتصاد الماء، وبناء سدود وسدود تلية، واعتماد ممارسات تقنية جديدة (البذر المباشر)، وتحويل أنظمة الانتاج، وتطبيق برامج محاربة التصحر لتغذية ماشية الأغنام، وحماية الأراضي السهبية وتأهيلها، وإعداد أحواض السفوح، وحماية الغابات وتوسيعها وتطوير التأمينات الزراعية.

إنها تدابير بعيدة عن التحقيق وتظل فعاليتها محدودة [13].

وقد تبنتها الخطة الوطنية للمناخ (PNC, 2012 ; PNC, 2018) التي تمثل بنظر واضعيها حجرَ ناصية عمل من أجل تكييف المجتمع والأنظمة البيئية الجزائرية مع تغير المناخ [14]. ترمي الأهداف الخاصة للخطة الوطنية للمناخ إلى:

1-» تعزيز مقاومة الأنظمة البيئية (فيضانات وجفاف) بقصد تقليل مخاطر الكوارث الطبيعية المرتبطة بالتغيرات المناخية.

2- محاربة التعرية وتأهيل الأراضي المتدهورة في إطار محاربة التصحر 3- دمج آثار التغيرات المناخية في الاستراتيجيات القطاعية، ولاسيما الزراعة والمياه والصحة البشرية والنقل».

إن كان الإطار القانوني للخطة الوطنية للمناخ قد وُضع، فإنه غير مكتمل لأن قرارات تطبيق النصوص القانونية الرئيسية المعتمدة لم تصدر بعدُ [15].

إن إشكالية التغيرات المناخية غير مُقدرة حقَّ قدرها اليوم في البرامج الزراعية المعلنة من قبل وزارة الزراعة، وإجراءات التكيف مع التغيرات المناخية بعيدة عن الاستجابة لمفاعيل حدة تلك التغيرات المناخية.

وتتناقض الإجراءات المعلنة من قبل السياسات العمومية الزراعية مع الخطة الوطنية للمناخ، لأنها

خريطة التحولات المناخية والأراضي في الجزائر

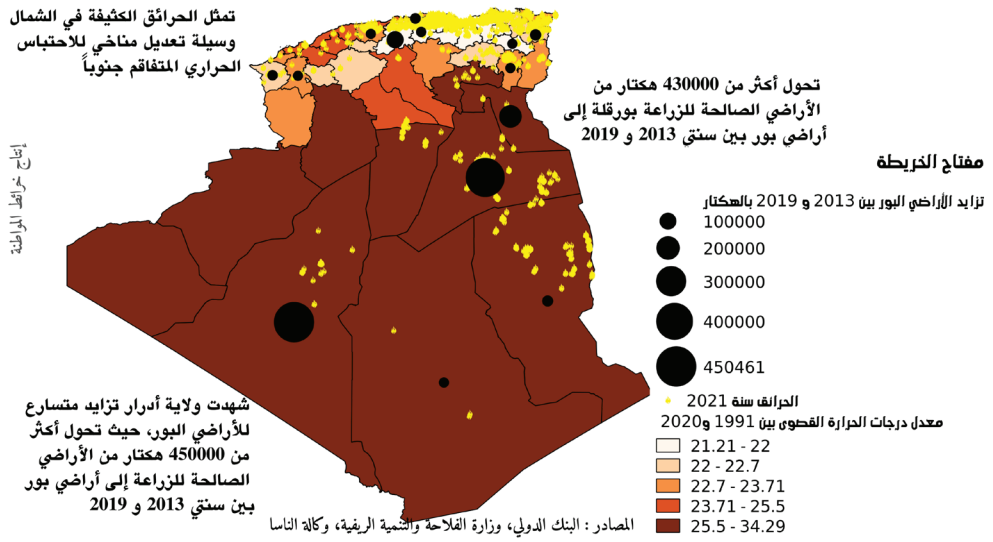

قائمة دائما على تكثيف متنام لأنماط استغلال الموارد الطبيعية.

إذ يجدر التذكير بأن تحقيق الارتفاعات الأخيرة لحجم الإنتاج الزراعي يجري بتعبئة متنامية لماء الري. كما أن استراتيجية تنمية الزراعة الصحراوية، من أجل زيادة المساحات المسقية وأنواع الإنتاج الزراعي المسماة استراتيجية، والتي تحظى اليوم بالأفضلية عند السلطات العمومية، لا تأخذ بالحسبان بتاتا الاكراهات القاسية التي تميز هذا الوسط الصعب للغاية والهش. وقد بلغت الضغوط الممارسة على المقدرات القابلة للتعبئة من الأراضي والمياه، في بعض المناطق الطبيعية، عتبةً حرجة (واحات، جبال وسهوب) [16]. وينال كثيرا سياق النمو الديمغرافي القوي، والموارد الطبيعية المحدودة، والوسائل المالية المحدودة، والضرورات الاجتماعية في الأمد القصير، من مقدرة تكيف الجزائر، على غرار سائر بلدان الجنوب.

ثمة تغيرات مناخية جلية أكثر فأكثر منذ سنوات، مع العواقب الموصوفة آنفا، دون أن يتغير نموذج النمو الزراعي [17] ! وفضلا عن ذلك، يستند نموذج النمو هذا، القائم على تعبئة متنامية للماء الزراعي وتنمية السلاسل التكثيفية (فواكه، خضر، زيت زيتون، تمور) الموجهة للتصدير، إلى تشجيع «قطب كثيف رأس المال» بينما ملايين الفلاحين محكوم عليهم بتدبر المعيشة في وحدات زراعية صغيرة جدا.

باختصار، النموذج التقني التكثيفي المفرط هو المسؤول الرئيس عن انبعاثات غاز الدفيئة في القطاع الزراعي. وقد بلغ حدوده الموضوعية، ولن يكون بوسعه مواجهة تحديات التغيرات المناخية.

لابد والحالة هذه من تغييرات في كيفية الاستهلاك والإنتاج في هذا البلد.

لا غنى عن تغييرات أساسية: إعادة الاعتبار للزراعة العائلية

إن لتغير المناخ عواقب جسيمة على أشد السكان عرضة للهشاشة، لاسيما صغار الفلاحين، بينما لا وزن لدورهم بتاتا في حدوث هذه الظاهرة. الجفاف هو الخطر المناخي الرئيسي الذي يدركه صغار المزارعين، ما يستدعي التفكير في مقاربات جديدة أفضل تَكَيُّفاً مع الاكراهات التي يكابدها الفلاحون الصغار. بيد أنه لا يمكن دفع أخطار التغيرات المناخية دون قلب الأسس الاجتماعية التي تقوم عليها السياسة الزراعية. بهذا النحو، يجب أن يكون قطاع الزراعة الصغيرة في صلب الالتزامات الواجبة في مجال التأقلم مع التغيرات المناخية.

ما تزال الزراعة العائلية الصغيرة، التي تستخدم مئات آلاف الفلاحين، تنتظر اعترافا من الدولة وسياسة دعم نشيطة[18]. تمثل الزراعة على نطاق صغير المورد الرئيس لتوجيه الإنتاج الزراعي نحو المنتجات الأساسية

وتحسين أمن السكان الغذائي. ومن شأن تنويع الأنشطة وأنظمة الإنتاج الملائمة، وانتقاء أنواع البذور الفلاحية الأشد مقاومة للإجهاد المائي التي تلجأ اليها صغار وحدات الانتاج العائلية، أن تتيح تقليل الأخطار المرتبطة بالتغيرات المناخية.

تشكل وحدات الانتاج الزراعي العائلية أغلبيةً في الجزائر في أعمق المناطق القروية (الجبال، السهوب، الواحات). وداخل هذه الوحدات العائلية ينتشر مئات آلاف مزارعي الحبوب والفواكه والخضر، ومربي الماشية (لاسيما أبقار انتاج الحليب) الذين ينتجون ويمونون الأسواق المحلية والإقليمية، مساهمين في الأمن الغذائي لعائلاتهم ولإقليمهم وللبلد.

إن إعادة الاعتبار للزراعة العائلية الصغيرة هو إذن إعادةُ اعتبار لمناطق قروية عديدة، وأيضا تشجيعٌ للسيادة الغذائية القائمة على تنويع الإنتاج الزراعي الجيد، واستفادة الفلاحين من الأرض واحترام البيئة.

يجب على الجزائر أن تدعو إلى تطبيق ممارسات زراعية جديدة، وتشجيع المنتجين على التخلي التدريجي على زراعة المردودية والأنظمة الزراعية المتطلبة كميات كبيرة من السماد والمبيدات، لصالح ممارسات مستدامة ومقاوِمة لتغير المناخ.

لا يُخصَّص لحماية الميراث الطبيعي سوى قدر ضئيل جدا من الموارد المالية. لذا يجب ان تُرافق كلَّ تدابير التكيف إجراءاتُ تمويل (صناديق خضراء خاصة)، وسياسةُ أسعار مدعومة موجهة بأهداف، وإجراءات ضريبية (رسوم ايكولوجية) تزجُر الممارسات التكثيفية والاستخراجية، وتحفيزاتٌ اقتصادية واجتماعية من أجل توطين في المناطق القروية للأنشطة التي تؤمن للسكان القرويين إطار حياة لائق.

يتعين أخيرا ملاحظة استمرار أوجه تأخر كبيرة في مجال تحسين المعارف حول العواقب على الأرض والماء من أجل تحديد تدابير تَكَيُّفٍ ناجعة مطابقة لتغير المناخ، ومن وجه آخر، ثمة ضعف تعبئة الإدارات والمؤسسات المختصة فيما ما يتعلق بالتحسيس وتدعيم مقدرات الجماعات القروية لتأمين تدبير محلي مستدام للمحيط الطبيعي.

خلاصة: بعض التوصيات

إن سياسة زراعية تروم أمناً غذائيا مستداما وسيادةً غذائية ملزمة أن تؤمن حماية أشد صرامة للموارد الطبيعية، وأن تشجع إعادة انتاجها بدمج الاشتراطات الايكولوجية القابلة للقياس في نمط استغلالها. يجب أن تسهم السياسات العمومية في إرخاء ضغوط المنشآت الزراعية الكبرى على مورد الأرض أو الماء، وفي إعادة تأهيل المساحات الطبيعية والمتدهورة، ومواصلة المشروع الواسع لأعداد أحواض السفوح بُغية الحفاظ على المياه والأرض. ويجب أن تحدد خطُط التوجيه الزراعي القائمة على المؤهلات الطبيعية للمناطق والولايات تدابيرَ تكييف الزراعات وتشجيع الممارسات الزراعية القادرة على حفز مقاومة الأنظمة البيئية الزراعية. ومن شأن تنويع الأنشطة، واختيار أنظمة زراعة مكيفة، وانتقاء أنواع البذور الأشد مقاومة للإجهاد المائي، إتاحة تقليص المخاطر المرتبطة بتغير المناخ. وثمة أيضا، بحسب الأخصائيين، هوامش مناورة فيما يخص المساحات الزراعية المسقية، ويُقدَّر إمكان تحسين فعالية تدبير الموارد المائية بنسبة 35% [19].

يجب أن تُقْدِمَ استراتيجيات التكيف مع التغيرات المناخية على مزيد من أعمال تعبئة الماء (سدود، حقن تحت أرضي، إعادة تدوير المياه المستعملة، تحلية و نقل بين المناطق)، واقتصاد الماء (سقي تكميلي، تقليص التسربات، تعريفة أفضل، أنشطة تكوين و تحسيس)، ومحاربة الفيضانات و الجفاف (مع وضع خرائط هشاشة، وإعداد الاحواض السفحية وإعادة تشجيرها في المناطق الجبلية، وتطوير أنظمة مراقبة وإعلام).

وإن لمسألة التغيرات المناخية بُعدا إقليميا، وما زال أمام البلد بعض أوجه التقدم التي يجب تحقيقها من أجل تنسيق أبحاثه مع البلدان المجاورة، وتشارُكِ المعارف وإضفاءِ التناغم على مؤشرات وأدوات تقييم الهشاشة والمخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية. لا تزال جهود التعاون الإقليمية مشتتة، ومن شأنها الاستفادة من تنسيق تحديد الأولويات الإقليمية المشتركة من أجل تعزيز مقاومة المناطق الهشة للتغيرات المناخية.

ملاحظة: كتب النص باللغة الفرنسية، ترجمة «سيادة»، نظرا لطول الاحالات سننشرها مع المقالة كاملة في www.siyada.org

المصور: علي أ.

التغيرات المناخية ومنتجو الغذاء: الفلاحون المصريون نحو مستقبل أشد قسوة

أحمد خليفة / مصر

المصور: احمد خليفة

على بعد أمتار من الطريق السياحي، قبيل قرية المندرة بمحافظة الفيوم، يجلس «الخال علي» كما يُطلِق عليه أبناء أخته الكبرى، مستظلًا ببضعة أعواد من «الجريد» ربط أطرافها بعضها ببعض، ملقيًا فوقها ثلاث حُزْمات من نبات «الحبق» الجاف، لا تزال رائحته تفوح في المكان. محاولة لم تكتمل لبناء كوخ على أطراف حقله الصغير.

رحب بنا الرجل بشدة. لم يكن «الخال علي» سوى شاب لم يتخط الأربعين من عمره، وهو لا يكبر أبناء أخته، الذي اصطحبنا أحدهم إلى حقل خاله، سوى ببضعة سنوات.

ارتفاع درجات الحرارة وزراعات الذرة

كنت قد حادثت الرجل هاتفيًا قبل أن أزوره في «حقله»، فلم أكن بحاجة لطرح أسئلتي من جديد، انطلق متحدثًا وهو يشير إلى أرضه:

«نعم، تأثرت محاصيلنا بشدة من تقلبات المناخ، أضرت الموجة الحارة بمحصول الذرة الشامية بشكل كبير، الطبيعي أن يحمل عود الذرة الواحد كوزين ونادرًا ما تجد عودًا يحمل كوزا واحدا، هذا الموسم كانت غالبية أعواد الذرة حاملة لكوز واحد فقط. كما أن أكواز الذرة لم تكن كاملة الارتصاص، وحباتها رفيعة جدًا، وبعضها فارغ».

وضع حقل الذرة افقد المحصول نصف انتاجه المعتاد، هذا أيضًا ما يقدره ثلاثة من الفلاحين أرضهم متاخمة لأرض علي، تجمعوا حولنا أثناء الحديث.

يشرح أحد الفلاحين الثلاثة، ويدعى الحاج سعيد، ما لحق بمحصولهم فيقول: «بدأنا زراعة الأرض بالذرة الشامية خلال الأسبوع الأول من شهر مايو، لكن في بداية شهر يونيو جاءت موجة شديدة الحرارة، كان عُمر نباتات الذرة لم يتعد حينها أربعة أسابيع. تسببت شدة الحرارة في اصفرار النباتات وضعفها، مات بعضها، وما تبقى طرح كوزاً واحد على كل عود. ورغم أن النبات استعاد خضرته وعافيته بعد ذلك فقد كانت فترة الخلع [طرح الكيزان] قد حدثت أثناء

ضعف النبات، ما أثر بعد ذلك على حجم الكيزان وحجم حبات الذرة فيها».

«في النهاية فقدنا ما يقرب من نصف المحصول، وفقدنا الأمل في أية أرباح، بعدما تراكمت علينا ديون لجأنا إليها لسد نفقات أسرنا، وشراء الأسمدة التي تضاعفت أسعارها». يختتم الحاج سعيد كلامه.

تَذكُر تقارير مركز البحوث الزراعية، التابع لوزارة الزراعة المصرية، أن تأثير ارتفاع درجات الحرارة على زراعات الذرة الشامية يتباين بحسب اختلاف أعمار النبات. ويبلغ التأثير حدته عندما تكون أعمار الزراعات صغيرة، قبل مرحلة الازهرار، فيلحق ضررًا مباشرًا بـ «بروتوبلازم الخلايا»، فتذبل النباتات مع ارتفاع الحرارة ذبولًا مؤقتًا يتحول إلى ذبول دائم مع استمرار ارتفاع الحرارة لأيام متتالية، فيقل معدل التمثيل الضوئي مع زيادة التنفس، فيزداد الهدم مقابل البناء. ما يتسبب في تدهور معدل النمو الخضري، وتحترق النوارة المذكرة فتتلف حبوب اللقاح، وينخفض التلقيح والإخصاب[1].

لا يختلف ما ورد في تقرير مركز البحوث الزراعية عما قاله الفلاحون ولاحظوه من تأثير ارتفاع درجات الحرارة على زراعاتهم من الذرة الشامية. كما لم يقدم التقرير إرشادات للتكيف مع ارتفاع درجات الحرارة والحد من تأثيرها على زراعتهم سوى النصح بتقصير فترة الري.

وحتى لو حملت تقارير المراكز البحثية إرشادات للتكيف، فلا يمكن أن تنتقل إلى الفلاحين بفعل قوى خفية، فغياب همزة الوصل والتي كانت تتمثل في الإرشاد الزراعي، ودوره في ربط المزارعين بتوجيهات المؤسسات الزراعية والبحثية، ترك الفلاح وحيدًا في مواجهة الأزمات، دون دعم أو توجيه.

بحسب أحد مديري الجمعيات الزراعية الذي تحدث إلينا مفضلا عدم ذكر اسمه، فإن سياسة وزارة الزراعة تتجه منذ سنوات إلى إلغاء دور الإرشاد. فلا تعينات جديدة بديلًا لمن تجاوزوا سن المعاش أو تمت ترقيتهم، بل أن الكثير من موظفي إدارات الإرشاد يتم نقلهم إلى إدارات أخرى، ولا اطلاع أو تدريبات لمن تبقوا في الإرشاد على آخر البحوث الزراعية، وتأثير التغيرات المناخية على الزراعات المختلفة وطرق التكيف ووسائله.

تمثل الذرة الشامية أهمية غذائية كبيرة بالنسبة لمصر، حيث أنها المكون الرئيسي في صناعة أعلاف الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية، فتدخل في صناعتها بنسبة 60%، وتدخل في صناعة النشا واستخراج زيت الطعام، وبنسبة تتروح من 10 إلى 20% في صناعة رغيف الخبز المدعم.

وبحسب وزارة الزراعة، تبلغ المساحة المنزرعة بالذرة الشامية 2.7 مليون فدان سنويًا في جميع العروات، تُنتج نحو 2 مليون طن، تمثل 10% من الاكتفاء الذاتي. هذا بينما تستورد البلاد الـ80% الباقية (10 ملايين طن) من الأرجنتين وأوكرانيا والبرازيل وبنسبة أقل من الولايات المتحدة بما قيمته 2 مليار دولار[2].

وتأثرت الواردات المصرية من الذرة بفعل الحرب الروسية الأوكرانية، كما ارتفعت أسعارها بنسبة تصل إلى 50% عما كانت عليه الأسعار قبل الحرب، ولعب محتكرو استيراد الذرة المصريين دورًا كبيرًا في زيادة الأسعار.

بين ارتفاع الحرارة وانخفاضها.. خسائر الفلاحين تتضاعف

لا تكمن حدة التغيرات المناخية في ارتفاع درجات الحرارة الشديد وحسب، بل أيضًا في الاضطراب المناخي الشديد، وتداخل الفصول وانزياحها.

شهدت مصر اضطرابات مناخية كبيرة خلال الأعوام الأخيرة، ما بين تتابع الموجات الحارة في فصلي الربيع والصيف، وبين شتاءات جاءت دافئة فتلفت بعض المحاصيل (المانجو والزيتون في العام الماضي 2021) وشتاءات وصل الصقيع فيها درجات غير مسبوقة فتلفت محاصيل أخرى.

فيما شهد فصل الربيع هذا العام 2022 اضطرابًا مناخيًا كبيرًا تمثل في الفارق الشاسع بين درجات الحرارة ليلًا ونهارًا خلال اليوم الواحد حيث سجلت درجات الحرارة في بعض أيام شهر يونيو 13°م ليلًا و37°م نهارًا[3].

ورغم ارتفاع درجات الحرارة الشديد منذ منتصف مايو وحتى كتابة هذه السطور (الأيام الأولى من سبتمبر)، كان شتاء هذا العام أطول وأكثر برودة حيث امتد الصقيع لشهري مارس وأبريل وهو ما كان له أثره الضار

1 تقرير مركز البحوث الزراعية عن تأثير ارتفاع درجات الحرارة على زراعات الذرة الشامية (يوليو 2019- الموقع الرسمي للمركز)

2 تصريحات لوزير الزراعة المصري السيد القصير لجريدة الأهرام بتاريخ 29 مايو 2022

3 تقرير مركز معلومات تغير المناخ التابع لوزارة الزراعة المصرية (بتاريخ يونيو 2022)

انخفاض إنتاجية زراعة البطاطس

يروي لنا خالد شلش، مالك مزرعة خضراوات صغيرة بمحافظة المنيا، ما تسبب فيه شدة الصقيع، وطول فصل الشتاء هذا العام. فيقول: «أضر الصقيع خلال شهري يناير وفبراير بزراعات البطاطس، فأدى إلى حرق أوراق النبات وجذوعه. فلم تجد ثمرة البطاطس داخل الأرض ما يمدها بالغذاء، ما خفض بشكل كبير الإنتاجية». يلفت شلش إلى أن ارتفاع درجات الحرارة البالغ له نفس التأثير الضار على نبات البطاطس.

يستكمل شلش: «انخفض متوسط إنتاجية الفدان من 13 طنًا إلى 8 أطنان، ومع انخفاض الأسعار لتتراوح من 2 إلى 3 آلاف جنيه للطن، لم يغط حاصل البيع تكاليف الزراعة من تقاوي وأسمدة ومبيدات».

وبحسب تصريحات سابقة لنقيب الفلاحين حسين أبو صدام، تفوق تكلفة الفدان الواحد من البطاطس الـ25 ألف جنيه موزعة بين التقاوي والمبيدات والأسمدة. ما يعني أن انخفاض الإنتاج بهذه الصورة يؤدي إلى خسائر كبيرة للفلاحين.

التغيرات المناخية وتداخل «العروات»

الخيار من الزراعات التي تأثرت بشدة من طول فصل الشتاء هذا العام. يصف شلش ما حدث لمحصوله: «بدأت زراعة الخيار في 10 مارس، كما أفعل كل عام وهو ما نُطلق عليه «العروة» الصيفية. من الطبيعي أن يُنتج الخيار بعد 45 يومًا من زراعته، لكن شدة الصقيع في شهر مارس حتى منتصف أبريل، وهي فترة التي من المعتاد أن يبدأ فيها دفء الطقس، أدت إلى تأخر الإزهار، وبالتالي تأخر أول جني للمحصول حتى 15 مايو وكان مفترضا أن يتم الجني في 20 أبريل».

يواصل شلش: «هذا التأخير أدى إلى تداخل «العروات»، فظهر محصول الأراضي التي زُرعت بعدنا بشهر، في نفس موعدنا، ما تسبب من ناحية في زيادة المعروض بالأسواق، وبالتالي انهيار الأسعار، ومن ناحية أخرى قصر عمر إنتاج النبات، ما كبدنا خسائر كبيرة، في ظل الارتفاع الجنوني في أسعار الأسمدة والمبيدات.

يشرح المهندس الزراعي علاء أبو جليل ما يمكن أن يفعله تداخل «العروات» الناتج عن التغيرات المناخية فيقول: « أدى انخفاض درجات الحرارة حتى منتصف أبريل هذا العام إلى تأخر إنتاج الكثير من الزراعات، خاصة القرعيات [الخيار والكوسة والشمام والبطيخ]، والتي تزامن وقت الإزهار والعقد لنباتها مع موجات الصقيع. فسقطت الأزهار، وتأخر إنتاجها لأكثر من شهر، ومع دفء الجو في مايو ظهر إنتاج «العروات» التي زرعت لاحقًا. لقد صنع هذا خللًا كبيرًا في الأسواق، فرأينا ارتفاعات كبيرة في أسعار الخضروات، كمثال وصل سعر كيلو الفلفل إلى 25 جنيهًا ثم بعدها بنحو شهر انخفض إلى 4 جنيهات، وهكذا حدث للخيار والكوسة والطماطم».

التغيرات المناخية وزراعات الرمان

كان للاضطرابات المناخية أيضًا أثرٌ بالغ السوء على أشجار الرمان، والتي تبدأ الإزهار منذ منتصف مارس وحتى منتصف مايو (آخر بطون الرمان) حيث تتم عملية عقد الثمار مع نهاية مايو وبداية يونيو.

يقول صلاح عبد الوارث والذي يمتلك حقل رمان بمركز البداري بمحافظة أسيوط: «أسقط الصقيع أزهار الرمان، ولم يبق سوى الأزهار التي تكونت بعد منتصف أبريل. أي أن الإزهار تأخر نحو شهر ونصف الشهر، بسبب امتداد موجات الصقيع، أدى ذلك إلى ضعف إنتاج أشجار الرمان».

يؤكد عبد الوارث أن المحصول الذي تحمله الأشجار هذا العام قد لا يصل إلى نصف المحصول المعتاد، ما سوف يتسبب في خسائر ضخمة للفلاحين، نظرا للتكلفة الكبيرة، فبحسب عبد الوارث تتراوح احتياجات الفدان الواحد من المبيدات ما بين 10 إلى 12 ألف جنيه في الموسم الواحد، فضلًا عن الأسمدة.

يضيف عبد الوارث: «الرمان الحامض/الأسيوطي، والذي يتم تصديره للاستخدام في بعض الصناعات الدوائية، بدأ موسم جنيه منذ منتصف يوليو، وكان إنتاجه ضعيفًا جدًا نتيجة لتساقط الأزهار جراء الصقيع، لدرجة أن بعض الأشجار لم تنتج سوى بضعة كليوات.

غير ذلك، فإن الأسعار المعروضة من المصدرين المصريين، الذين يقومون بشراء المحصول وتصديره لحسابهم، منخفضة جدا، وهم يستغلون عدم قدرة الفلاحين على التصدير المباشر، ويخفضون السعر كما يشاءون. ففي 20 يوليو، كان سعر الطن 8 آلاف جنيه مصري، خفض المشترون بعدها بأسبوع السعر إلى 6 آلاف بدون أية أسباب، لكن الفلاحين مضطرون للبيع، وإلا تلف محصولهم. بحسب عبد الوارث.

ويشير عبد الوارث أن الرمان البلدي أيضًا، والذي يتم جنيه بداية من سبتمبر وحتى نوفمبر، ويغطي استهلاك السوق المحلي، ويصدر أيضًا نسبة كبيرة منه خاصة إلى العراق، ثماره قليلة جدًا، إذ لا تحمل

تأثير درجات الحرارة على إنتاج الذرة بمصر سنة 2019

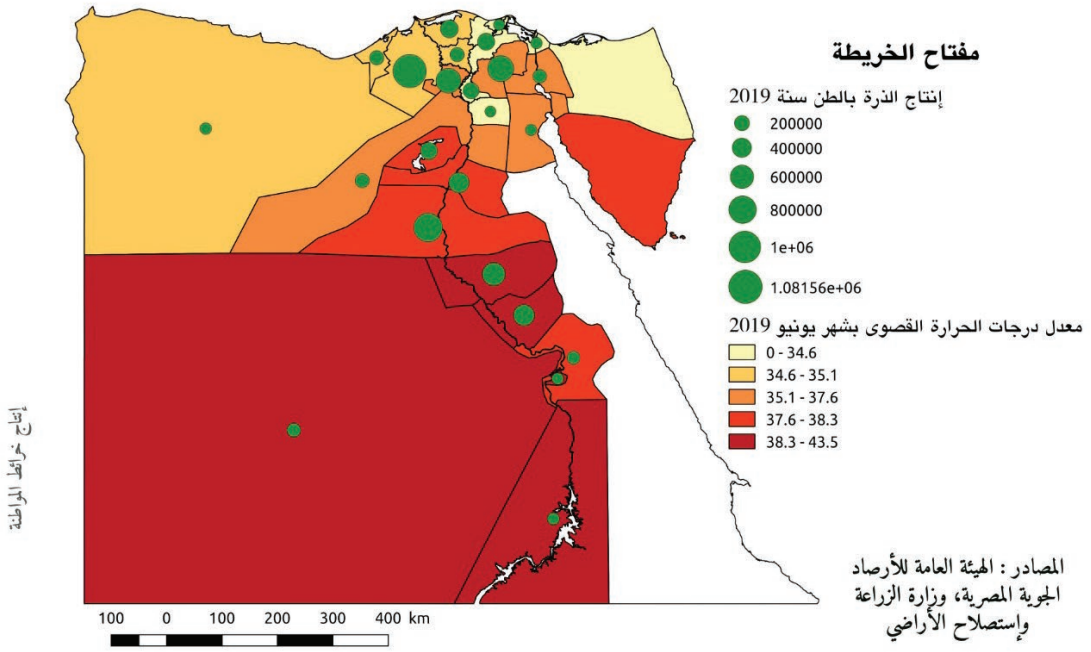

الأشجار سوى نصف المحصول المعتاد لنفس الأسباب المتعلقة بطول فصل الشتاء وشدة الصقيع. ما يعني أن خسائر كبيرة ستطول الفلاحين، في محافظة أسيوط والتي تأتي في المركز الأول في زراعة الرمان بنسبة 15% من إجمالي المساحة المنزرعة بالرمان في مصر[1].

التغيرات المناخية والتحديات المائية لمصر

تؤكد دراسة أجرتها الدكتورة سامية المرصفاوي، بمعهد بحوث الأراضي والمياه والبيئة، عام 2016، أن ارتفاع درجات الحرارة يزيد استهلاك الأراضي للمياه بنسب تصل إلى 16%[2]، وهو ما يعد من الأزمات الصعبة التي ستواجه مزارعي مصر، في ظل التحديات المائية التي تشهدها البلاد سواء بسبب ندرة الأمطار، أو بسبب أزمة سد النهضة والتوقعات المتعلقة بتأثيره على مخصصات مصر من مياه نهر النيل خلال العقود المقبلة.

يشرح المهندس علاء أبوجليل كيف تحتاج الزراعات كميات مياه أكبر عند ارتفاع درجات الحرارة: «تزداد سرعة عمليات البخر، وتتخلص التربة بشكل أسرع من نسبة البلل حول جذر النبات واللازمة لامتصاص العناصر الغذائية من التربة، ما يجعل النبات في احتياج للري أكثر على فترات أقصر من المعتاد».

أزمة «نهايات الترع»

ليس هناك أية تقارير حكومية عن تأثر مياه الري المخصصة للأراضي الزراعية بعمليات ملء سد النهضة الأثيوبي حتى الآن. لكن هناك مناطق كثيرة تعاني من ضعف مياه الري وعدم وصولها لأراضيها منذ سنوات طويلة، من أبرزها أراضي «نهايات الأبحر» بمحافظة الفيوم (يُطلق على الترع التي تروي الأراضي الزراعية بالفيوم اسم أبحر، كما يُطلق على الترعة الرئيسية التي تصل محافظة الفيوم بمياه نهر النيل عن طريق ترعة الإبراهمية، اسم بحر يوسف).

يقول شعبان سيد، الذي تقع أرضه عند نهايات «بحر الجرجبة» في زمام قرية المحمودية بمركز إطسا، إنهم تمكنوا من زراعة 30% من أراضيهم بعد مشروع «تبطين الترع» ومنع سرقة المياه من قبل أصحاب المزارع (رجال أعمال وشركات زراعية)، لكن 70% من الأراضي تظل بورًا بسبب عدم وصول المياه إليها في فصل الصيف وتزداد أزمة نقص المياه مع ارتفاع درجات الحرارة.

ويؤكد أن هناك أراضٍ في عزبة زكي والحجر بمركز إطسا لا تزرع مطلقًا لا صيفًا ولا شتاء، بسبب عدم وصول مياه الري إليها وأن أصحابها هجروها ولجأوا للعمل بـ«اليومية».

1 الموقع الرسمي لوزارة الزراعة المصرية

2 التغيرات المناخية وتأثيرها على قطاع الزراعة في مصر (سامية المرصفاوي)

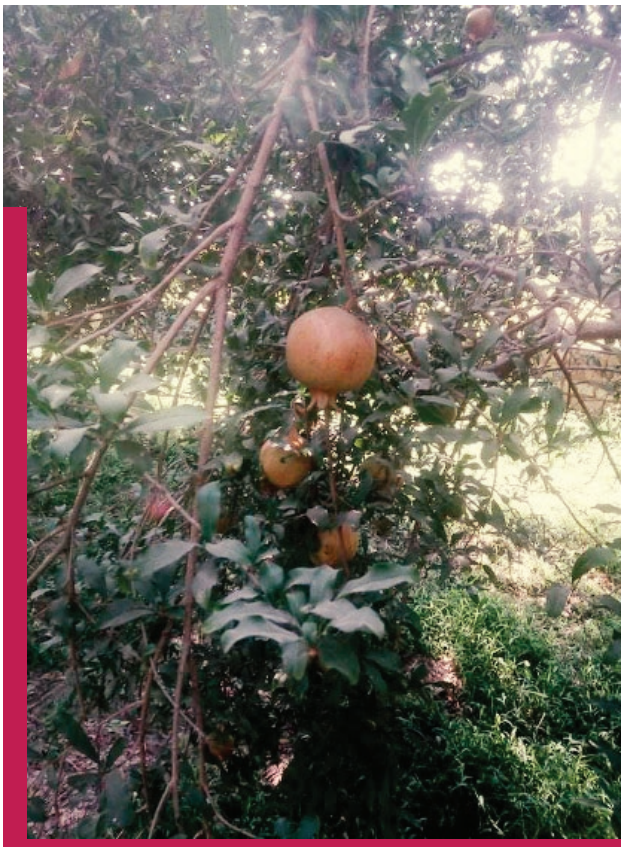

المصور: احمد خليفة

التحول إلى طرق الري الحديث

تتمثل إحدى طرق مواجهة التحديات المائية، سواء ارتفاع درجات الحرارة واحتياج الأراضي لنسب مياه أكبر، أو خطر تأثير سد النهضة على تلبية احتياجات مصر المائية، في تغيير نمط الري والتحول لطرق ري حديثة.

بحسب معهد بحوث الأراضي والمياه، التابع لمركز البحوث الزراعية المصري، يمكن أن توفر نظم الري الحديثة، خاصة الري بالتنقيط، أكثر من 60% من استهلاك الأراضي الزراعية للمياه. فالأراضي المروية بطريقة الغمر لا تستفيد سوى بنسبة تتراوح بين 10 إلى 20% من كمية المياه المستهلكة في الري، بينما تهدر النسبة الأعظم في عمليات التبخر، والتسرب إلى طبقات

التربة ما يضر بجودتها ويجعلها أكثر هشاشة وتأثرًا بالتغيرات المناخية، وبالتالي عرضة للتصحر.

وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية في مصر وفقًا لبيانات حكومية، نحو 9.7 مليون فدان[3]، منها 6.1 مليون فدان ضمن ما يعرف بالأراضي الزراعية القديمة (أراضي الدلتا والوادي) و3.6 مليون فدان أراضي جديدة مستصلحة تتوزع ملكيتها ما بين شركات زراعية ومستثمرين مصريين وأجانب، ومساحات صغيرة تابعة لمشروعات تمليك شباب الخريجين وصغار الفلاحين. والباقي مملوكٌ للدولة ضمن مشروعات الحكومة لاستصلاح الأراضي. لا تزيد المساحات المسقية بطرق الري الحديث عن 30% من الأراضي الجديدة، بينما مساحة الأراضي القديمة تروى كلها بطريقة الغمر.

تحتاج 6 ملايين فدان من الأراضي الزراعية القديمة في الوادي والدلتا، وهي عبارة عن مساحات صغيرة مملوكة لملايين الفلاحين، إلى موازنة ضخمة لتحولها للري بالنظم الحديثة.

لكن هل تتجه دولة تخلت عن الفلاحين منذ عقود، وأهملت الزراعات الاستراتيجية، طالما يمكنها استيراد محاصيلها بأي ثمن، لتبني مثل هذا المشروع؟ وهل يمكن لنظام لم ينظر قط في مسألة الغذاء لأبعد من قدميه، أن يدرك أن بلاد يبلغ سكانها نحو 110 ملايين، في طريقها لفقد قدرتها على إنتاج غذائها، وأن ملايين الفلاحين ومنتجي الغذاء في مصر في طريقهم لفقد سبل عيشهم!.

التكيف مع تأثير التغيرات المناخية على الزراعة ونقص الغذاء

لم يعد بالإمكان وقف حدة التغيرات المناخية، ولا بالطبع آثارها، خاصة فيما يتعلق بقضية نقص الغذاء. فدرجات حرارة الأرض تتجه لا محالة لما يزيد عن 3 درجات مئوية بحلول نهاية القرن الحالي، بينما أصبحت الأرض الآن أدفء بنسبة 1.1 درجة مئوية مما كانت عليه منذ 150 سنة().

الكلام عن آثار التغيرات المناخية وفقًا لهذه الأرقام لم يعد حديثًا عن المستقبل، إنه واقع يعيشه العالم بشدة اليوم، وهو مؤهل للتأزم بسرعة تفوق توقعات تقارير المنظمات الدولية. تقول الأمم المتحدة إن نحو 821 مليون شخص يعانون نقص الغذاء، إضافة إلى 183 مليون شخص معرضون لخطر الجوع مستقبلًا نتيجة لنقص المحاصيل الزراعية بسبب التغيرات المناخية.

إن النقطة الجوهرية في قضية التغيرات المناخية، بالنسبة للمنظمات الدولية والحكومات الوطنية اليوم، باتت تتمركز حول طرق التكيف مع آثار التغيرات المناخية.

3 تصريحات السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الاراضي لجريدة الأهرام (يوليو 2022)

باتت تتمركز حول طرق التكيف مع آثار التغيرات المناخية.

لكن مفهوم التكيف وطبيعته، ووسائله، بل وأهدافه أيضًا، سوف تختلف من منطقة إلى غيرها ومن دولة إلى أخرى.

فبينما يتعين على الدول الفقيرة تنمية مواردها الغذائية، خاصة في القطاع الزراعي، لمواجهة مشكلات تصحر الأراضي، واحتمالات غرق المناطق الساحلية، تحاول الدول الغنية والتي تسببت سياساتها الاقتصادية في القطاعات الصناعية والزراعية في كل هذا الدمار المناخي، «التكيف» مع آثار التغيرات المناخية، بالعمل على تأمين نفسها من خطر هجرة الملايين إلى أراضيها وغلق حدودها في وجه ضحايا «اللجوء المناخي».

يشير الصحفي الاستقصائي (كريستيان بارينتي) في كتابه الهام «مدار الفوضى.. تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف» إلى تقارير المؤسسات العسكرية في أمريكا وأوروبا والباحثين التابعين لها والمتعاونين معها، حول آثار التغيرات المناخية، وخطط مواجهة تلك الآثار عبر زيادة التسليح والتوسع في إنشاء شركات الأمن الخاصة للتعامل مع المهاجرين المحتملين جراء التغيرات المناخية.

لا نعلم مدى نجاعة حلول الدول الغنية في مواجهة تحديات آثار التغيرات المناخية عبر حماية حدودها. لكن، ما يبدو واضحًا هو عجز الحكومات الوطنية في دول حوض البحر المتوسط، وشمال إفريقيا، ودول «مدار الفوضى» ، بحسب توصيف كريستيان بارينتي، والواقعة على طرفي خط الاستواء بين مداري السرطان والجدي، عن التكيف مع آثار التغيرات المناخية[4].

ذلك لأن تلك الدول اجتمعت فيها ظروف هشاشة مناخها، مع ضعف قدراتها المؤسسية، نتيجة لأسباب كثيرة تتعلق بسياساتها الاقتصادية وغياب نظم الإدارة الديمقراطية، وعزل القوى الاجتماعية والسياسية فيها عن أي دور في التنمية. وهو ما كان فيه للغرب دورٌ هام، سواء خلال فترات الاستعمار المديدة لتلك البلدان، أو بعد ذلك في دعم الديكتاتوريات الحاكمة، وسياسة حروب الوكالة، والقضاء على القوى الاجتماعية والحكومات الرافضة لسياسات التبعية.

مستقبل أشد قسوة

ما يرصده تقريرنا من ضعف قدرة صغار الفلاحين المصريين على إنتاج الغذاء، والذي يزداد يومًا بعد آخر مع حدة الاضطرابات المناخية، وتراكم مديوناتهم للبنك الزراعي، وللغير، في ظل رفع الدولة المصرية يدها عن دعم الفلاحين ومنتجي الغذاء في مصر، وغياب مؤسسات اجتماعية تمثلهم، ما هو إلا بداية لمستقبل أشد قسوة يبدو أنهم سائرون نحوه.

ويتوقع تقرير التنمية البشرية لعام 2021، والصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد

البلاد لمساحات كبيرة من الأراضي الزراعية بالدلتا المصرية، معرضة للغرق نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر، بينما ستتوغل المياه شديدة الملوحة إلى داخل مساحات أخرى.

كما توقع التقرير تأثير ارتفاع درجات الحرارة وتدني معدلات هطول الأمطار، على إنتاجية غالبية المحاصيل الزراعية، حيث ستنخفض إنتاجية القمح بنسبة 15% عام 2050 لتصل إلى 36% بنهاية القرن الحالي، وانخفاض إنتاج الأرز بنسبة 11% بحلول 2050. وانخفاض إنتاج الذرة بنسبة تتراوح بين 14% و19% في 2050. إضافة لانخفاض إنتاجية فول الصويا والشعير بنسب تتراوح بين 20 و28% بحلول منتصف القرن[5].

واقع مشترك وطريق واحد

الظروف التي يمر بها الفلاحون ومنتجو الغذاء في مصر، يتقاسمها معهم فلاحو دول شمال أفريقيا. إذ تنذر معدلات ارتفاع الحرارة وانخفاض هطول الأمطار بتقليص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، ونقص إنتاج المحاصيل، وتهدد الفيضانات النشاطات الاقتصادية والاجتماعية على سواحل تونس والمغرب والجزائر.

تقول منظمة الفاو إن غلات المحاصيل في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا معرضة للانخفاض بنسبة 20%

4 كتاب «مدار الفوضى.. تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف» (تأليف كريستيان بارينتي- ترجمة الدكتور سعد الدين خرفان -عالم المعرفة)

5 تقرير التنمية البشرية لعام 2021، (وزارة التخطيط المصرية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

بحلول 2050. كما ستتعرض الزراعة البعلية لآثار بالغة الضرر، وسوف يؤدي تراجع الموارد المائية وتدهور الأراضي وانخفاض توافر الأعلاف إلى تهديد ثروات تلك البلدان من الماشية[6].

وفي المغرب، الذي يمر بأكثر مواسم ندرة الأمطار قسوة، بينما تتوجه خطة الحكومة للتقشف المائي نحو تخفيض مخصصات الأسر من المياه، تهدر المياه في أنماط زراعية تخدم الرأسمال الزراعي وخططه التصديرية، وتستنزف الثروات المائية في عمليات استخراج المعادن كما يحدث في واحة «إفران الأطلس الصغير» التي يعيش أهلها على الزراعة وتربية الماشية. كما تهدد التغيرات المناخية وخطر الجفاف وتصحر الأراضي ملايين الفلاحين بالمغرب. فضلًا عن استيلاء الشركات الزراعية على الأراضي في دول شمال إفريقيا عامة.

سيادة الشعوب في بلدان مصر وشمال إفريقيا على الغذاء، وامتلاكها لآليات ونظم إنتاج غذائها بما يتوافق مع طبيعتها البيئية، وتحديد النظم الزراعية التي تلبي احتياجات الشعوب من الغذاء الصحي، وليست تلك التي تتوجه لخدمة الاستثمارات الزراعية لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية، والأهداف التصديرية للشركات الزراعية، وحفاظ صغار الفلاحين على وسائل إنتاجهم من الأراضي وجودة تربتها، وسيطرتهم على ثرواتهم المائية ومنع استنزافها، وتمكينهم من إنتاج البذور التي تناسب أراضيهم، وتنمية ثرواتهم الحيوانية، كل ذلك يستوجب نشاطًا من المنظمات الكفاحية في تلك البلدان وتقوية الروابط الفلاحية واتصالها المباشر مع القوى السياسية النضالية وبلورة مشروع اجتماعي، اقتصادي، سياسي، يأخذ بها نحو التحرر الكامل.

6 تصريحات السيد شو دونيو- الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بتاريخ 2 سبتمبر 2022

المصور: ليلى الرياحي

عولمة البذور المحورة وراثيًا، وتداعياتها على المزارعين والتغيرات المناخية بمنطقة شمال أفريقيا

عبد المولى إسماعيل / مصر

المصور : علي أ.

مقدمة

تعد السيادة الغذائية أحدَ المداخل الأساسية في تخفيف حدة الاحترار الناجم عن الانبعاثات الغازية، المنعكسة سلبيا على البيئات الزراعية بصفة عامة والبيئات العربية بصفة خاصة نظرًا لطبيعتها الهشة، لوقوعها ضمن المناطق الجافة على الصعيد البيئي.

ولا شك أن اعتماد مبدأ السيادة الغذائية يمكن أن يساهم في تقليص الفجوة الغذائية التي تعانيها شعوب المنطقة العربية وشعوب الجنوب بصفة أعم.

وتكفي الإشارة إلى ما أورده تقرير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لعام 2022 عن ارتفاع فاتورة واردات الغذاء إلى 1.8 تريليون دولار، الذي يُعزى بالإساس إلى ارتفاع الأسعار وكلفة النقل [1]

هذا في الوقت الذى تتبوأ فيه العديد من بلدان المنطقة العربية مراتب أولى في قائمة البلدان الأكثر استيرادًا للغذاء وبخاصة الحبوب، مثل مصر والمغرب وتونس .

وبدلًا من اعتماد سياسات زراعية وبيئية تساعد في إعمال مبدأ السيادة الغذائية، لتقليص الفجوة الغذائية وخفض الاحترار المناخي، يتم اللجوء إلى المزيد من اعتماد سياسات تعمق تلك المشكلات وتفاقم حدتها. وذلك باتباع انماط من السياسات الزراعية المعولمة المنفتحة على الأسواق الدولية.

وعلى نقيض منها، يتيح تطبيق مبدأ السيادة الغذائية ضمان حق المنتجين الرئيسيين والجماعات المحلية في الوصول إلى الموارد البيئية، وممارسة الإرادة الحرة لتلك الموارد في إطار الأبنية المؤسسية التي تتوائم مع طبيعة هذا الحق .

وفي قلب تلك الحقوق، المتصلة بالنفاذ إلى الموارد البيئية، الحق في الإفادة من الأصول الوراثية سواء نباتية أو حيوانية أو جينية. وتعد البذور، أو تقاوى الحاصلات الزراعية، وما يرتبط بها من مدخلات، الحلقة الأولى في إنتاج الغذاء وتخفيف حدة تفاوت الإفادة من تلك الموارد.

1 Food Outlook Biannual Report on Global Food Market, FAO,2022 .

تفاوت تطور التبعية الغذائية وفوائض الإنتاج في العالم

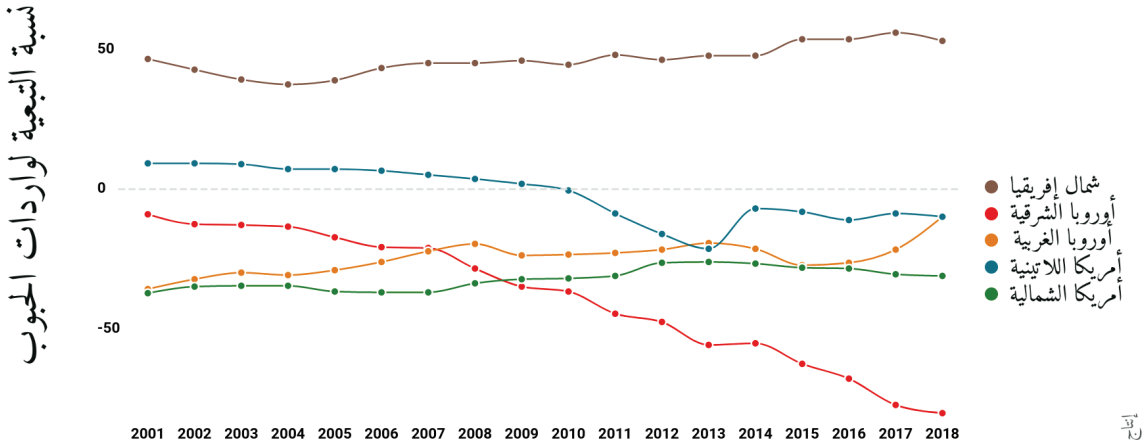

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

كذلك، تعني العدالة المناخية الحق في استخدام الانماط البيئية الملائمة لمبدأ الاستدامة، والتي تُعين على تفعيل مبدأ سيادة المنتجين الرئيسيين على الغذاء والمساواة في فرص الوصول إلى الموارد البيئية .

ومن ثم فإن السيادة الغذائية والعدالة المناخية متلازمان كمدخل إلى الحق في الغذاء وسد الفجوة الغذائية وبخاصة لدى الشعوب التي تعاني من أزمات هيكلية في إنتاج الغذاء.

وعلى الرغم من شُقة المسافة التي تحول دون ترسيخ مبدأ الاستدامة الغذائية والمناخية، نحاول من خلال هذا المقال استعراض طبيعة تلك الفجوة وكيفية تقليصها. وذلك باستعراض واقع تقاوي الحاصلات الزراعية –البذور – على الصعيد الدولي، وعلاقة ذلك بواقعنا في المنطقة العربية، مركزين على بلدان مصر والمغرب وتونس، دون خوض في التفاصيل وفقا لمقتضيات المقال. وفي السياق ذاته، نسعى إلى استعراض بعض التأثيرات الناجمة عن عولمة المحاصيل المحورة وراثيا وبعض تداعياتها على أوضاع الفلاحين والتغيرات المناخية .

أولا : أسواق البذور الدولية

يمثلُ تسليع الموارد البيئية واحدًا من المداخل الهامة في تعظيم أرباح الشركات عابرة القوميات ومحاولة تدارك تناقص الأرباح في القطاعات الاقتصادية الأخرى على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق يمثل قطاع البذور واحدًا من أهم الأسواق تحقيق وفورات وأرباح مالية كبيرة للشركات التي تعمل في هذا القطاع الاقتصادي، والذي يصل حجم تجارته ما يزيد على 41 مليار دولار وفقا لتقديرات عام 2018. وقد بلغ سوق البذور المحورة وراثيا ما يزيد عن نصف قيمة حجم التجارة الدولية في هذا القطاع البالغ 21.970 مليون دولار[2].

هذا علما أن تلك النوعية من البذور لا تعطي المزارعين إي إمكانية للإكثار منها، ولا تصلح للزراعة سوى مرة واحدة بشرائها من أسواق البذور عبر الوكلاء المحليين. ويرتبط شراؤها بالحصول على المدخلات المرتبطة بها من مبيدات وأسمدة يُلجأ فيها كذلك إلى شركات البذور العالمية.

هذا و تتبوأ الذرة مرتبة أولى في أسواق البذور الدولية بنسبة 42% ، يليها فول الصويا بنسبة 20% ثم الخضروات بنسبة 15 %[3] .

2 phillps McDougall/HIS Markit,2019,p6.

3 phillps McDougall/HIS Markit,pp5.

الشركات الكبرى لإنتاج البذور	المبيعات بالمليون دولار				الحصة من السوق	
	2006	2009	2017	2018	2018	2019
Monsanto (USA)	4,476	7,297	-	-		27%
Corteva Agriscience	-	-	8056	7840	19%	
Dupont (Pioneer) (USA)	2,781	4,641				17%
Syngenta (Switzerland)	1,743	2,564	2829	3204	7.7%	9%
Groupe Limagrain (France)	1,035	1,252				5%
Land O'Lakes/Winfield Solutions (USA)	756	1,100				4%
KWS AG (Germany)	615	997	1173	1339		4%
Bayer Crop Science (Germany)	430	700	10835	10433		3%
Dow Agro Sciences (USA)	425	635	1.445			2%
Sakata (Japan)	401	491	458	463		2%
DLF-Trifolium A/S (Denmark)	352	385	517	693		1%
المجموع	13014	20062	25313			64%

جدول رقم (1) يبين حجم الشركات الكبرى فى إنتاج البذور عالميا لعام في الفترة من 2006 حتى 2018 .

وقد واكب ذلك توطد احتكارات سوق البذور، إذ باتت تهيمن عليه مجموعة شركات كبرى، منها شركة «مونسانتو» التي أنشئت عام 1901 بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد بلغت قيمتها السوقية 55 مليار دولار، ومدخولها 11.8 مليار دولار وفقا لتقديرات عام 2015[4]. بعد ذلك، استوعبتها شركة «باير» الألمانية (انشئت عام 1863) العاملة إلى جانب قطاع البذور في قطاع الدواء.

وقد كان من نتائج هذا الاستحواذ أن قفزت شركة باير إلى المرتبة الأولى في سوق البذور. فبعد أن كانت مبيعاتها في عام 2014 لا تتجاوز 1.466 مليون دولار، وثبت إلى 10433 مليون دولار عام 2018 (راجع جدول رقم 1). وبعد أن كانت تحوز 3% من أسواق البذور، زادت نسبتها إلى 25% عام 2018.

إلى ذلك تركزت شركة **باير**»، ومن قبلها «مونسانتو»، في احتكار أسواق بذور الذرة، وفول الصويا، والقطن، والأرز، والخضروات، وكانولا.

تليها شركة كورتيفا الأميركية (**Corteva Agriscience**)، حيث استحوذت عام 2017 على شركة «دوبونت بايونير» الأميركية (تأسست عام 1926)و كانت في مرتبة ثانية في التجارة الدولية للبذور، ما حافظ على مكانة «كورتيفا» في هذه المرتبة بحجم مبيعات بلغ 7840 مليون دولار في عام 2018 (راجع الجدول رقم1) . وبلغت حصتها من سوق البذور الدولية 19%، علما أن نشاطها يشمل صناعة الكيماويات.

وفي مرتبة ثالثة، تقع شركة «سينجنتا» السويسرية التي زادت مبيعاتها إلى 3204 مليون دولار بزيادة 84% مقارنة عام 2006. وبلغت حصتها في أسواق البذور الدولية 7.7 % عام 2018 بانخفاض بنسبة 1.3% مقارنة بعام 2009. ويأتي هذا الانخفاض لصالح شركات احتكارية أخرى مثل باير وكورتيفا.

في السياق ذاته، وارتباطا بأسواق البذور، تأتي أسواق المبيدات الزراعية والتي بلغ حجم مبيعات أكبر عشر شركات، وفقًا لتقديرات 2007، ما يزيد عن 34 مليار دولار[5]. وقد زادت إلى39.5 عام 2009[6]. وتأتي شركة باير في مرتبة أولى في إنتاج المبيدات الزراعية، حيث بلغ

4 http://foundersguide.com/top-agricultural-companies-in-the-world.

5 Who Owns Nature? Corporate Power and the Final Frontier in the Commodification of Life, ETC Group, November 2008.

6 Who Will Control the Green Economy? ETC Group,2010.

حجم مبادلات البذور في العالم لسنة 2019 (بالطن)

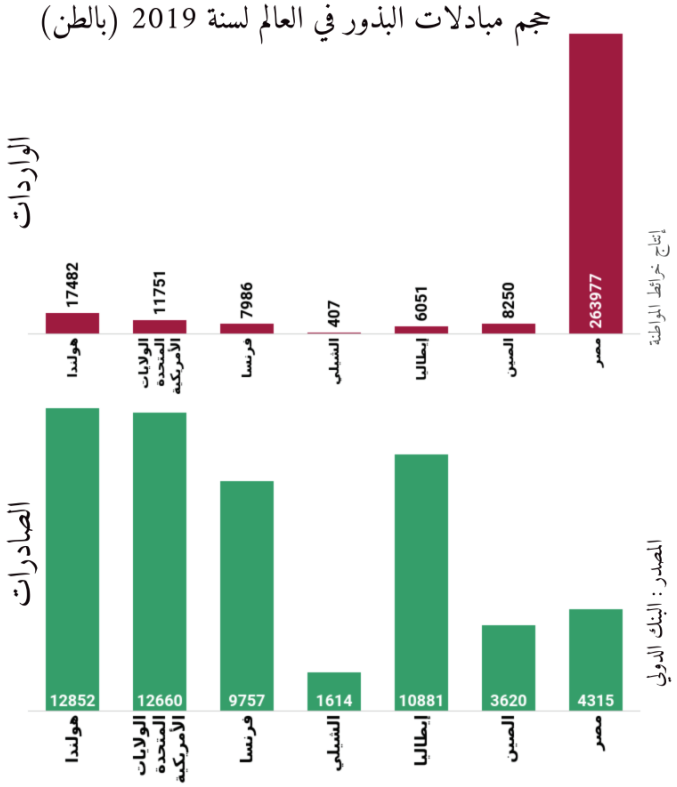

حجم مبيعاتها 7.5 مليار دولار عام 2007، وكذلك 2009 وبما يمثل 19% و17% على الترتيب، من حجم السوق الدولية في إنتاج الكيماويات الزراعية

وفي مرتبة ثانية تأتي شركة سينجنتا بمبيعات بلغت 7.3 مليار دولار وفقا لتقديرات 2007، وبما يقارب 19% ثم زادت مبيعاتها إلى 8.5 مليار دولار في عام 2009 ولكن بنفس النسبة 19% من حجم السوق الدولية في هذا القطاع.

ويأتي ضمن هذه الشركات العشر الاحتكارية الكبرى شركات أخرى مثل مونسانتو ، كورتيفا ، دوبونت ....إلخ وهو ما يبرز العلاقة الوثيقة بين احتكارات أسواق البذور وأسواق الكيماويات الزراعية، أي احتكار مدخلات الإنتاج الزراعي. هذا ما يؤثر سلبًا على أوضاع المزارعين الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، وكذلك تزايد انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن الاستخدام المكثف للبذور المحورة وراثيا وصناعات الكيماويات الزراعية من ناحية أخرى.

ثانيًا: واقع الحال ببلدان المنطقة العربية مصر، المغرب، تونس

لم تكن بلدان الجنوب، وفي القلب منها المنطقة العربية، قد شهدت بأي حال من الأحوال أنظمة الملكية الفكرية على الأصول النباتية والحيوانية، حتى كانت وثيقة أورجواي التي تضمنت 28 اتفاقية، من بينها الاتفاقيات المتصلة بحقوق الملكية الفكرية، والتي تم أقرتها منظمة التجارة العالمية في قمة مراكش 1994. آنذاك فُرض على الدول اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة لحماية الاصناف النباتية عن طريق براءات الاختراع أو اختيار أي نظام حماية فعال للأصناف النباتية أو مزيج بين النظامين[7].

على الجانب الآخر، أعطت تلك الاتفاقيات الإطارية الحق للدول المنضوية تحت مظلتها في عدم اعتماد براءات الاختراع في حال تعرض أي بلد من بلدان منظمة التجارة العالمية لأي حالات وبائية أو أي مخاطر بيئية.

في السياق ذاته، ومواكبة لصدور اتفاقيات التجارة الدولية، صدرت عن الأمم المتحدة اتفاقيات عديدة تضمن حقوقا عديدة منها الاتفاقية الدولية لحماية الموارد والمصادر الجينية وذلك في إبريل 2001. أكدت

7 السيد حسام الدين الصغير ، حماية الأصناف النباتية الجديدة ، حلقة الويبو الوطنية التدريبية حول الملكية الفكرية للدبلوماسيين، معهد الدراسات الديبلوماسية ، القاهرة ، 2004 .

على حماية المعارف التقليدية وحقوق المزارعين في الوصول إلى الموارد الجينية، وفي القلب منها البذور من خلال الحق في إكثارها وتبادلها بما في ذلك الأصناف المحمية.

في السياق ذاته جاءت الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ الرامية إلى خفض الانبعاثات الغازية، اعتمدت في قمة الأرض 1992 ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1994. وثمة أيضا المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المعتمدة في الثالث من نوفمبر 2001. غايتها الاعتراف بدور المجتمعات المحلية والأهلية والمزارعين، وبحقوق هؤلاء في الأصناف النباتية الجديدة والمعارف التقليدية. وقد صادقت عليها معظم دول المنطقة العربية، منها مصر وتونس في عام 2004، والمغرب في 2006. وعلى الرغم مما تتيحه تلك الاتفاقيات من حقوق للمزارعين ومن حفاظ على الموارد الوراثية، لم تلائم بلدان الجنوب، ومنها مصر وتونس والمغرب، تشريعاتها مع تلك الحقوق. وبدلا عن ذلك، سارعت إلى التوقيع على اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوربي، كاتفاقية حماية الأصناف النباتية الجديدة التي ترسخ مبدأ الملكية الفكرية وفرض براءات الاختراع على الأصناف النباتية كشرط من شروط اتفاقيات الشراكة مع دول الاتحاد الأوربي. وكان من نتاج ذلك موافقة تونس على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية الأصناف النباتية الجديدة UPOVفي عام 2002[8].

وفي المغرب صدر قانون حماية المستنبطات النباتية في عام 1997[9]، وفي مصر صدر قانون حماية الأصناف النباتية الجديدة في 2002[10]، بعد مصادقة الحكومة المصرية على الاتفاقية الدولية لحماية الأصناف النباتية الجديدة.

ثالثا: بعض آثار تحرير أسواق البذور والموارد الوراثية

ثمة آثار عديدة لتحرير أسواق البذور منها على سبيل المثال:

الاستيلاء على الأصول النباتية

بينما بلغت الاصول الوراثية النباتية بالمنطقة العربية، مما تم حصره حتى الآن 75537[11]، اغفلت كل البلدان العربية وضع سياسات وتشريعات تحد من المخاطر الخاصة بنظم فرض البراءات على الأصناف النباتية والحيوانية وكذلك نقلها عبر الحدود، الأمر الذي نجم عنه العديد من المخاطر البيئية من بينها استيلاء شركات عابرة للقوميات على أصناف نباتية وحيوانية عديدة في المنطقة العربية لا يمكن حصرها في نطاق هذا المقال .

أضف إلى ذلك خلو قائمة المحاصيل المدرجة في النظام متعدد الأطراف، للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، من العديد من الأصناف النباتية كالعديد من المحاصيل العلفية، والزيتون وتمر النخيل وبعض البقوليات على سبيل المثال لا الحصر.

تدني مداخيل الفلاحين في مقابل ارتفاع المدخلات الزراعية

ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية، منها البذور والكيماويات الزراعية بسبب الاعتماد على الأسواق الخارجية، مقابل ضعف عائد المحاصيل الزراعية بسبب ضعف مرونات العرض والطلب، أمر يزيد هشاشة وضعف مستويات معيشة صغار المزارعين الذين يمثلون زهاء95 % في مصر وتونس والمغرب وكذا في معظم البلدان العربية.

تفشي الآفات والأوبئة النباتية (عولمة الآفات والأوبئة النباتية)

لم تقم أي دولة عربية، حتى الآن، بإصدار تشريعات للأمان الحيوي إنفاذًا للاتفاقيات الإطارية بهذا الشأن، منها بروتوكول قرطاجنة. ما أدى إلى عولمة الآفات الزراعية والحيوانية بالآثار المدمرة لبيئة الأرض

8 الرائد الرسمي ، عدد 85 لسنة 145 ، الجمعة 11 شعبان 1423 18 أكتوبر 2002

9 الجريدة الرسمية عذد 4482 بتاريخ الخامس عشر من مايو 1997 .

10 الجريدة الرسمية ، هيئة المطابع الأميرية ، القاهرة ،العدد 22 مكرر، 2 يونيه 2002 .

11 زياد نمر فضة ، الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في المنطقة العربية الوضع الراهن المهددات والمخاطر الفرص المتاحة ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2007 ، صـ 8 .

والمحاصيل الزراعية. نورد منها، مثلا لا حصراً، انقراض نبات الصبار أو التين الشوكي في المغرب بفعل الحشرة القرمزية، وهي مصدر عيش رئيس لقرويي بعض المناطق مثل ايت باعمران بنواحي مدينة ايفني.

كذلك «سوسة النخيل الحمراء « التي أصابت أشجار النخيل، وسببت خسائر كبيرة، في بلدان عربية عدة، منها مصر.

وثمة أيضا حشرة «الحشد الخريفية « والتي عادت للانتشار في مصر، مدمرة العديد من المحاصيل الزراعية كالذرة والقطن وقصب السكر.

في السياق ذاته، يتعرض المزارعون في مصر، مثلا لا حصرا، إلى العديد من عمليات الغش والفساد في السعي إلى الحصول على تقاوي الأسواق المحلية والمستوردة من الخارج. كما جرى لمزارعي الطماطم بمحافظات كفر الشيخ والبحيرة والدقهلية والفيوم والمنيا، حيث تكبدوا خسائر في شهر أغسطس 2019 بعد أن اشتروا تقاوي طماطم 23 المهجنة والمقاومة لفيروس TYICV بأسعار عالية، ثم فوجئوا بعد الزراعة وقبل موعد إنتاج الثمار بإصابة المحصول بالفيروسات. ما حطم آمالهم وأصبحوا مهددين بالسجن بعد عجزهم عن سداد ديونهم.

لأمر الذي يشير إلى أن إدخال العديد من الأصناف النباتية، دون مرورها باختبارات الأمان الحيوي قبل استزراعها، يسبب انقراض العديد من الأصناف البلدية أو يجعلها مهددة به في بيئة الأراضي الزراعية في المنطقة العربية.

تدهور تربة الأراضي الزراعية

تقوم فلسفة البذور المحورة وراثيًا على فكرة زيادة الإنتاجية كمدخل لزيادة دخول المزارعين وسد الفجوة الغذائية، وما يرتبط بذلك من التوسع في استخدام الكيماويات الزراعية، فبينما تتغافل عن مبدأ السعة الحيوية لتربة الأراضي الزراعية، ما يفاقم تدهور تربة الأراضي الزراعية مفضيا في المدى المتوسط والبعيد إلى تصحر أجزاء من الرقعة الزراعية.

الخلاصة

إن التوسع، طيلة عقود، في استخدام البذور المحورة وراثيًا، وما يرتبط بها من مدخلات الصناعات الكيماوية من أسمدة ومبيدات، بدعوى إنه مدخل إلى سد الفجوة الغذائية، أثبت فشله سواء في تحقيق هذا الهدف الأخير أو في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة.

لذا يتطلب الأمر إعادة النظر في هذا النمط الزراعي، وفيما يرتبط به من سياسات، ولعل من بين تلك السياسات المطلوب إنفاذها التمسك بالاتفاقيات الإطارية الأممية، وبخاصة اتفاقيات التنوع الحيوي، والمناخ، والموارد الوراثية باعتبارها منظومة واحدة.

كذلك، لابد من إعادة النظر في الاتفاقيات الثنائية وبخاصة ما يتعلق باتفاقيات حماية الاصناف النباتية الجديدة، ومن إدماج مبدأ الأمان الحيوي وما يرتبط به من سياسات ضمن المنظومة التشريعية بالمنطقة العربية.

كما يجب اعتماد مبدأ السيادة الغذائية مدخلاً لصون الموارد البيئية، من أرض ومياه وبذور، بديلًا عن السياسة القائمة على الاستيراد الكثيف للمدخلات الزراعية من الشركات الاحتكارية عابرة القوميات، وتطوير تجارب صغار الفلاحين، في عديد من البلدان في أمريكا اللاتينية وتونس والمغرب، في مجال تبادل واكثار البذور المحلية وتحسينها. ما يتطلب تضافر الجهود مجمل الضحايا في هذا الشأن في إطار كسر حلقة احتكار الموارد البيئية التي تهيمن عليها الشركات الكبرى عالميًا ومن ثمة كسر حلقة الفجوة الغذائية التي تعانيها الأمم والشعوب.

التغير المناخي وتملح الأراضي يعمقان معاناة فلاحي دلتا النيل

ندى عرفات/مصر

المصور: علي أ.

ظهرت في العقود الأخيرة علامات تملح التربة في بعض أراضي دلتا النيل بمصر، نتيجة لأسباب طبيعية وبشرية متشابكة ومعقدة، تغذيها ببطء التغيرات المناخية. فحولت مزارع كانت يومًا خصوبتها سبيل الحياة لملايين المصريين، إلى أراضٍ جافة محدودة الإنتاجية، ومُقيدة لأنواع المحاصيل، لتهدد بذلك مصير صغار الفلاحين الذين اتخذوا منها مصدر رزقهم، والمصريين الذين عاشوا على جودها.

تملح التربة الزراعية

المشكلة قطعًا ليست محلية، فنحو 8.7 % من أراضي كوكب الأرض متأثرة بفعل الملوحة، وفقًا إلى خريطة أعدتها «منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة» «فاو».

وفي مصر، تأثرت أخصب الأراضي الزراعية بتملح التربة، إذ تراكمت أنواع متعددة من الأملاح الذائبة في المياه حول جذور النباتات عبر عشرات السنين، لترتفع تركيزاتها بشكل تدريجي، ويمتد أثرها، حتى وصل إلى حوالي ربع أراضي الدلتا، حيث يعيش نحو 95% من سكان مصر.

يظهر التملح بشكل خاص، وفقًا إلى دراسات، في شمال الأراضي المصرية، وبالقرب من ثلاثة من أهم مسطحات البحيرات الشمالية؛ البرلس بمحافظة كفر الشيخ، وإدكو بمحافظة البحيرة، والمنزلة بمحافظتي الدقهلية وبورسعيد.

الأسوأ، في حالة مصر، هو مدى هشاشة النظام البيئي في منطقة دلتا النيل، وهو ما يُعرضها إلى أخطار متزايدة، كنتيجة للتغير المناخي العالمي.

تأثير التغيرات المناخية على الاراضي المصرية

تظهر مصر في أبحاث تغير المناخ كواحدة من أكثر الدول عرضة لارتفاع مستوى سطح البحر الكارثي، وخاصة منطقة شمال الدلتا. بالفعل، واجه الفلاحون في محافظات الشمال، ملوحة مرتفعة في أراضيهم، كنتيجة لأسباب معقدة، تفاقمها.

تتجاوز التغيرات المناخية، ما يجعل سبل حلها تفوق قدراتهم الاقتصادية، وتدفع الدولة، وفقًا لتصريحات مسؤوليها، إلى الاستثمار في الصحراء، عوضًا عن وادي الدلتا بمشاكله، و الذي قالت دراسة صادرة عن «فاو» العام الماضي، إن مساحته الزراعية ستنكمش نتيجة إلى ارتفاع مستوى سطح البحر وتزايد الضغوط البشرية.

فكيف وصلنا إلى هذا؟

يمكن تصنيف الأسباب إلى نوعين، أسباب طبيعية، وأخرى ناتجة عن التدخل البشري. الأسباب الطبيعية

المستمرة منذ عقود تتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر تأثرًا بتغيرات المناخ، ما يسمح بتسرب مياه البحر عن طريق ممرات المياه الجوفية إلى عمق أرض الدلتا، ثم ترتفع إلى سطح التربة، حيث تتبخر المياه، مخلفة طبقة من الملح على الأرض، تتزايد عبر السنوات. لعل هذا العامل ليس الأكثر وضوحًا بين العوامل الأخرى، لكنه عامل أساسي، ثابت، قوي، ومستمر.

التدخل البشري يسرع من التملح

قبل بناء السد العالي بأسوان، جاءت الفيضانات الموسمية محملة بالمياه العذبة والطمي، لتجرف الأولى الأملاح، بينما تتراكم الثانية على ضفاف الدلتا وساحلها الشمالي، لتجدد الحائط الذي يمنع تسرب المياه المالحة، وفي الوقت نفسه، تمد الأراضي بخصوبة هائلة. وفي عام 1968، بدأ السد العالي بأسوان في احتجاز المياه خلفه؛ للسيطرة على الفيضانات، والاحتفاظ بالمياه لفترات الجفاف، وإنتاج الكهرباء، واستصلاح الأراضي. قام السد بعمله، وأنقذ مصر من موجات جفاف، ونظم عملية الإنتاج الزراعي، لكنه في الوقت نفسه، تسبب في دفع كرة الثلج.

حجز السد العالي، وسد أسوان الذي بناه الإنجليز في مطلع القرن الماضي، مع المياه ملايين الأطنان من الطمي القادم من الهضبة الإثيوبية مع الفيضان. ومع توقف الطمي، بدأ صغار الفلاحين في استخدام الأسمدة الكيميائية كبديل لرفع خصوبة الأرض، ما رفع تكلفة إنتاج المحاصيل، وساهم في تلوث مياه المصارف والتربة بالمخلفات الصناعية المليئة بالأملاح. أوقف السد أيضًا تراكم الطمي في الدلتا، ليتركها عرضة للبحر والتآكل والغرق.

الأزمة تتعمق في ظل نقص الموارد المائية

استمرت آثار التملح في الظهور رويدًا، لكن، تزايد عدد السكان، وثبات موارد مصر المائية، أدى إلى انخفاض شديد في نصيب الفرد من المياه، ليصل إلى 585متر مكعب، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ سبعة آلاف متر مكعب. لذلك، بدأت الحكومات المصرية في تطبيق إجراءات للحفاظ على معدلات استهلاك المياه، خاصة مع مخاوف تأثيرات سد النهضة الإثيوبي.

ومع تطبيق هذه الإجراءات، زادت معدلات انقطاع مياه الري لفترات طويلة. يروي فلاحو الدلتا أراضيهم من خلال أدوار، في نظام يسمى المناوبات. وفي هذه النظام تسمح وزارة الري بفتح المياه لجزء من الأراضي لعدة أيام، ثم تغلقها، وتسمح بها لصالح مساحات أخرى وهكذا. لكن بمرور السنوات تزايدت فترات تأخر المناوبات، ما دفع صغار الفلاحين للاعتماد على خزانات المياه الجوفية ومياه المصارف لري أراضيهم.

تعد المياه الجوفية بدلتا النيل، أهم الخزانات المتجددة في مصر، إذ تعتبر ثاني أهم مصدر للمياه العذبة بعد حصتها من نهر النيل، وخاصة في منطقة الدلتا. لكن سحب المياه الجوفية غير المدروس سبب تسريب المياه المالحة إلى الخزانات الجوفية، وبالتالي إلى التربة، فضلًا عن ذلك تأثرت معدلات الخزان الجوفي بشدة.

من ناحية أخرى، تسببت مياه المصارف غير المعالجة التي ارتفع اعتماد صغار الفلاحين عليها في تراكم مزيد من الأملاح بالتربة.

وعلى الرغم من اتجاه الحكومة المصرية إلى تشييد مشروعات معالجة لمياه الصرف الزراعي والصحي لاستخدامها في الزراعة، لا تفلح عملية معالجة المياه الثنائية، التي تعتمد عليها معظم هذه المشاريع، في تنقية المياه، بما يكفي، من الأملاح، ما راكم أملاح أكثر في التربة.

الفلاحون في مواجهة التغير المناخي

وفي ظل غياب دور الدولة لسنوات، بدأ الفلاحون في التعامل مع المأزق بمفردهم، فلجأوا إلى حلول فردية لمواجهة تملح تربة أراضيهم، بطرق منخفضة التكلفة نسبيًا، مثل شراء الرمال ووضعها على الأرض لرفعها بشكل صناعي كما حدث في بعض قرى مدينة رشيد بمحافظة البحيرة، أو اللجوء لزراعة محاصيل تتحمل الملوحة، أو غمر الأراضي بالمياه العذبة لتخفيف الملوحة.

ومع تعمق مخاوف نقص المياه، أدركت الدولة مدى جدية الأزمة، وبدأت في اتخاذ إجراءات أشد صرامة للحفاظ على الموارد المائية، بالتزامن مع محاولتها للحد من تملح التربة.

إجراءات حكومية لتخفيف آثار تملح الأراضي

أحد أهم الإجراءات التي نفذتها الحكومة هي السيطرة على الزراعات المستهلكة للمياه بكثرة. على سبيل المثال قصرت الحكومة زراعة الأرز على المحافظات الأكثر تأثرًا بالتملح والقريبة من السواحل، وحددت

توزع إنتاج الأرز بمصر سنة 2019-2018

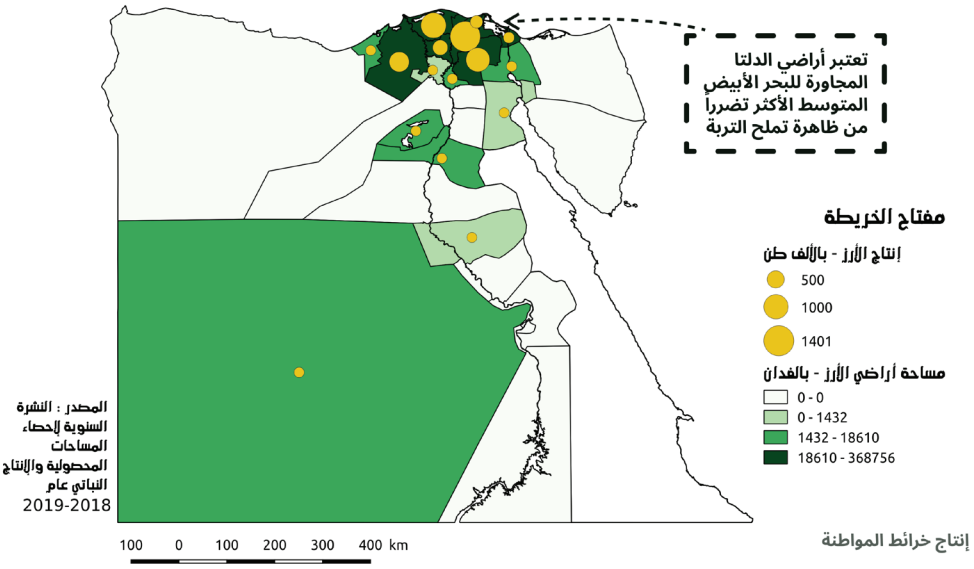

المساحات بشكل صارم، وحظرت بقية المحافظات من زراعته، ووضعت عقوبات تصل للحبس للمخالفين.

ستلبي مساحات زراعة الأرز احتياجات المواطنين الغذائية ، وفي الوقت نفسه ستتكفل مياه الري الغزيرة بغسل التربة من الأملاح، خطة محكمة وجيدة في الواقع، لكن، المحافظات التي مُنعت من زراعة الأرز أو تم تخفيض المساحات بها، تعاني من الصرف الأرضي السيئ وتسرف في استخدام الأسمدة أيضًا، لذا فهي تعاني من التملح، بدرجة أقل.

كانت محافظة الغربية أحد المحافظات التي خفضت مساحات الأرز بها. أدى ذلك إلى تملح عدد من الأراضي، ما دفع بعض صغار الفلاحين إلى التخلي عن الزراعة تمامًا، نظرًا لانخفاض العائد منها مقابل تكلفة إنتاجها، وفقًا لبعض صغار الفلاحين بالغربية.

منظومات صرف زراعي متهالكة يتحمل الفلاحون عبء تجديدها

ومن جهة أخرى، بدأت الحكومة العمل بشكل بطئ على تطوير شبكات الصرف الزراعية العادية، واستبدالها بشبكات ري أحدث، باعتبار أن شبكات الصرف الزراعي أحد أهم وأكثر الطرق كفاءة في مواجهة التملح، من خلال صرف المياه الزائدة بالتربة ومعها الأملاح.

لكن العديد من صغار الفلاحين تكفلوا بتغيير نظم الصرف بأراضيهم مرة أخرى، بعدما انهارت شبكات الري التي بنتها الدولة منذ سنوات قليلة، بحسب مزارعين في محافظات مختلفة. وتصل تكلفة شبكة الري للفدان(0.40 هيكتار) في الوقت الحالي نحو 25 ألف جنيه أو نحو 1300 دولار.

هذه التكلفة تجعل مقاومة تملح الأراضي ميزة تحددها قدرة صغار الفلاحين الاقتصادية، وستترك العاجز عن تحمل هذه التكلفة ليواجه منفردًا عواقب تملح أرضه، من انهيار المحصول وجودته، وأحيانًا بوار الأرض، خاصة مع احتياج شبكات الصرف للتجديد المستمر لضمان كفاءتها.

يحدث هذا في الوقت الذي لا تقدم الدولة أي مساعدات للمزارعين، ولم تقر حتى الآن اللائحة التنفيذية لقرار إنشاء صندوق التكافل الزراعي المخصص لدعم الفلاحين وتعويضهم في أوقات الأزمات، والذي أصدرته الحكومة عام 2015 ولم يُفعّل حتى اليوم، رغم احتسابه ضمن إنجازات الدولة.

معوقات البحث العلمي في ظل ضعف التمويل

يكمن الحل الأخير والأصعب في تطوير أصناف زراعية ذكية مناخيًا، لتتحمل التغيرات البيئية، والأراضي مرتفعة الملوحة. لكن ذلك يصطدم بعوائق انخفاض ميزانية البحث العلمي إذ يحتاج العمل على تطوير أصناف المحاصيل الزراعية إلى سنوات طويلة، وتكاليف مرتفعة، في ظل احتكار شركات عالمية لسوق تطوير وإنتاج البذور.

على أي حال، يبدو هذا السبيل لا أمل قريب منه، رغم وجود الكفاءات، إذ لا تبدي مصر كبير اهتمام بمجال البحث العلمي. لم تتجاوز موازنة مركز البحوث الزراعية خلال العام المالي الماضي، 3.4 مليار جنيه، او ما يوازي 172 مليون دولار، تذهب كلها كمرتبات هزيلة للعاملين، وهو ما يدفع معظمهم للعمل في شركات خاصة.

ورغم محدودية ميزانية مراكز البحوث، وضعف الإمكانيات، نجحت مصر في إنتاج بعض أصناف الأرز والقمح متحملة للرطوبة وللجفاف «إلى حدًا ما»، كما قال مدير مركز معلومات تغير المناخ، محمد فهيم، لكن طريق إنتاج هذا الصنف يواجه كل هذه المشاكل مجتمعة، وعلى رأسها تغيرات المناخ المتسارعة أكثر من المتوقع، يظل طويلا.

التحركات المصرية في مؤتمر المناخ

من ناحية أخرى، تعتبر الحكومة المصرية استضافة قمة المناخ COP 27، في نوفمبر القادم، أحد أهم أدواتها في مسعاها لمواجهة تأثيرات التغير المناخي العالمي السلبية على الأمن الغذائي القومي واستدامته، وتتخذ من المؤتمر منصة للبحث عن تمويلات لبعض مشاريعها التي قد تساهم في تحقيق أمنها الغذائي.

أحد أهم المناقشات خلال مؤتمرات COP، تدور حول تحمل الدول الصناعية المسؤولية التاريخية عن الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري، والمطالبة بتعويضات ومشاريع تخفف من أثر التغير المناخي، الذي تتحمل إفريقيا تداعياته، فيما لم تسهم إلا بأقل من 4% من هذه الانبعاثات.

ولكن، على الرغم من أهمية التمويل والاتفاقيات الدولية لتعزيز أمن مصر الغذائي ودعم الاقتصاد المحلي، من شأن استمرار تجاهل الحكومة لتقييد الفساد البيروقراطي، وتغاضيها عن أولويات مساندة القطاع الزراعي ومساعدة صغار الفلاحين، مقابل اهتمامها بالقطاعات الاقتصادية الرأسمالية، أن يفاقم تدهور أحوال صغار الفلاحين وقطاعات المجتمع المصري الأكثر هشاشة.

تأثير اجتماعي

كما أن السماح للتأثيرات المختلفة بتدمير أراضي الدلتا التي تساهم وحدها بنحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، يهدد غذاء المصريين، وينذر بموجات هجرة ضخمة إلى المدن، فضلًا عن خسارة العاملين بالقطاع الزراعي وظائفهم والذين يمثلوا نحو 2.3% من السكان.

المياه في المنطقة العربية والتغييرات المناخية والسيادة الغذائية

رامي بن علي / تونس

المصور: علي أ.

تتصدر التغيرات المناخية التحديات التي يوجهها العالم اليوم والمنطقة العربية خصوصا. وقد دلت بيانات «ذا نيو كلايمت إنستتيوت»، الذي فحص بيانات 25 شركة عالمية، أن تلك الشركات تخفق في تحقيق أهدافها للتصدي للتغير المناخي، كما أنها تدلي بمعلومات زائفة بشأن ما تنجز من إنقاص لانبعاثات الغازات، خاصة الكربون[1].

ولن يقل ما سيعانيه البشر خطورة، إذ يُتوقع تزايد وتيرة موجات الحر، ووتيرة الأعاصير الاستوائية وشدتها، وعواقب ذلك من دمار واسع بكثير من تجمعات السكان، ووفاة الآف البشر كل عام.

باتت درجات الحرارة الأشد، والظواهر المناخية الجامحة، واقعا مألوفا في العالم العربي. حيث كان عام 2010 الأشد حرارة منذ أواخر القرن التاسع عشر، مع بلوغ 19 بلدا درجات حرارة قياسية جديدة. وقد اعتادت العديد من البلدان العربية الآن على حرارة تصل إلى 50 درجة مئوية في شهور الصيف.

وستشهد بعض السواحل ارتفاع منسوب البحر، وغمر أجزاء واسعة من السواحل، واختفاء مدن وقرى عديدة، ويُتوقع غرق أجزاء كبيرة من الدلتا في مصر، وبالتالي فقدان مئات الآف الافدنة الصالحة للزارعة. وعلى صعيد الصحة، يُرتقب تزايد الأمراض المرتبطة بالمناخ الحار كالملاريا. واقتصاديا سيحدث ضرر بالغ بالزراعة، ارتباطا بالتقلبات الجوية.

كل هذه العوامل المنذرة بعالم مناخي جديد ومتعدد السيناريوهات تضعنا أمام عديد التساؤلات أهمها صمود الموارد الطبيعية وسيادتنا الغذائية [2].

لذلك سوف نتعرض الى هذه المقاربات ضمن هذا المقال التحليلي لواقع المياه والسيادة الغذائية في المنطقة العربية وكيفية تعامل الدول معها.

1- شح الموارد المائية في المنطقة العربية في مواجهة التغييرات المناخية

يثير هذا العنوان سؤالا أوليا حول مدلولين الشح المائي والتغيير المناخي خاصة في ظل التناقضات التي يشهدها النظام الرأسمالي والمرتبطة بالتغير المناخي.

بالرغم من وجود مصادر طاقة نظيفة، ولا تسبب الانحباس الحراري، متجددة باستمرار، ثمة إصرار

1 موقع أرقام، الشركات العالمية الكبرى تفتقر للشفافية في تعهداتها المناخية، https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1533315

2 تغير المناخ في العالم العربي، كما يرونها دورتى فيرنر، https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/through-their-eyes-climate-change-arab-world-arabic

من الرأسمالية على الاستمرار في استخدام المصادر غير المتجددة، مثل البترول والفحم، ملوثة ومسببة انبعاث ثاني أكسيد الكربون، وبالتالي تغيرات في مناخ الأرض.[3] كما أن الشركات الرأسمالية الكبرى المتحكمة بمصير الانسان وحقوقه تأبى أن تفصح عن حجم ما تسبب من تلويث، حيث أوضح تقرير «ذا نيو كلايمت إنستتيوت» أن الشركات التي تم دراسة حالتها («أمازون دوت كوم» و«فولكس فاجن» و«جوجل») مسؤولة عن 5% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، ما يعني أنه على الرغم ضخامة بصمتها الكربونية ليس لديها إمكانات هائلة للقيادة في الجهود المبذولة للحد من تغير المناخ.

كما لم يتوقف النظام الرأسمالي عند الزيادة في الإنتاج، بل زحف على ثروات وموارد الدول النامية أو اشباه المستعمرات، حيث تشكل الثروة المائية احدى نماذج سيطرة النظام الرأسمالي عليها رغم شحها وندرتها، لذلك سوف نقف على تبيان حالة المواد المائية بالمنطقة العربية ثم كيفية سيطرة النظام الرأسمالي عليها خاصة بالبلاد التونسية.

تشكل ندرة الموارد المائية أحد أهم التحديات الرئيسية في المنطقة العربية على مدى العقود الماضية. فجميع بلدان المنطقة تقريبا تعاني من ندرة المياه العذبة، حيث أن المتوفر لديها يقع دون خط الفقر المائي بكثير- وفقا لتقديرات البنك العالمي لعام 2016. إذ بلغت حصة نصيب الفرد في الجزائر وتونس وسوريا 289 متراً مكعباً سنويا -.. ومن المرتقب تفاقم الحالة بفعل ما بدأ يظهر من آثار جلية على المناخ في المنطقة. تتوقع نماذج تغير المناخ حدوث انخفاض كبير في توفر الموارد المائية العذبة بسبب تراجع معدلات هطول الأمطار في معظم أنحاء المنطقة، وارتفاع درجات الحرار وزيادة تواتر وحدة الظواهر المناخية المتطرفة. وسيكون لهذه الآثار انعكاسات جسيمة على إدارة الموارد المائية. حيث أطلقت الإسكوا المبادرة الإقليمية لتقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، وهي أول تقييم متكامل يجرى في النطاق العربي. ويظهر التغيير العام في الحرارة في نهاية القرن ارتفاعا في متوسط درجة الحرارة السنوية في المنطقة العربية بمقدار 01 إلى 03 درجات مئوية كما هوا مبين في الشكل أسفله.

أما التساقطات فستشهد المنطقة العربية انخفاضا حادا حيث يبين الرسم أسفله انخفاض متوسط التساقطات الشهري بحلول نهاية القرن إلى 10-08 ملم في المناطق الساحلية، ولاسيما حول جبال الأطلس غربا والأحواض العلوية لنهري دجلة والفرات شرقا.[4]

كما سيؤدي استهلاك المياه المتزايد الى تراجع ملحوظ في كمياتها، فقد تضاعف في القرن الماضي مثلا مستوى الاستعمال البشري للمياه مرتين مقارنة بمعدل النمو الديمغرافي، فيما يوجد حاليا بالمناطق الجافة وشبه الجافة أكثر من ملياري نسمة، وتضم هذه المناطق لوحدها نصف أعداد فقراء العالم. علاوة على أن 82% من سكان القارة الأفريقية يجتاحهم الجفاف كما تشير بعض الدراسات الى تعذر حصول ما يزيد عن مليار و500 مليون فرد على المياه الصالحة للشرب وسيتضاعف العدد ليصبح أكثر من 3 مليار بحلول سنة 2050.[5]

ومن المتوقع كذلك أن تؤدي درجات الحرارة المرتفعة إلى خفض مساحات الأراضي الصالحة للزراعة في شمال أفريقيا، وتقصير مدة مواسم النمو وتقليل المحاصيل. وسيؤدي انخفاض هطول الأمطار السنوي المتوقع في هذه المنطقة في القرن الحادي والعشرين إلى تفاقم هذه الآثار، لا سيما في المناطق شبه القاحلة والقاحلة المعتمدة على الري. كما تشكل حالات الجفاف والفيضانات أكثر الأحداث المناخية شيوعاً في شمال أفريقيا وتمثل تهديداً مباشراً للأرواح وسبل العيش. إضافة إلى ذلك تتركز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية في بلدان شمال أفريقيا على طول المناطق الساحلية. ويبلغ مجموع السكان القاطنين في حدود 100 كم من الساحل والذين يعانون مباشرة من تغير المناخ 68.8% الجزائر، 65.1 % المغرب، 84 % تونس.[6]

رغم مؤشرات ندرة المياه التي تشهدها منطقة شمال افريقيا باتت وضعية البلاد التونسية تبعث عن القلق وتنذر بمستقبل مخيف فيما يتعلق بالموارد المائية واستعمالاتها. إذ بلغ البلد مستوى الإجهاد المائي سنة 1994 بموارد متوفرة تعادل 532 متر مكعّب سنويا للفرد الواحد. ويتوقع أن ينخفض هذا المنسوب إلى 360 متر مكعّب سنة 2030 وإلى 150 متر مكعّب سنة 2050. نتحدث هنا عن إمكانات مائية متواضعة جدا، علما

3 الاشتراكي، الرأسمالية وتغير المناخ، https://revsoc.me/economy/lrsmly-wltgyr-lmnkhy-0/

4 تقرير المياه والتنمية الثامن أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية، الأمم المتحدة،2020،

5 عزيز الأطرش، واقع المياه في المنطقة العربية، المياه في المنطقة العربية من الملك العام إلى الخصخصة، ص 28.

6 نزرع الغد، التكيف مع تغير المناخ في شمال أفريقيا: الظروف المناخية المستقبلية وحلول إدارة المحاصيل والمياه، www.biosaline.org/ar/events

الشكل 6. التغيُّر في متوسط المتساقطات (مم/شهر) للفترة الزمنية 2046-2065

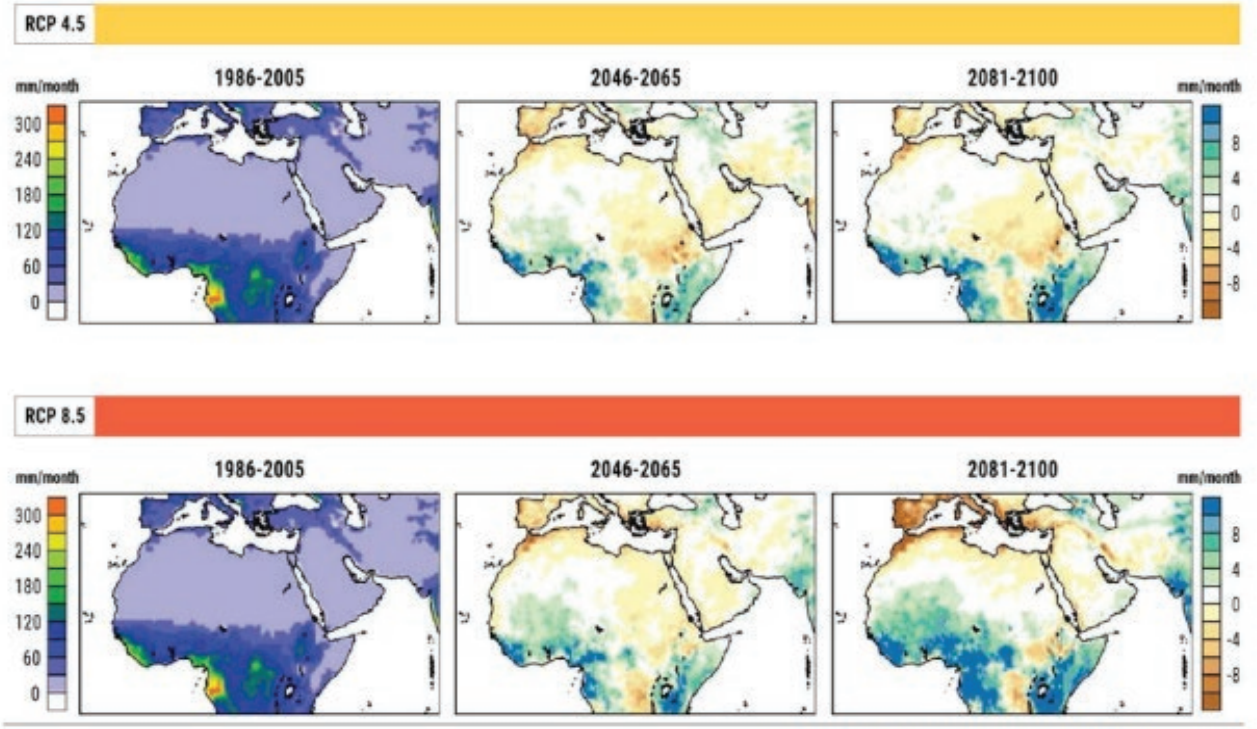

المصدر: E/ESCWA/SDPD/2017/RICCAR/Report

أنّ ربعها 4/1متأتي من موارد جوفية غير متجددة. أما المتجددة فهي بصدد التقلص نتيجة التغيّر المناخي. كما نلاحظ أيضا تدهورا واضحا لجودة المياه بسبب ارتفاع نسب الملوحة والتلوث الناجم عن الأنشطة الصناعية واستعمال المبيدات والأسمدة الكيميائية في قطاع الفلاحة[7].

رغم هشاشة وضعية الموارد المائية في المنطقة العربية لم تكف أطماع الرأسمالية عن الاتجار وتحقيق الأرباح وتحويل الأزمات إلى استراتيجيات ربحية. فالبلاد التونسية لم تكن في منأى عن خيارات النظام الرأسمالي في وقت يعاني فيه قطاع المياه من أزمة هيكلية تمظهرت في اتساع دائرة العطش في كامل الجمهورية. ونجد مقابل ذلك تطورا كبيرا في وحدات تعليب المياه المعدنية من 04 وحدات سنة 1994، إلى 29 وحدة سنة 2020. تعود أسباب ذلك على فتح القطاع المياه أمام المستثمرين الخواص وتخلي الدولة على مسؤولية تنظيم القطاع، ما نتج عنه بروز مفارقات وحالة من الغبن الاجتماعي خاصة لدى الأشخاص الذين يقطنون قرب منابع المياه، دون إمكانية الحصول على حاجياتهم منها.

السيادة الغذائية بين واقع التغييرات المناخية واجهاد النظام الرأسمالي

تمثل السيادة الغذائية استراتيجية بديلة، من أجل مقاومة النظام الحالي لهيمنة منطق التجارة الدولية والشركات الكبرى والعابرة للقوميات على أدوات إنتاج الغذاء، ونهب الأراضي والإضرار بالبيئة. [8]

ليس الغذاء اليوم أقل وطأة عن الموارد المائية في المنطقة العربية، فالماء والغذاء متلازمان. لكن السؤال هو الى أي مدى يمكن تحقيق مقومات السيادة الغذائية في ظل التغييرات المناخية وتوحش النظام الرأسمالي. إن للتغييرات المناخية تبعات كبرى في مجال الزراعة تؤثر على النظم الإيكولوجية والفوائد التي توفرها للمجتمعات. كما ويؤثر ذلك بصورة

7 الموارد المائية: تعطيش صغار الفلاّحين خدمة للزراعة الرأسمالية التصديرية
https://www.siyada.org/ar/siyada-board شبكة شمال افريقية للسيادة الغذائية،

8 صقر النور، مفهوم السيادة الغذائية، شبكة افريقيا للسيادة الغذائية، https://www.siyada.org/ar/siyada-board

نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة في العالم سنة 2018

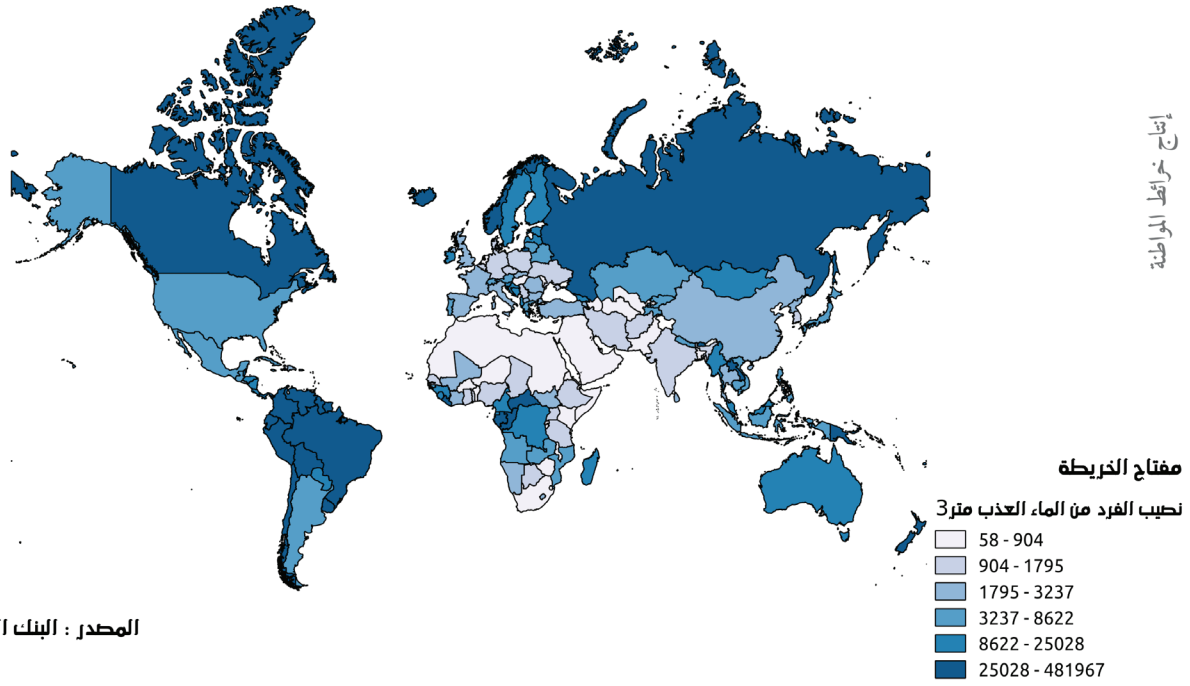

المصدر : البنك الدولي

متزايدة على إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني، والموارد الزراعية من التربة والمياه.

ورغم أن المنطقة العربية، لا تسهم إلا بنسبة 4.5% من غازات الاحترار العالمي، تدفع الثمن الأكبر من جراء تغير المناخ[9]. وسوف تكون أكثر المناطق عرضة لهذه التأثيرات لأنها تضم أغلب المناطق جفافا وحوالي 75% من المساحات المزروعة فيها تعتمد على المطر. وستنخفض كمية الأمطار خاصة في المشرق العربي بحدود 10 إلى 30% في السنوات القادمة مع تباين في توزعها وشدتها مع ازدياد في وتيرة دورات الجفاف. كذلك ستنخفض المحاصيل الزراعية في المناطق المطرية في الوطن العربي بحوالي 50% بحلول 2050.[10]

على سبيل المثال يتواصل تقلص الأراضي المثمرة والأراضي المخصصة للزراعات الكبرى في تونس بفعل التغيرات المناخية، و يُتوقع انخفاض محاصيل الحبوب في البلاد مع حلول عام 2030 بحوالي 30%، فيما]توقع تراجع الأراضي المثمرة بحوالي 50% مع نهاية هذا القرن.[11]

كما تعتبر هذه التغيرات المناخية عالية المخاطر من الدوافع الأساسية التي حدت بالفلاحين المزارعين المهمشين إلى محاولة التحكم في هذه المخاطر بتبني عديد ومن الممارسات خصوصا في ظل ندرة المياه على غرار الخضوع المزمن للمداواة الكيمائية، يمكن القول إن الفئات الاجتماعية الأكثر عرضة لآثار هذه التغيرات هي صغار ومتوسطي الفلاحين. ولئن كانت إعادة منوال التنمية لبلدان المنطقة العربية قد أدى إلى اختلال التوازن التنموي وإلى تفقير سكان كما وكيفا، فإن التغيرات المناخية ونقص المياه وضعف حوكمتها عوامل أدت بدورها إلى بروز مسارات تفقير خاصة في ظل غياب دور الدولة ورعايتها لهاته الفئات. اذ تعتبر البلاد التونسية النموذج الأمثل لمعاناة صغار الفلاحين في مواجهة التغييرات المناخية دون برامج مساعدة من الدولة.

9 عمر عبد الرازق، التغير المناخي هل تختفي الزراعة من المنطقة العربية؟، https://www.bbc.com/arabic/in-depth-59209252

10 Workshop on: Climate Change Adaptation in the Agricultural Sector Using Integrated Water Resources Management (IWRM) Tools،Response measures with climatic changes in agriculture sector.

11 احصائيات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

حيث أن الفلاحة في تونس ما زالت مسألة عائلية بالأساس، فقرابة 75 % من المستغلات الفلاحية مساحتها أقل من 10 هكتارات، أي أن صغار الفلاحين هم العمود الفقري للقطاع، والمشكلة أنهم الأفقر والأقل قدرة على الحصول على تمويلات. علاوة على ذلك يعاني هؤلاء الفلاحون من مشكلة البذور الهجينة لعدم تأقلمها مع التغييرات المناخية وكلفتها المرتفعة باستمرار، وهيمنتها على السوق تعني من جهة حرمان صغار الفلاحين من البذور الكافية لزراعة أراضيهم وتحسين أوضاعهم، ومن جهة أخرى ارتفاع تكلفة المنتجات الفلاحية، ما يرهق القدرة الشرائية لأغلب المواطنين.

هذا الجانب هو الأقل خطورة في الموضوع، فنسبة مهمة من هذه البذور مهجنة وعقيمة (OGM)، أي أنها تستعمل لمرة واحدة ولا يمكن تخزينها. كما أظهرت تجارب عدة بلدان أن بذور الشركات العملاقة هذه تفقِر التربة تدريجيا، ما يجعل الفلاحين يستعملون الأسمدة أكثر فأكثر. في تونس مثلاً ارتفع معدل الأسمدة من 5 كيلوغرام للهكتار الواحد مطلع ستينات القرن الماضي إلى 25 كيلوغراماً أواسط تسعيناته. وينبه عدة فلاحين وخبراء زراعيين منذ سنوات إلى ظهور أمراض جديدة تصيب الزراعات التونسية، وتستوجب استعمالاً مكثفاً للأدوية[12]. لذلك نجد أنفسنا في مقاربات لا تخدم صالح الفلاح الذي يسعى جاهدا إلى المحافظة على موروثه الزراعي تحقيقا لسيادته الغذائية من جهة وبين الدولة ومصالحها التي تسعى في كل محاولاتها إلى اجهاد كاهل الفلاح وتضعه أمام خيار وحدا وهو التخلي عن مورد رزقه والهجرة.

عمل النظام الرأسمالي، على غرار التغييرات المناخية التي ساهمت بشكل كبير في احباط كل محاولات تحقيق السيادة الغذائية. على تركيع أنظمة الحكم في البلدان النامية عبر خلق نظام زراعي يقوم على الاستخراجية خاصة في شمال افريقيا. يؤدي هذا النموذج الفلاحي والصناعي والتجاري والتصديري، المرتكز على الإنتاج الكثيف والزراعة الأحادية والاستهلاك الحاد للماء، في المناطق القاحلة مثل الصحراء، الى استنزاف المياه الجوفية الثمينة وغير المتجددة. علاوة على ذلك، يشكل تحويل الأراضي الصالحة للزراعة من إنتاج الغذاء إلى إنتاج الطاقة (الوقود الحيوي أو الوقود الزراعي) والزهور والمنتوجات الموجهة للاستخدام التجميلي في بلدان أوروبا (مثل ثمار الجوجوبا في تونس) تصديرا لمياه افتراضية[13].

كما أن للمنطقة المغاربية دور جيو-استراتيجي فيما يخص القطاع الاستخراجي لقربها من القارة الأوروبية وثراء باطن أرضها. فالجزائر هي ثالث أكبر مزود لأوروبا بالغاز، في حين أن المغرب وتونس فاعلان مهمان للغاية في إنتاج الفوسفات، المستخدم في التسميد الزراعي مغذيا بذلك الرأسمالية الزراعية العالمية. علاوة على ذلك، تصدر تونس والمغرب كميات كبيرة من المنتجات الزراعية إلى أوروبا. تنعكس هذه الأهمية الاستراتيجية في محاولات رأسمال الشمال للسيطرة على هذه الموارد.[14]

ويعد هذا النظام الغذائي جزءا من النمط الاستخراجي للتراكم والاستحواذ الذي وضع الاستعمار أسس بنياته في البلدان المغاربية/ شمال إفريقيا في القرن التاسع عشر استجابة لمتطلبات المراكز الحضرية في بلدان الشمال عامة. يعتمد هذا النمط من التراكم والاستحواذ بدوره على تسليع الطبيعة وخصخصة الموارد الطبيعية، وما ينتج عنهما من تدهور بيئي خطير.

2- تعدد المحاولات مقابل فشل التأقلم

تغير المناخ أصبح اليوم واقعا، يجب التكيف مع عواقب الظواهر المناخية حتى نتمكن من حماية الناس والمجتمعات، بالإضافة إلى بذل كل ما بوسع الحكومات والدول لخفض الانبعاثات وإبطاء وتيرة الاحتباس الحراري. بالنظر إلى حجم التغيرات المناخية، وحقيقة أنها ستؤثر على العديد من مجالات الحياة، يجب أن يتمّ التكيف معها أيضا على نطاق أوسع. يتعين على اقتصاداتنا ومجتمعاتنا ككل أن تكتسب قدرة أكبر على الصمود في مواجهة التأثيرات المناخية، وسيتطلب هذا جهودا واسعة النطاق، وسيتعين على

12 شبكة شمال افريقيا للسيادة الغذائية، التغيّرات المناخية في تونس بين المقاربات المؤسساتية وتأثيراتها على الفلاحين https://www.siyada.org/ar/siyada-board

13 Allan, J.A 2003. “Virtual water – the water, food and trade nexus: useful concept or misleading metaphor Water International 28 4-11.

14 الفلاحة التصديريّة تقوّض السيادة الغذائية وتحاصر صغار الفلاحين في تونس والمغرب، شبكة شمال افريقيا للسيادة الغذائية، / https://www.siyada.org/ar/siyada-board

الحكومات إعادة هيكلة برامجها[15] . ولكن بالرغم من مساعي الخبراء لإثبات هذه الحقيقة وإعطاء التوقعات الدقيقة التي يمكن أن يصبح عليها المناخ اليوم فإن جل النظريات التي توالت على انظار الحكومات لم تحقق التكيف مع هذه التغيرات. حيث سارعت أغلب البلدان إلى تنظيم الملتقيات لحلحة وضعيتها البيئية لكن دون جدوى، فجل الحلول تكون مجرد ردة فعل على الظواهر الطبيعية.

على سبيل الختم

ما يمكن قوله إن الرأسمالية لا تعبأ بصحة البشر ولا بمستقبل الأجيال القادمة، أنها مدفوعة نحو الربح، حيث انتهجت بلدان الشمال أساليب الربح والاستثمار، والفوائد الاقتصادية والاجتماعية الأوسع للتكيف مع تغير المناخ واضحة للغاية. أصدرت اللجنة العالمية للتكيف تقريراً يدعو الحكومات والشركات والمجتمعات المحلية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز تدابير التكيف. ويخلص التقرير إلى أن الاستثمار بقيمة 1.8 مليار دولار عبر خمسة مجالات رئيسية -أنظمة الإنذار المبكر، والبنية التحتية المرنة، والزراعة، وحماية الاشجار، وإمدادات المياه المرنة -من عام 2020 إلى عام 2030، يمكن أن ينتج فوائد بقيمة 7.1 مليار دولار[16]. اذن فالشركات الرأسمالية العالمية ليست غايتها حماية الشعوب والمجتمعات من تأثيرات التغييرات المناخية وانما تحمل برامجها واقعا سيعصف بحياة الفئات العريضة من شعوبنا التي تتكالب عليها عوامل التسلّط والحرمان من الداخل والخارج، فلا سبيل إذا للتحرر سوى ببديل اجتماعي وحدوي يضمن لنا عدالة مناخية وسيادة غذائية .

15 التكيف مع تغير المناخ، الأمم المتحدة،

16 Emna Navarro الحاجة إلى التكيف مع التغيرات المناخية
https://www.project-syndicate.org/commentary/need-to-boost-climate-adaptation-immediately-cop25-by-emma-navarro-2019-11/arabic

الترحال الرعوي بين تحميله مسؤولية التدهور البيئي واعتباره سبيلا لاسترجاع التنوع الإحيائي

إلياس تراس /المغرب

المصور : إلياس تراس

الرعي من أقدم أنماط الإنتاج التي مارستها المجتمعات البشرية منذ آلاف السنين، وقد تطورت المنظومات الرعوية عبر الزمن واكتسبت خصوصيات تحت تأثيرات المناخ والجغرافيا والثقافة والسياسة. يحتل الرعي إلى اليوم موقعا مهما في مجتمعاتنا، حيث يوفر حوالي 10% من الإنتاج العالمي للحوم الأبقار و30% من لحوم الأغنام والماعز[1]، بالإضافة إلى منتجات أخرى؛ غذائية كالحليب ومشتقاته، وزراعية كالأسمدة العضوية في الأنماط الزراعية الرعوية الهجينة، وصناعية كالصوف والجلد. هذا بالإضافة لكونه مصدر الدخل الأساسي لحوالي 200 مليون إنسان[2] حول العالم.

يرتبط هذا النشاط الاقتصادي في أذهان العديد من الناس بالرعي الجائر الذي يتسبب في تراجع النباتات الرعوية وهيمنة نباتات أخرى على الغطاء النباتي، ما يفضي إلى تدهور التنوع الإحيائي للحيوانات والنباتات في المراعي. كما يؤدي الضغط الرعوي إلى انخفاض مسامية التربة وتدهور خصائصها وإمكانية نفاذ المياه وبالتالي نقصان المواد العضوية وإمكانيات تخزين المياه. إلا أن المواشي الرعوية يمكن أن تساهم في إغناء التنوع الإحيائي عبر توزيع البذور بحوافرها وعن طريق روثها الذي يغني التربة بالمواد العضوية أيضا، كما أنها تلعب دورا وقائيا من حرائق الغابات، باستهلاكها الكتلة الحيوية التي يمكن أن تكون وقودا لها. وقد حافظت مختلف الأنظمة الرعوية التقليدية عبر التاريخ على التنوع الإحيائي في المراعي بفعل

1 De Haan, C., Steinfeld, H., & Blackburn, H. (1997). Livestock & the Environment, meeting the challenge, EC, FAO, IFAD, IDRC (Canada), WB, WRENmedia, Sullfolk, UK. https://www.fao.org/3/x5304e/x5304e00.htm

2 De Haan, C., Steinfeld, H., & Blackburn, H. (1997). Livestock & the environment: Finding a balance, EC, FAO, IFAD, IDRC (Canada), WB, WRENmedia, Sullfolk, UK. https://www.researchgate.net/profile/Cornelis-De-Haan/publication/44550726_Livestock_the_environment_finding_a_balance_Cees_de_Haan_Henning_Steinfeld_Harvey_Blackburn/links/5786514408aec5c2e4e2e64f/Livestock-the-environment-finding-a-balance-Cees-de-Haan-Henning-Steinfeld-Harvey-Blackburn.pdf

مصلحة الرعاة المباشرة في الحفاظ عليه.[3] يعتبر الرعي من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثرا بالتغير المناخي[4]، فارتفاع درجات الحرارة وزيادة تردد سنوات الجفاف المرفقة بعجز في الموارد المائية سيزيد من حدة التدهور البيئي، وبالتالي في تراجع الغطاء النباتي والتنوع الإحيائي، خاصة في منطقتنا.

لا يزال الرعي التقليدي مهيمنا في مرتفعات شمال إفريقيا، حيث تشكل المراعي عمود التربية الموسعة للمواشي، وتعتبر هذه المنطقة ذات إرث ثقافي رعوي غني يعود إلى العصر البرونزي. وقد شكلت مرتفعات الأطلس عبر التاريخ ملجأ غنيا بالموارد للمجتمعات الرعوية القادمة من الصحراء هربا من الجفاف الذي حل بها بعد انتهاء الحقبة الإفريقية الرطبة[5]. وتطورت، في سياق من المنافسة الحادة على الموارد النادرة بين مختلف المجموعات الرعوية، نظم رعوية معقدة متداخلة مع البنيات الاجتماعية والاقتصادية لمختلف المجموعات المستوطنة والمستغلة لهذه المرتفعات. هذه النظم محكومة بقواعد عرفية تنظم الولوج للمراعي وتحدد المجموعات التي لها حقوق استغلالها.

المنظومات الرعوية التقليدية كجواب على ندرة الموارد

شهد جنوب المغرب الحالي خلال نهاية القرن 16 وبداية القرن 17 أحداث جفاف متتالية وكارثية، أدت إلى ظهور نظام أگدال الرعوي[6]، وهو نظام تسيير يقوم على إتاحة فترة راحة بيولوجية للمراعي خلال فترات تكاثر الأنواع النباتية الموجودة بها حتى يتأتى الحفاظ على الغطاء النباتي وتنوعه البيولوجي. يتم إذن تحديد مواعيد لإغلاق المرعى، ومنع الولوج إليه مؤقتا، ثم فتحه بعد مراحل الإزهار وتجدد مخزون البذور في التربة[7]. ويمكن ذلك بالاعتماد على مجموعة من الممارسات المتكاملة؛ كالاستغلال الدائري للمراعي بالنسبة للقطعان المرتحلة بين السهل والدير والجبل أو بين مراعي السفوح الجنوبية والسفوح الشمالية للسلسلة الجبلية، والتكامل بين الأنشطة الزراعية والرعوية، واتفاقيات رعوية بين مختلف المجموعات للاستفادة من مراعي بعضها إلى غير ذلك من الممارسات. وقد سعت مختلف المجتمعات الرعوية إلى السيطرة على مراع متعددة على ارتفاعات جغرافية مختلفة بغية تحقيق التكامل الارتفاعي لضمان الموارد الرعوية طوال السنة، وكذا لتجنب الضغط على المراعي وتدهورها. ويتجلى ذلك في احتلال هذه المجموعات لمجالات طولية تقطع السلاسل الجبلية عموديا. ولعل مثالين من التراث الشفهي الشعبي لقبائل أيت سدرات وأيت عطّا، اللتين تحتلان مجالات من السفوح الشمالية-الغربية للأطلس الكبير الأوسط (أمالو)، والتي تتميز بمناخ معتدل رطب معرض للمؤثرات المحيطية، ومجالات في سفوحه الجنوبية-الشرقية (أسامّر)، ذات المناخ القاري الجاف المعرض للمؤثرات الصحراوية، خير معبر عن الوعي بأهمية هذا التكامل: عند الأولى «سْگُ أَفْروخْ آرْ تَسافْتْ» (من النخيل إلى السنديان.)، وعند الثانية: «سْگُ إسْلمانْ آرْ ودادْن» (حرفيا: من السمك إلى الضأن البربري، أي من مواطن الأسماك في سافلة الوديان إلى مواطن الضأن البربري في أعالي الجبال)[8]. حيث تمتد مجالات هذه الأخيرة على مئات الكيلومترات (اتجاه جنوب شرقي-شمال غربي) من واحات درعة الصحراوية جنوبا، وعبر كتلة صاغرو بالأطلس الصغير الشرقي وحوض ورزازات وحتى السفوح الشمالية للأطلس الكبير الأوسط، حيث تمتلك مجموعات منضوية تحت هذه الاتحادية القبلية مراعي لازال بعضها منظما بنظام أگدال.

3 Ibid.

4 1. Thornton P., Van de Steeg J., Notenbaert A. & Herrero M.2009)). The impacts of climate change on livestock and livestock systems in developing countries: a review of what we know and what we need to know. Agric. Syst.

5 تراس إ. (2022). سيادتنا الغذائية واستقلالنا عن الدولة: تاريخ شعبي لعلاقات الهيمنة في الأطلس الكبير الغربي وسهل الحوز بالمغرب، شبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية

6 Auclair L. (2012). Un patrimoine socioécologique à l'épreuve des transformations du monde rural. In : Auclair L. & Alifriqui M. Agdal : Patrimoine socio-écologique de l'Atlas marocain, IRCAM, IRD.

7 Alaoui Haroni, S. & Alifriqui, M. (2012) Approche écologique des pâturages humides d'altitude et pratiques de gestion. Le plateau d'Oukaïmeden dans le Haut Atlas de Marrakech. In : Auclair L. & Alifriqui M. Agdal : Patrimoine socio-écologique de l'Atlas marocain, IRCAM, IRD.

8 Ait Hamza, M. (2012). Les Agdals du Haut Atlas Central : Formes d'adaptation, changements et permanences. In : Auclair L. & Alifriqui M. Agdal : Patrimoine socio-écologique de l'Atlas marocain, IRCAM, IRD

المصور : إلياس تراس

تُسمى بأگدال أيضا فترة منع الولوج للمراعي وفي نفس الوقت المراعي الخاضعة لهذا النظام. يتم تسيير هذه المراعي بشكل أفقي من طرف مستعمليها (ذوي الحقوق) عبر مجالس تسمى لجْماعْتْ أو أَجْمُوعْ (صيّغ مُمَزّغَة لـ: الجماعة) أو أَگْراوْ، يترأسها شخص يسمى أَمْغارْ نْ تُوگا أو أمغار نِ‌يگُّدْلان (شيخ العشب، أو شيخ المراعي). يتم اختياره كل سنة من طرف جماعة ذوي الحقوق، وتفوض له مهام تنظيم الرعي في أگدال، والسهر على احترام قواعد استغلاله؛ كتوزيع أماكن الملاجئ والحظائر ومصادر المياه والمراعي المرفقة بها بين رعاة المجموعة المستفيدة، والحرص على عدم خرق قواعد الرعي كاحترام مسافة معينة بين الملاجئ وعدم استغلال مصادر مياه يعود حق استغلالها لرعاة آخرين أو الرعي في مراعيهم، وحراسة المرعى في فترة أگدال (منع الرعي المؤقت) أو تفويض حراسته لشخص آخر إلى غير ذلك من المهام. يتم اتخاذ إجراءات عقابية في حق المخالفين، وتختلف العقوبات المفروضة حسب نوع المخالفة، فقد يتم الاكتفاء بغرامة وربما يصادر رأس ماشية من قطيع المخالف أو يضحى بها، وفي حالات تفرض عليه إقامة مأدبة يدعى لها كل أفراد المجموعة.[9] وتختلف السلط المفوضة لـ أمغار باختلاف المجموعات وبنياتها الاجتماعية والسياسية، فقد يكون صاحب القرار في مواعيد فتح وإغلاق أگدال وغيرها من القرارات وقد يكون دوره استشاريا وتترك القرارات لجماعة الرعاة.

السردية البيئية الاستعمارية واستهداف الترحال الرعوي

يجب علينا، حتى لا نضفي صبغة المثالية على نظام أگدال والنماذج التقليدية لاستغلال وتسيير الفضاء الرعوي، الوقوف على التحديات التي تعرضت لها ولا تزال، والتي تهدد اليوم استمراريتها ونجاعتها في الحفاظ على المراعي. فقد ضعفت البنيات الاجتماعية للمجتمعات المحلية ومؤسساتها، التي تطورت في ظلها هذه المنظومات الرعوية بشكل كبير. وبدأ تآكلها تدريجيا باضطراد مع توطد السلطة المركزية التقليدية منذ قرون، خصوصا في المناطق القريبة من مراكز السلطة والتي كانت تحت سيطرتها المباشرة. غير أن

9 استجوابات شخصية مع رعاة من اتحادية قبائل مسفيوة (أيت واگستيت، أيت تغدوين، أيت إنزال نـ‌ودرار) في أگدال ياگور ورعاة من قبيلة إلمشان (اتحادية قبائل أيت عطا)، أبريل وماي وغشت 2021، يونيو 2022.

المصور : إلياس تراس

هذه السيرورة تسارعت بشكل كبير ، وتعممت جغرافيا خلال القرن الماضي، ابتداء من استعمار المغرب[10].

غداة توقيع معاهدة فاس في مارس سنة 1912، شرع المستعمِر في استهداف البنيات الاجتماعية والاقتصادية للقبائل المقاومة، والتي طالما حظيت باستقلال نسبي عن السلطة السياسية المركزية. وكان الانتجاع والترحال الرعوي أبرز الأنشطة الاقتصادية التي سعت الإدارة الاستعمارية إلى تصفيتها، وقد لعب في ذلك مؤسستان استعماريتان دورا كبيرا؛ مصلحة المياه والغابات (Service des eaux et forêts) ومصلحة تقنيات الدجانة والأوبئة الحيوانية (Service de Zootechnies et des Epizooties) اللذان تم إنشاءهما سنة 1913، ليصبحا على التوالي: إدارة المياه والغابات (Administration des eaux et forêts) ومصلحة تربية المواشي (Service de l'élevage) ابتداء من سنة 1917. كانت أول خطوة للإدارة الاستعمارية في هذا الصدد ضمّ مجمل الغابات المغربية إلى ملك الدولة العام في نونبر 1912، بما في ذلك المراعي الغابوية المملوكة تاريخيا للقبائل، لتعبئ ترسانة قانونية متشددة تستهدف مباشرة أنماط عيش المجتمعات المحلية: ابتداء من ظهير 27 دجنبر 1913 المنظم لـ «حماية الغابات» ثم ظهير 10 أكتوبر 1917 المنظم لـ «حفظ» واستغلال الغابات. شرعنت الإدارة الاستعمارية سياستها الغابوية بسردية انتكاسية عن التاريخ البيئي للمغرب وللمغرب الكبير بصفة عامة. سيطرت عليها رواية تدهور الغابات واسع النطاق بهذه المنطقة بالمقارنة مع الجنة الأسطورية في الأدب الروماني عن شمال إفريقيا، وإلقاء مسؤولية قرون من التدهور على الترحال والانتجاع الرعوي، وبالتالي اعتبارهما أكبر خطر يهدد الغابات بالمغرب. عملت الإدارة الغابوية، مستعينة بتشريعات أخرى، للتحكم في الانتجاع الرعوي والحد منه، كالمرسوم الوزاري لسنة 1921 الذي يحدد المستفيدين من الانتجاع في المراعي الغابوية بانتماءهم القبلي، ويقصي عددا كبيرا من المجتمعات المحلية التي كانت تستعمل هذه المراعي، بالإضافة إلى فرض إجراءات بيروقراطية على الرعاة الراغبين في ولوج المراعي وفرض ضرائب عليهم. بعد انتهاء الحملة العسكرية الفرنسية ضد القبائل المقاومة، باشرت الإدارة الاستعمارية التضييق أكثر على مجالات رعي وحقوق استغلال الرعاة الرحل وقلصت من عدد الماشية المسموح لها الانتجاع في عدة مجالات[11].

تجاوز تأثير السردية الانتكاسية لغابات المغرب وتحميل المسؤولية للرعاة مجال عمل الإدارة الغابوية إلى جهاز تربية المواشي الذي كان يدبر أغلب المجالات غير الغابوية. فقد أوكلت له مهمة تدبير المراعي ابتداء من سنة 1920. عمل هذا الجهاز منذ سنواته

10 تراس إ. (2022). سيادتنا الغذائية واستقلالنا عن الدولة: تاريخ شعبي لعلاقات الهيمنة في الأطلس الكبير الغربي وسهل الحوز بالمغرب، شبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية

11 Davis, D. K. (2005). Potential Forests: Degradation Narratives, Science, and Environmental Policy in Protectorate Morocco, 1912-1956. Environmental History, 10(2).

المصور : إلياس تراس

الأولى على تحويل الإنتاج المعيشي للمواشي إلى إنتاج للسلع، عبر تكثيف إنتاج اللحوم والحليب والصوف وتسويقها للمستهلك الأوربي. هذا النمط من الإنتاج يحتاج إلى زراعة مزيد من الأراضي لإنتاج العلف، وغالبا ما كان ذلك يتم على حساب أفضل الأراضي الرعوية الموسمية. اعتمد الجهاز في تدبيره للمراعي على منع ولوج عدة مجالات رعوية لخلق احتياطي من العلف، وزراعة أنواع محددة من النباتات الرعوية، و»تحسين» المراعي بزراعة أنواع مستوردة. كما كان يفرض رخصا مدفوعة الأجر للولوج للمراعي التي تم العمل عليها في أغلب الأحيان[12].

كان لهذه السياسات الاستعمارية أثر بالغ على البنيات الاقتصادية للمجتمعات المحلية، خصوصا الرعاة الرحل الذين أجبر العديد منهم على الاستقرار أو التخلي عن الرعي نهائيا بعد مصادرة مراعيهم والإضرار بمؤسساتهم الرعوية ومنظوماتهم التقليدية التي لا تجد لها مكانا في التشريعات القانونية، بل على العكس تعتبرهم مشكلا يجب التخلص منه.

استمرت هذه السياسات بعد استقلال المغرب، حيث لا تزال التشريعات الغابوية من قبيل ظهير 10 أكتوبر 1917 والمراسيم والقرارات والتعديلات المتعلقة به سارية المفعول إلى اليوم، بالإضافة إلى الخيارات الاقتصادية المتعلقة بتربية المواشي وتدبير المراعي؛ كتكثيف الإنتاج، والتحكم في الرعي، وتشجيع الاستقرار وغيرها من التوجهات التي تخدم اقتصاد السوق على حساب المجتمعات المحلية والبيئة.

ركزت مشاريع تنمية المجال القروي في العقود الثلاثة الأخيرة، كمشروع تنمية الأطلس الكبير الأوسط (PHAC: MOR/92/010)، على إدخال البذور المعدلة للحبوب والثمار، وسلالات ماشية محسنة وتشجيع السكان المحليين على تبني أنظمة إنتاج كثيفة. كما ذهبت في نفس الاتجاه مشاريع أخرى مولت من طرف قروض متعددة الأطراف أو قروض حكومية أجنبية. وحتى مشروع الحفاظ على التنوع الإحيائي عبر الانتجاع الرعوي في الأطلس الكبير الأوسط (CBTHA : MOR/99/G33/A/1G/99) المراد به إعادة الاعتبار للممارسات الرعوية التقليدية ودورها في الحفاظ على التنوع الإحيائي للمراعي افتقر تفعيله إلى العمل التشاركي مع

12 Ibid.

المصور : إلياس تراس

الفاعلين المحليين المعنيين بالمشروع، وركزت على السكان المستقرين أكثر من الرعاة المرتحلين، حيث اقتصر العمل مع المنظمات الرعوية على تهيئة نقاط التزود بالماء. كما افتقر برنامج العمل إلى إجراءات عملية لدعم أكدال والحد من انتشار الزراعة في المراعي. وكانت نتائجه متواضعة في علاقة بالتأثير على الغطاء النباتي والتنوع الإحيائي للمراعي، إلى غير ذلك من أهدافه[13]. ويعزى فشل هذا المشروع إلى تعارض إجراءات التدخل الاعتيادية للسلطات، المحكومة بالقوانين الغابوية والرعوية وبالسردية البيئية المعتبرة الرعاة سبب التدهور البيئي، مع أهدافه. ويعبر آخر قانون منظم للرعي عن هذه النظرة بفرضه إجراءات بيروقراطية مكثفة على القطعان المرتحلة، وبجعل كل القرارات المتعلقة بفتح المراعي وإغلاقها وممرات عبورها ومناطق استقرارها بيد الإدارة وتحت مراقبتها المشددة[14].

الرعي وإشكالات التغير المناخي والسيادة الغذائية

طغت على السرديات البيئية التي خدمت الأجندات الاستعمارية مبالغات كبيرة ومغالطات في البيانات المعتمدة أو في تأويلها، تتحدى صحتَها الدراساتُ والأبحاث اليوم، حيث تتوفر أدلة كافية عن نجاعة أنظمة الرعي المتنقل التقليدية حتى في المراعي الجافة سواء من ناحية إنتاجيتها[15] أو استهلاكها الموارد غير المتجددة[16] قياسا بالتربية الصناعية الكثيفة للمواشي. كما أن الأدب المنتَج حول الأنظمة

13 Mission d'évaluation Finale, Rapport d'évaluation finale, Projet de conservation de la biodiversité par la Transhumance sur le versant sud du Haut Atlas (CBTHA), GEF, PNUD

14 قانون رقم 113.13 يتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية، مديرية التشريع، وزارة العدل، المملكة المغربية

15 Breman H. & De Wit C. T. (1983). Rangeland Productivity and Exploitation in the Sahel. Science, 221

16 De Ridder, N., & Wagenaar, K. T. (1986). Energy and protein balances in traditional livestock systems and ranching in eastern Botswana. Agricultural Systems 20(1)

المصور : إلياس تراس

الرعوية التقليدية في المغرب، والاهتمام المتزايد بنظام أگدال في مختلف المجالات، من علوم النبات[17] والإيكولوجيا[18] والجغرافيا[19] إلى العلوم الاجتماعية[20]، يظهر بجلاء حفاظ الأنظمة التقليدية على المراعي والغابات[21] وتنوعها الإحيائي بالمقارنة مع الإجراءات الحديثة للإدارة الغابوية. غير أنها ضعفت بشكل كبير في العقود المنصرمة، حيث أدت مصادرة المراعي إلى الضغط على المجالات المتبقية وتدهورها والإخلال بالتكامل والاستغلال الدائري للمراعي الذي يعتبر عمود هذه الأنظمة الرعوية، ما جعل الرعاة التقليديين يتخلون عن نظام أگدال في العديد من المراعي التي تشهد اليوم ضغطا رعويا وتدهورا كبيرا. كما تم، مع توطد الإدارة المركزية للدولة، القضاء على الاستقلالية السياسية لهذه المجموعات وحكمها الذاتي عبر مؤسساتها التقليدية، التي تبلورت في رحمها هذه المنظومات الرعوية.

نعيش اليوم في ظل التغير المناخي الذي يهدد ظروف حياتنا وحياة العديد من الأنواع. ويساهم الإنتاج الصناعي للحيوانات بشكل كبير في أزمتنا هذه، حيث

17 Alaoui Haroni S. & Alifriqui M. (2012) Approche écologique des pâturages humides d'altitude et pratiques de gestion. Le plateau d'Oukaïmeden dans le Haut Atlas de Marrakech. In : Auclair L. & Alifriqui M. Agdal : Patrimoine socio-écologique de l'Atlas marocain, IRCAM, IRD

18 Dominguez Gregorio P. (2010). Vers l'éco-anthropologie. Une approche multidisciplinaire de l'Agdal pastoral du Yagour (Haut Atlas de Marrakech). EHESS, UAB

19 Ait Hamza M. (2012). Les Agdals du Haut Atlas Central : Formes d'adaptation, changements et permanences. In : Auclair L. & Alifriqui M. Agdal : Patrimoine socio-écologique de l'Atlas marocain, IRCAM, IRD

20 Mahdi M. (2015). Paysages culturels de l'Agropastoralisme du Haut Atlas

21 Genin D., Fouilleron B. & Kerautret L. (2012). Un tempo bien tempéré. Place et rôle des Agdals dans les systèmes d'élevage des Ayt Bouguemmez. In : Auclair L. & Alifriqui M. Agdal : Patrimoine socio-écologique de l'Atlas marocain, IRCAM, IRD

المصور : إلياس تراس

يتسبب هذا القطاع في أزيد من 14% من انبعاثات الغازات الدّفِئة الناتجة عن النشاط البشري[22]، بالإضافة إلى اعتماده على زراعة الأعلاف غير المستدامة والتي تستنزف كمية مهمة من المياه. نقف أمام تحدي إيجاد بدائل تحفظ سيادتنا الغذائية وتراعي بيئتنا واستدامتها، ولن يتأتى هذا إلا بتقوّي المجتمعات المحلية وتحملها لمسؤولية تسيير مجالاتها ومواردها الطبيعية، ووعيها بالأخطار والتحديات البيئية التي تواجهها. يجب عدم الاستسلام للسرديات الأبوية التي تريد فرض الوصاية على مجتمعاتنا بحجة جهلها بمصلحتها وعجزها عن تدبير شؤونها، كما يجب عدم نسيان إبداعاتها لبنيات سياسية واجتماعية واقتصادية تشاركية واجتماعية خارج إطار السلطة التقليدية وحكمها، ووعيها بالأبعاد الإيكولوجية لفضاءاتها، وخير دليل النظم الرعوية العبقرية التي عاشت بها طوال قرون. لست أدافع هنا عن ماض بعيد أو أسعى لإعادته. فالبنيات التقليدية، رغم إيجابياتها وتقدمها على عدة مستويات، مقارنة بسياقها التاريخي، تظل قاصرة في مستويات أخرى. إذ رغم كونها تخدم المجموعة وتذيب السلطة وتوزعها تبقى أنظمة ذكورية يحتكر فيها أرباب الأسر القرار ولا تعطي لكل مكونات النسيج المجتمعي نفس حقوق المشاركة السياسية والامتيازات الاقتصادية، بالإضافة إلى أهمية العصبية القبلية في احتلال الفضاء والاستفادة من موارده. ومع ذلك، تشكل البنيات التقليدية، بنظرنا، أرضية يمكن الاشتغال عليها في بناء مجتمعي وخلق منظومة اقتصادية بديلة تقطع مع أوليغارشية السوق المدمرة لبيئتنا ولسيادتنا الغذائية.

22 Rojas-Downing, M. M., Nejadhashemi, A. P., Harrigan, T., & Woznicki, S. A. (2017). Climate change and livestock: Impacts, adaptation, and mitigation. Climate Risk Management, 16

بينما بدأت بعض الحكومات عبر العالم في التعامل مع تغير المناخ بجدية، فهي كثيراً ما تفعل هذا انطلاقاً من منظور "الأمن المناخي"، من تدعيم للدفاعات ضد ارتفاع مستوى سطح البحر إلى مواجهة الحوادث المناخية المتطرفة، ولكن كثيراً ما تُفعّل إجراءاتها أيضاً ضد "تهديد" اللاجئين المناخيين وضد إعادة التفاوض على توزيع السلطة عالمياً. علينا أن نبدأ بالبحث في قضايا التغير المناخي من خلال منظور العدالة، لا منظور الأمن. إن مستقبلاً يَتم تشكيله حول منظور "الأمن" سيُخضع نضالاتنا لأطر مفاهيمية وتخيّلية تعيد في نهاية المطاف تمكين قوى الدولة القمعية، مع فرض المنطق الأمني والعسكري على الاستجابة لتغير المناخ. المزيد من الدبابات والبنادق، وجدران أعلى، وحدود أكثر "عسكرة"، هي إجراءات لن تحل الأزمة المناخية والغذائية. في أفضل الأحوال، سوف تسمح للأغنياء بالبقاء في أوضاع مريحة مع تحميل سائر العالم كلفة الجمود في التعامل مع التغير المناخي. علينا أن نُقدِم على قطيعة نهائية مع نظام الاستغلال الرأسمالي للناس والكوكب، الذي أدى إلى الأزمة المناخية والغذائية، لا أن نُمكّن هذا النظام بتسليحه وتعميق وجوده.

إن أحد أوجه المقاومة الراهنة هي تثقيف الاجيال الحالية بمنظور العدالة المناخية و السيادة الغذائية ، من أجل بناء أدوات النضال الجماعي، لذلك نسعى أن تكون مجلة "سيادة" إحدى روافد التثقيف المناضل في منطقتنا، وشبكة شمال افريقيا للسيادة الغذائية أحد أدوات هذا النضال.

مقطع من افتتاحية العدد الثالث

شبكة شمال أفريقيا للسيادة الغذائية هي إطار موحد للنضال يشمل كل الجمعيات والمنظمات الشعبية والنقابات والحركات الإجتماعية والتنظيمات ذات التوجه المعادي للرأسمالية، وكل السياسات المدمرة للبيئة وللحياة والمكرسة للعنصرية والبطريركية والحكرة وكافة أشكال التمييز

contact@siyada.org
www.siyada.org

tni
transnationalinstitute

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

CCFD TERRE SOLIDAIRE
Soyons les forces du changement